الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

المركز الجامعي عبد الحفيظ بوالصوف ميلة

معهد العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم العلوم الاقتصادية والتجارية

الميدان: العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية

المرجع :2022/2021

الفرع: علوم اقتصادية

التخصص: اقتصاد نقدي وبنكي

مذكرة بعنوان:

انعكاسات جائحة كورونا على السياسة المالية حالة الجزائر 2021/2010

مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية

تخصص " إقتصاد نقدي وبنكي "

إعـداد الطلبة:

- بوجدع سارة
- بزيزة نزهة

إشراف الأستاذ(ة):

كنيدة زليخة

لجنة المناقشة

اسم ولقب الأستاذ(ة)	الجامعة	الصفة
باي مريم	المركز الجامعي عبد الحفيظ بوالصوف ميلة	رئيسا
كنيدة زليخة	المركز الجامعي عبد الحفيظ بوالصوف ميلة	مشرفا ومقررا
طباخي سناء	المركز الجامعي عبد الحفيظ بوالصوف ميلة	مناقشا

السنة الجامعية 2022/2021

بسم الله الرحمن الرحيم

الشكر:

قبل كل شيء، نحمد الله عز،الذي أنعمنا بنعمة العلم ووفقنا إلى بلوغ هذه الدرجة ونقول :

"اللهم لك الحمد حتى ترضى، ولك الحمد إذا رضيت، ولك الحمد بعد الرضى . "

نتقدم بالشكر الجزيل إلى كل من ساعدنا في إنجاز هذا العمل وبالأخص إلى الأستاذة المشرفة الدكتورة "كنيدة زليخة"على توجيهاتها القيمة والإرشادات الصائبة التي لم تبخل بها علينا .

كما نتقدم بجزيل الشكر والتقدير إلى السادة الأساتذة أعضاء لجنة المناقشة على تفضلهم بقبول الاشتراك في مناقشة هذا البحث المتواضع وتقييمه.

وإلى كل من بذل معنا جهدا ووفر لنا وقتا،ونصح لنا قولا،نسال الله أن يجزيه معنا خير الجزاء.

إهداء:

"ربي اشرح لي صدري ويسر لي أمري واحلل كل عقدة من لساني يفقهوا قولي"

أحمد الله العلي القدير الذي أعانني ووفقني لإتمام هذا العمل حيث أهدي ثمرة جهدي إلى من تتسابق الكلمات لتخرج معبرة عن مكنون ذاتها، إلى الشمس التي أنارت دربي إلى جنة الفؤاد صاحبة القلب الحنون مالكة الصدر الرحيم "أمي"، إلى من تجرع الكأس فارغا ليسقيني قطرة حب إلى من كلت أنامله ليقدم لنا لحظات السعادة بل وحصد الأشواك عن دربي ليمهد لي طريق العلم ولم يبخل عني بشيء "أبي".

إلى سندي وقوتي وملاذي بعد والدي إلى من هم أقرب إلي من روحي وبهم أستمد عزتي وإصراري إخوتي "جمال+ حمزة + عماد".

إلى من تذوقت معهم أجمل لحظات الدراسة إلى من أتمنى أن يذكرونني وأكيد سأفتقدهم " صديقاتي".

وفي الأخير الشكر وكل الشكر والعرفان الموصول إلى من تعلمت منهم معنى التفاني في العمل وساهموا في تعليمي " أساتذتي الكرام" وأخص بالذكر أستاذتي الفاضلة التي ساعدتني كثيرا في انجاز هذا العمل ولم تقصر معي إطلاقا ووضع عملي هذا في مساره الصحيح "كنيدة زليخة" أطال الله في عمرها لك مني خالص الشكر والامتنان.

سارة

إهداء

الحمد لله وكفى والصلاة على الحبيب المصطفى وأهله ومن وفى أما بعد:

الحمد لله الذي وفقني للوصول إلى هذه الخطوة في مسيراتي الدراسية

أهدي ثمرة جهي إلى من قال فيهما الرحمان " ولا تقل لهما أف ولا تنهرهما وقل لهما قولا كريما"

إلى أغلى كنز في الوجود إلى ينبوع الرحمة والمودة إلى أغز الناس على قلبي أحلى كلمة ينطقها لساني "أمي الغالية" "أبي الغالي" حفظهما الله وأدامهما تاجا على رأسي ينيران دربي.

إلى الأمل الدافع للحياة والذي أعتبرهم الدعم والكفاية وسندي في الحياة إخوتي الأعزاء حفظهم الله.

إلى التي جمعت بين القلب وسعة العقل الأستاذة الكريمة "كنيدة زليخة"

إلى كل من نساهم قلمي وحفظهم قلبي وإلى كل من أحبني.

نزهة

فهرس المحتويات

الشكر

إهداء

فهرس المحتويات

قائمة الجداول

قائمة الأشكال

ملخص

مقدمة:.....ا

الفصل الأول:الإطار النظري حول جائحة كورونا والسياسة المالية

تمهيد:..... **1**

المبحث الأول: عموميات حول جائحة كورونا (كوفيد-19):..... **2**

المطلب الأول:نشأة وتعريف جائحة كورونا (كوفيد19):..... 2

أولا: نشأة جائحة كورونا (كوفيد19):..... 2

ثانيا: التعريف بجائحة كورونا (كوفيد 19):..... 3

المطلب الثاني: أنواع فيروس كورونا وطرق انتشاره:..... 4

أولا: أنواع فيروس كورونا كوفيد-19:..... 4

ثانيا: طرق انتشار فيروس كورونا كوفيد -19:..... 5

المطلب الثالث: مسار جائحة كورونا كوفيد 19 وأثرها على الاقتصاد العالمي:..... 6

أولا: مسار جائحة كورونا كوفيد-19:..... 6

ثانيا: آثار جائحة كورونا كوفيد-19 على الاقتصاد العالمي:..... 9

المطلب الرابع: إجراءات الحد من انتشار جائحة كورونا:..... 15

المبحث الثاني: السياسة المالية:..... **17**

المطلب الأول: تعريف السياسة المالية وأهميتها:..... 17

أولا: مفهوم السياسية المالية:..... 17
ثانيا: أهمية السياسة المالية:..... 18
المطلب الثاني: التطور التاريخي لسياسية المالية: 19
أولا: السياسة المالية في الإطار الكلاسيكي: 19
ثانيا: السياسة المالية في الإطار الكنزي: 20
المطلب الثالث: أنواع السياسة المالية وآثارها:..... 20
أولا: أنواع السياسة المالية:..... 21
ثانيا: آثار السياسة المالية:..... 22
المطلب الرابع: وظائف السياسة المالية وأهدافها: 24
أولا: وظائف الساسة المالية:..... 24
ثانيا: أهداف السياسة المالية:..... 24
المبحث الثالث: أدوات وآلية عمل السياسة المالية:..... 26
المطلب الأول: أدوات السياسة المالية وفعاليتها:..... 26
أولا: أدوات السياسة المالية:..... 26
ثانيا: فعالية أدوات السياسة المالية:..... 43
المطلب الثاني: آلية عمل السياسة المالية:..... 44
أولا: حالة الكساد الاقتصادي:..... 44
ثانيا: حالة وجود تضخم في الاقتصاد..... 45
المطلب الثالث: العوامل المؤثرة على السياسة المالية:..... 46
المطلب الرابع: مزايا وصعوبات السياسية المالية:..... 49
خاتمة الفصل الأول:..... 51

الفصل الثاني: انعكاسات جائحة كورونا كوفيد 19 على السياسة المالية حالة الجزائر 2010-2021.

تمهيد:..... 52

المبحث الأول: أثار جائحة كورونا على الاقتصاد الجزائري: 53

المطلب الأول: تداعيات جائحة كورونا (كوفيد 19) على الاقتصاد الجزائري:..... 53

أولا: قطاع المحروقات :..... 53

ثانيا: قطاع الصناعة : 53

ثالثا: قطاع النقل: 54

رابعا: قطاع السياحة:..... 55

خامسا: القطاع الجبائي:..... 55

سادسا: القطاع الفلاحي:..... 56

سابعا: احتياطي الصرف من العملات الأجنبية: 56

ثامنا: أثر كورونا على البطالة في الجزائر: 56

المطلب الثاني: الأهداف المسطرة من الدولة لإنعاش الاقتصاد الجزائري وأهم أدوات السياسة المالية المتخذة:..... 57

أولا: الأهداف المسطرة من الدولة لإنعاش الاقتصاد الجزائري:..... 57

ثانيا:أهم أدوات السياسة المالية المتخذة من قبل الحكومة لإنعاش الاقتصاد الجزائري:..... 58

المبحث الثاني:السياسة المالية ما قبل جائحة كورونا كوفيد 19: 60

المطلب الأول: السياسة المالية في ظل البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي للفترة 2010-2014: 60

أولا: تحليل الإيرادات العامة (2010-2014):..... 60

ثانيا: تحليل النفقات العامة:..... 63

ثالثا: تقييم تدابير وإجراءات السياسة المالية المتخذة (2010-2014): 66

المطلب الثاني: السياسة المالية في ظل المخطط الخماسي 2015-2018:..... 68

أولا: تحليل الإيرادات العامة (2015-2018):..... 68

ثانيا: تحليل النفقات العامة (2015- 2018):..... 70

ثالثا: تقييم تدابير وإجراءات السياسة المالية المتخذة (2015-2018): 72

المبحث الثالث: السياسة المالية في ظل جائحة كورونا للفترة 2019- 2021: 75

المطلب الأول: تطور نفقات التسيير خلال 2019- 2021 حسب كل دائرة وزارية: 75

المطلب الثاني: تطور نفقات التجهيز حسب القطاعات 2019-2021:..... 79

خاتمة الفصل الثاني: 83

خاتمة:..... 83

قائمة المصادر والمراجع: 86

قائمة الجداول:

الرقم	العنوان	الصفحة
1	القطاعات المتوقع تأثرها بشدة في العالم	ص 12
2	الفرق بين الضريبة والرسم	ص 37
3	تطور مجموع الإيرادات (2010-2014)	ص 61
4	تطور النفقات العامة ونسبتها في الناتج المحلي الإجمالي (2010-2014)	ص 63
5	تطور الإيرادات العامة (2015-2018)	ص 68
6	تطور النفقات العامة ونسبتها من الناتج المحلي (2015-2018)	ص 69
7	تطور نفقات التسيير خلال 2019-2021	ص74-75
8	تطور نفقات التجهيز حسب القطاعات 2019-2021	ص 78-79
9	تطور نفقات التجهيز ونفقات التسيير خلال 2019-2021	ص 80

قائمة الأشكال:

الرقم	العنوان	الصفحة
1	مؤشرات أسعار السلع الشهرية	ص 11
2	تغيرات أسعار السلع الشهرية منذ شهر جانفي 2020	ص 11
3	الأسعار العالمية للنفط خلال الفترة (فيفري 2019- مارس 2020)	ص 15
4	توضيح تقسيمات النفقة العامة	ص 30
5	أنواع الإيرادات العامة	ص 38
6	القواعد الأساسية للموازنة	ص 41
7	السياسة المالية التوسعية	ص 45
8	السياسة المالية الانكماشية	ص 46
9	تطور مجموع الإيرادات (2010-2014)	ص 62
10	تطور نسبة النفقات العامة من الناتج المحلي الإجمالي (2010- 2014)	ص 64
11	تطور الإيرادات العامة (2015-2018)	ص 68

قائمة الأشكال:

12	تطور النفقات العامة كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي (2015-2018)	ص 70
13	تغير النفقات العامة في ظل جائحة كورونا	ص 80

الملخص:

من خلال موضوع بحثنا حاولنا أن نعرض مدى تأثير جائحة كورونا (كوفيد 19) على السياسة المالية في الجزائر سنة 2010- 2021 حيث توصلنا أن الانتشار الواسع والسريع لفيروس كورونا، كان له العديد من الآثار السلبية على على الاقتصاد العالمي عامة، والاقتصاد الجزائري خاصة.

وتعتبر السياسة المالية من أهم السياسات الاقتصادية التي تتخذها الدول في مجال النفقات، والإيرادات العامة والموازنة العامة، وذلك بهدف التأثير على الحياة الاقتصادية والاجتماعية، بغية تحقيق أهداف محددة.

والجزائر من بين الدول التي لجأت لهذه السياسة، من خلال تفعيل أدواتها حيث كان لها تطور ودور فعال خلال الجائحة في ترشيد النفقات وتحقيق توازن في الموازنة العامة، والحد من الإسراف في استخدام الموارد وعقلنة التجهيز والتسيير.

الكلمات المفتاحية: جائحة كورونا، السياسة المالية، النفقات العامة، الإيرادات العامة، الموازنة العامة.

Through the topic of our research, we tried to show the extent of the impact of the Corona pandemic (Covid 19) on financial policy in Algeria in the year 2010-2021.

Where we found that the widespread and rapid spread of the Corona virus, had many negative effects on the global economy in general, and the Algerian economy in particular Fiscal policy is considered one of the most important economic policies that countries adopt in the field of public expenditure, public revenues, and the publicbudget, with the aim of influencing economic and social life, in order to achieve specific goals.

Algeria is among the countries that resorted to this policy, by activating its tools, as it had a development and an effctive role during the pandemic, in rationalizing expenditures, achieving balance in the public budget, reducing wastful use of resources and rationalizing processing and management expenses.

Keywords : Corona pandemic (Covid 19), fiscal policy, public expenditures, public revenues, public dudget.

مقدمة

مقدمة:

منذ ظهور فيروس كورونا COVID 19 (أواخر 2019 بداية 2020) بمنطقة ووهان الصينية، والعالم يعيش حالة من الفزع والخوف سرعان ما انتشر هذا الفيروس في مختلف دول العالم، أدى إلى ظهور أزمة اقتصادية عالمية لم تسلم منها أي دولة سواءا الدول المتقدمة أو النامية، بحكم الترابط العالمي بين اقتصاديات الدول، أدى إلى دخول الاقتصاد العالمي في حالة من الركود الشديد، فقد اضطرابات وصدمة كبيرة للاقتصاد العالمي مست مختلف القطاعات، الأمر الذي أدى إلى انهيار البورصات العالمية وتسجيل خسائر بمليارات الدولارات في مختلف أنحاء العالم.

إذ أنه ليس أول صدمة إمداد يشهدها العالم، فهناك الصدمات النفطية في السبعينات وتسونامي تايلاند وزلزال اليابان 2011...وغيرها، ولكن هذه الصدمات والأزمات كان لها نطاق جغرافي محدد، دون توسع مادي وكذلك إطار زمني بلغت من خلاله الذروة ثم توقفت إلا أن فيروس كورونا أثبت أنه غير قابل للسيطرة فهو ينتشر في كافة بقاع العالم ليترك آثار صادمة على معظم الاقتصاديات، وكذلك ليس له إطار زمني واضح من المحتمل أن ينتهي خلاله هذا الوباء كغيره من الأزمات التي شهدها العالم.

والجزائر هي من بين الدول التي وجدت نفسها متأثرة بتداعيات هذه الجائحة نظرا لخصوصية الاقتصاد الجزائري كاقتصاد ريعي قائم على مدا خيل المحروقات فقد كان تأثير الأزمة عليه مزدوجا بسبب تراجع الطلب على المحروقات وتهاوي أسعار النفط، مما دفع بالحكومة الجزائرية إلى استجابة سريعة لتخفيف الآثار الاقتصادية للجائحة، وذلك من خلال اتخاذ حزمة من التدابير الاستثنائية والظرفية ذات الطابع الاستعجالي عبر تفعيل أدوات سياستها المالية الاقتصادية المتاحة وزيادة دور هذه التدابير في إدارة الأزمة فهي تكتسب أهمية بالغة في حماية مسار الإصلاح المالي والتجديد الاقتصادي الذي سطرته الدولة الجزائرية في مخطط عملها بالإضافة إلى قدرته على الانسجام والتوافق مع ما تقتضيه تغيرات الخارطة الجيواقتصادية المرتقبة في ظل التوازنات الجديدة للعالم بعد الكورونا (كوفيد 19).

إشكالية الدراسة: من خلال ما سبق يمكن طرح الإشكالية التالية:

ما هي انعكاسات جائحة كورونا (كوفيد 19) على مسار السياسة المالية في الجزائر.

يندرج تحت هذا التساؤل الرئيسي للبحث عدة أسئلة فرعية منها:

ما المقصود بجائحة كورونا؟ ما تأثيرها على الاقتصاد العالمي وخاصة الجزائر؟

ما المقصود بالسياسة المالية؟

ما هو تطور السياسة المالية في الجزائر 2010- 2021؟

كيف أثرت جائحة كورونا على السياسة المالية؟

هل نجحت الإجراءات التي اتخذتها الحكومة الجزائرية لمجابهة هذا الفيروس؟

فرضيات الدراسة:ومن أجل الإلمام بالموضوع ومحاولة الإجابة عن الإشكالية الرئيسية وعلى التساؤلات الفرعية قمنا بمجموعة من الفرضيات والتي تعتبر كإجابة مبدئية نعمل على اختبارها من خلال دراسة تطبيقية في الجزائر خلال فترة 2010-2021.

- يعبر فيروس كورونا (كوفيد 19) سلالة واسعة من الفيروسات التي تصيب الإنسان والتي تسبب في العادة في الأمراض التنفسية.
- كان له تأثير سلبي وخسائر بشرية وأثار اقتصادية وخيمة في كل أنحاء العالم.
- تعتبر السياسة المالية مجموعة من الإجراءات التي تتخذها الحكومة في مجال إنفاق الأموال العامة.
- أثر فيروس كورونا عامة على النفقات والإيرادات العامة للسياسة المالية.
- هناك نمو وتطور للنفقات العامة والإيرادات في الجزائر خلال الفترة 2010- 2020.
- لم تنجح هذه الإجراءات بشكل جيد إنما خففت من هول الكارثة التي سببها فيروس كوفيد 19.

أهمية الدراسة: تبرز أهمية هذه الدراسة في النقاط التالية:

- تداعيات جائحة كورونا على الاقتصاد الجزائري.

- تقديم صورة واضحة حول أهمية السياسة المالية.

- توجهات السياسة المالية في الجزائر في الفترة 2010- 2021.

- معرفة تأثير جائحة كورونا على السياسة المالية.

أهداف الدراسة: تكمن أهداف هذه الدراسة في مجموعة من النقاط يمكن ذكر أهمها:

- محاولة الإلمام بمختلف المفاهيم المتعلقة بجائحة كورونا والسياسة المالية.

- معرفة وتحليل واقع الجائحة والسياسة المالية في الجزائر.

- السعي لتوضيح جائحة أثر جائحة كورونا على السياسة المالية.

- الوصول إلى نتائج يتم على أساسها اقتراح التوصيات المناسبة.

أسباباختيار الموضوع: من الأسباب التي كانت وراء اختيار الموضوع:

- كون الموضوع يتماشى مع تخصص اقتصاد نقدي وبنكي (بنوك).

- تنمية المعارف الشخصية حول موضوع جدية جائحة كورونا والسياسة المالية.

- معرفة أثر الجائحة على هذه السياسة.

المنهج والأدوات المستخدمة:

من أجل الوصول إلى الأهداف المسطرة والمعالجة العلمية للإشكالية المطروحة اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي كونه الأنسب لمثل هذا النوع من الدراسات بشكل عام والأكثر ملائمة لطبيعة الموضوع بشكل خاص فقد استخدم المنهج الوصفي من أجل عرض الإطار النظري لجائحة كورونا والسياسة المالية في حين تم إتباع المنهج التحليلي أثناء دراسة حالة الجزائر وذلك لفهم وتحليل الجداول والأشكال ومختلف المعطيات الاقتصادية.

وتم الاعتماد في هذه الدراسة على عدة أدوات من بينها الكتب ورسائل الماجستير وأطروحات الدكتوراه فضلا عن مختلف المراجع ذات الصلة بالموضوع بالإضافة إلى مختلف البيانات والإحصائيات الرقمية.

حدود الدراسة: أو أقسام الدراسة:

جاء الفصل الأول: تحت عنوان الإطار النظري لجائحة كورونا (COVID 19) وسياستها المالية.

جاء الفصل الثاني: انعكاسات جائحة كورونا على السياسة المالية حالة الجزائر 2010-2021.

الفصل الأول:

الإطار النظري حول جائحة كورونا والسياسة المالية

تمهيد:

شكلت جائحة كورونا كوفيد 19 أزمة اقتصادية عالمية مست جميع أنحاء العالم، وألقت بتداعياتها على كل مناحي الحياة الاقتصادية، الأمر الذي جعل الخبراء والمختصين يرفعون من سقف تنبؤاتهم بشأن حدوث انكماش اقتصادي خطير، بناء عن حالة الركود والكساد الاقتصادي التي خلفتها الجائحة في الأشهر الأولى من بدايتها، حيث تكبدت دول العالم خسائر كبيرة، كتوقف الأنشطة الاقتصادية وتجارية بالإضافة إلى انهيار أسعار النفط وكذلك الحال في سوق العمل العالمي ...إلخ

ولتخفيف الآثار الاقتصادية لهذه الأزمة سارعت الكثير من دول العالم إلى اتخاذ مجموعة من التدابير لإنعاش اقتصادها ومن بينها هو تبني السياسة المالية التي تعد أحد أهم السياسات الاقتصادية لمالها من دور فعال من فدان وأدواتها المتعددة والمتمثلة في الإيرادات والنفقات والموازنة العامة وتأثيرها عن كافة الجوانب الاقتصادية والاجتماعية للمجتمع، فقد أصبحت السياسة المالية أداة رئيسية تعمل على توجيه المسار الاقتصادي ومعالجة ما يتعرض له من أزمات.

ضمن هذا الفصل نقوم بدراسة الإطار النظري لجائحة كورونا كوفيد 19 والسياسة المالية، حيث قمنا بتقسيم الفصل إلى ثلاث مباحث، تحدثنا في:

- **المبحث الأول** على عموميات حول جائحة كورونا.
- **المبحث الثاني:** السياسة المالية.
- **المبحث الثالث:** أدوات وآليات عمل سياسة المالية.

المبحث الأول: عموميات حول جائحة كورونا (كوفيد-19):

يواجه العالم أزمة صحية خطيرة ناجمة عن التفشي السريع لفيروز كورونا المستجد، أطلق عليها جائحة كورونا، الأمر الذي يتطلب تضافر الجهود للحد من انتشارها والسيطرة عليها وعلى تداعياتها حيث تتخطى أثارها السلبية الخسائر البشرية المتمثلة في الأعداد المتزايدة من الإصابات والوفايات لتمتد وتشمل العديد من الآثار الاقتصادية الوخيمة وسنحاول فيما يلي التطرق إلى نشأة وتعريف جائحة كورونا وإجراءات الحد من انتشارها وكذا آثارها الاقتصادية.

المطلب الأول:نشأة وتعريف جائحة كورونا (كوفيد19):

وتتمثل نشأة ومفهوم جائحة كورونا فيما يلي:

أولا: نشأة جائحة كورونا (كوفيد19):

بدأ تفشي هذا الفيروس المستجد لأول مرة في مدينة ووهان الصينية في ديسمبر 2019 وأظهرت بعض الدراسات أن فيروس كورونا المستجد كان منتشرا لأسابيع أو حتى لأشهر قبل ظهوره في ووهان في ديسمبر/ كانون الأول من عام 2019 سواء في الصين أو منطقة محايدة لحدودها.

وأظهرت دراسات من بعض خبراء من معهد ووهان الصين أن موقعه غير بعيد عن سوق السمك،اشتكوا نهاية عام 2019 من أعراض متشابهة لتلك الناجمة عن مرض كوفيد 19.

وانتشر حول العالم بسرعة رهيبة مسببا جائحة فيروس كورونا العالمية[1].

وتتمثل أهم نظريات لأصل ونشأة فيروس كورونا فيما يلي:

أ- **الانتقال إلى الإنسان عبر مضيف وسيط:**في هذا السيناريو فإن حيوانا مصابا نقل فيروسا إلى حيوان أخر ثم نقله إلى الإنسان وإنسان المصاب دون علمه، نشر الفيروس للآخرين الذين كانوا على اتصال به، فأدى ذلك إلى تفشي الوباء، وعثر كذلك على الفيروس في حيوانات مثل: الخفافيش والبانغولين .

ب-انتقال العدوى مباشرة من حيوان مصاب:في هذا السيناريو حدث انتقال مباشر من حيوان إلى إنسان. من دون وجود أي حيوان وسيط ثم استمر الفيروس في الانتشار بين البشر مثل: القطط والكلاب وغيرها.

ج- الطعام المجمد:هذا السيناريو يقترح أن المنتجات الغذائية المجمدة يمكن أن تكون وسيلة الانتقال الفيروس.

[1] كرغلي أسماء، بلوناس عبد الله، **آثر جائحة كورونا على عمليات الدفع الالكتروني**، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا جامعة الشلف المجلد 17/العدد 25، جامعة أكلي محند ولحاج البويرة، وجامعة أمحمد بوقرة ببومرداس، السنة 2021 ص 366.

د-التسرب من المختبر:وفق هذا السيناريو فإن الفيروس تسرب من مختبر في الصين أو أنه تم هندسته بيولوجيا أن أحد العاملين في المختبر أصيب بطريق الخ. وهذا يتضمن طأ ثم انتشر الفيروس.

ثانيا: التعريف بجائحة كورونا (كوفيد 19):

سنحاول فيما يلي التعريف بجائحة كورونا من خلال تحديد مفهومها.

مفهوم جائحة كورونا: أعلنت منظمة الصحة العالمية (مارس 2020) أن فيروس كورونا أو مرض كوفيد-19 يشكل جائحة، وذلك بعد وصول عدد الحالات المصابة إلى أكثر من 118 ألف حالة في 114 دولة.ويعتبر الإعلان عن جائحة حدثا غير عاد، فحتى فيروس سارس المنتمي إلى عائلة الفيروسات التاجية التي ينتمي إليها فيروس كورونا المصنف كجائحة، وإنما ظل عند مستوى الوباء، وآخر مرة استخدمت فيها منظمة الصحة العالمية وصف جائحة كان خلال وباء إنفلونزا الخنازير عام 2009، ووفقا لتقرير في محلة التايم الأميركية، فإن ذلك الإعلان أدى وقتها إلى انتقادات مردها إلى أن الوضع لم يكن خطيرا بما يكفي لتبرير إعلانه كجائحة؛ الجائحة عاما لانتشار العالمي لمرض جديد يشمل العديد من الدول، ويشير هذا المصطلح أيضا أن هذا المرض يتحدى السيطرة، وهذا يفسر انتشاره دوليا وعدم انحصاره في دولة واحدة؛ كما يشير تعريف الجائحة إلى جانب سياسي، من خلال إيصال رسالة إلى الحكومات والمنظمات في جميع أنحاء العالم، بأن المرض أصبحت له تداعيات اقتصادية، سياسية واجتماعية على نطاق عالمي[1].

ويعد فيروس كورونا سلالة واسعة من الفيروسات التي تصيب الإنسان، والتي تتسبب في العادة في أمراض تنفسية تتراوح البرد الشائعة إلى الأمراض الأشد وخامة مثل متلازمة الشرق الأوسط التنفسية (ميرس) والمتلازمة التنفسية الحادة الوخيمة (سارس) .ويمثل كوفيد-19 مرض معد يسبه آخر فيروس تم اكتشافه من سلالة فيروسات كورونا، الذي ظهر أول مرة في مدينة ووهان الصينية في 2019، وقد تحول هذا المرض إلى جائحة أثرت ولا زالت تؤثر على العديد من دول العالم.[2]

ويختلف كوفيد-19 عن باقي الأوبئة والأمراض التي أصابت العالم على مر التاريخ، والتي انحصر تفشيها في نطاق جغرافي محدود حولال عالم أو دولة واحدة مثل وباء سارس في الصين، وباء إيبولا في

[1] أبو الرُب أسامة ، **كورونا جائحة ...وصف غريب ومرعب فهل حان وقت الهلع**. (11 مارس 2020)متاح على الموقع: https:// WWW.aljazeera.net/news/healthmedicine/2020/3/12 (consulté le 25/05/2022 à 17 :00).

[2]منظمة الصحة العالمية. الملاحظات التي أدلى بها المدير العام لمنظمة الصحة العالمية في الإحاطة الإعلامية بشأن مرض كوفيد 19،.(11 مارس، 2020) متاح على الموقع.15:30 à 2022 /20/03 consulté le(www.who.int/ar/dg/speeches/detail https://

غرب أفريقيا والإنفلونزا الإسبانية، حيث لم تترك هذه الأمراض والأوبئة نفس الأثر الذي نتج عن فيروس كورونا خلال فترة قصيرة.[1]

وتتمثل الأعراض الأكثر شيوعا لهذا المرض في الحمى، الإرهاق والسعال الجاف، فيما تتمثل الأعراض الأخرى الأقل شيوعا ولكن قد يصاب بها بعض المرضى في: الآلام والأوجاع، احتقان الأنف، الصداع، التهاب الملتحمة، ألم الحلق، الإسهال، فقدان حاسة الذوق أو الشم، وظهور طفح جلدي أو تغير لون أصابع اليدين أو القدمين، وعادة ما تكون هذه الأعراض خفيفة و تزداد بشكل تدريجي، ويتعافى معظم المرضى (نحو 80%) من المرض دون الحاجة إلى علاج خاص، ولكن تشتد الأعراض لدى حوالي 20% من المصابين بهذا المرض فيعانون من صعوبة في التنفس، وتزداد مخاطر الإصابة بمضاعفات وخيمة بين الأفراد المسنين وكذا المصابين بمشاكل صحية أخرى، وينبغي لجميع الأفراد أيا كانت أعمارهم التماس العناية الطبية فورا إذا أصيبوا بأي من هاته الأعراض.

المطلب الثاني: أنواع فيروس كورونا وطرق انتشاره:

أولا: أنواع فيروس كورونا كوفيد-19:

أهم المتحورات والسلالات المثيرة للقلق والاهتمام لفيروس كورونا[2]:

1- **سلالة دلتا DELTA**:هي سلالة هندية ظهرت أول عينة موثقة في الهند أكتوبر 2020. ومن أسمائها "بي16172" (B.1.617.2)

2- **سلالة بيتا Beta**: ظهرت أول عينة لها في جنوب إفريقيا ماي 2020، ومن أسمائها (B.1351)

3- **سلالة ألفاAlpha**:تعرف سابقا باسم السلالة البريطانية، ومن أسمائها (B.1.1.7)، وترجع أول عينات الموثقة لها إلى المملكة المتحدة في سبتمبر 2020,

4- **سلالة غاما (بي 1) B(1)**: وهي سلالة برازيلية، ظهرت في يناير 2021,

5- **المتحور الخفي (أوميكرون)**: هو متحور عن فيروس كوفيد19 وهو شديد العدوى. وهو متحور مثير للقلق يحتوي على عدة طفرات قد تؤثر على سلوك الفيروس، ثمة أدلة متسقة بأن متحور أوميكرون ينتشر بسرعة أكبر كثيرا من سرعة انتشار متحور دلتا في البلدان التي يوجد فيها انتقال عدوى مجتمعي

[1] طلحة الوليد. التداعيات الاقتصادية لفيروس كورونا المستجد على الدول العربية، 12 أفريل 2020 متاح على موقع صندوق النقد العربي .(consulté le 23/03/2022 à 17 :45) https://www.amf.org.ae/ar/content/CoVid-19-Consq-arb-cntr-

[2] الموقع الالكتروني: www.Aljazeera.net

موثق، إذ يتضاعف عدد الإصابات بعد مرور فترة ما بين 3 إلى 3 أيام، ويظل حظر هذا المتحور عاليا جدا، ثم الكشف عليه في معظم بلدان العالم بعد أن تم التعرف عليه في نوفمبر 2021.

- ❖ هذه السلالات من فيروس كورونا تتميز بصفة واحدة بتغير واحد أو أكثر من صفات:
- ❖ زيادة قدرة الفيروس على الانتقال أو تغيير مصرفي وبائيا كوفيد19.
- ❖ زيادة في فوهة الفيروس أو تغيير في المظاهر السريرية للمرضى.
- ❖ انخفاض فعالية تدابير الصحة العامة وتدابير الاجتماعية أو وسائل التشخيص واللقحات والعلاجات المتاحة.

ثانيا: طرق انتشار فيروس كورونا كوفيد -19:

أظهرت الدراسات والأبحاث أن فيروس كورونا سريع الانتشار وهنا تكمن خطورته، فبينما احتاج هذا الفيروس ثلاثة أشهر الإصابة أول مئة ألف شخص حول العالم، فقد احتاج فقط لإصابة مئة ألف أخرى، وهو ما جعل العديد من الدول تتخذ إجراءات غير مسبوقة كإغلاق الحدود و المطارات وكذا فرض حظر التجول في بعض المدن، وذلك في محاولة للحد من انتشار هذا الفيروس.

وينتشر هذا الفيروس بشكل أساسي من فرد إلى فرد آخر عن طريق الرذاذ أو القطيرات الصغيرة التي يفرزها الفرد المصاب بهذا الفيروس أنفه أو فمه عندما يسعل أو يعطس أو يتكلم، وتعد هذه القطيرات ذات وزن ثقيل نسبيا، فهي لا تنتقل إلى مكان بعيد وإنما تسقط سريعا على الأرض أو تحط على الأشياء والأسطح المحيطة بالفرد، مثل الطاولات ومقابض الأبواب والسلالم، ويمكن أن يصاب الأفراد بمرض كوفيد- 19 في الحالات التالية : [1]

- ✓ إذا تنفسوا القطيرات الصادرة عن شخص مصاب بهذا الفيروس؛
- ✓ عند ملامستهم للأسطح التي سقط عليها الفيروس ثم لمس أعينهم أو أنوفهم أو أفواههم، لذلك من المهم المواظبة على غسل اليدين بالماء والصابون أو تنظيفهما بمطهر كحولي لفرك اليدين.

وتجدر الإشارة إلى أن الدراسات والأبحاث لا تزال قائمة للكشف أكثر عن طرق انتقال هذا الفيروس. وفي الواقع، فقد انتشر فيروس كورونا في عدة دول ليست في المحيط الإقليمي للدولة التي ظهر فيها الفيروس أول مرة فحسب، ولكن في مختلف القارات كنتيجة لزيادة حركة السفر والتجارة العالمية بشكل غير مسبوق مما جعل العالم قرية صغيرة، وعلى ما يبدو فإن الإنسانية بكل تقدمها العلمي و التكنولوجي في جميع الحالات لا

[1] كرغلي أسماء، بلوناس عبد الله، مرجع سبق ذكره، ص 368.

تزال غير جاهزة للتعامل مع هذا النوع من الأزمات، فإحصائيات ضحايا الفيروس في تزايد مستمر[1]، حيث بلغ عدد الإصابات عبر العالم في نهاية شهر سبتمبر 2020 أكثر من 34 مليون حالة مصابة، منها أكثر من 25 مليون حالة شفاء، و أكثر من مليون حالة وفاة ,Data.

المطلب الثالث: مسار جائحة كورونا كوفيد 19 وأثرها على الاقتصاد العالمي:

أولا: مسار جائحة كورونا كوفيد-19:

بالتأكيد فإن أزمة مرض فيروس كورونا كوفيد-19 سيكون لها ما بعدها سواء بتأثيرات اقتصادية أو اجتماعية أو انعكاسات على مجريات الحياة بشكل عام، كما أن هذه الأزمة سيكون لها أثرها الداخلي على مستوى الدولة نفسها، أو أثرها الخارجي على مستوى العلاقات الخارجية للدول بعضها ببعض. يرى كتاب أن الأوبئة لا تفضي دائما إلى تغييرات جذرية في السياسة و لا في الاجتماع ولا في الاقتصاد، فالتغييرات الحاسمة تتوقف بالإضافة إلى الأوبئة على اكتشاف تكنولوجي حاسم يستطيع أن يبدل موازين القوى في العالم".

فيما يأتي استشراف المسارات الأزمة في مختلف المناحي الاقتصادية وبعض انعكاساتها الاجتماعية[2]:

1- ميل الأفراد للادخار:سيكون الأفراد أكثر ميلا للادخار خاصة بعد أن رأوا أن الوظائف ليست دائمة وأن التدفقات المالية للأسرة قد تتوقف في أي لحظة، ومن المتوقع تغيير المستهلكين لأنماط الاستهلاك خاصة مع استمرارية إغلاق مراكز التسوق وصالات المطاعم واستمرارية التباعد الاجتماعي... فسيميلون إلى ترشيد الاستهلاك.

2-اتجاه الدول نحو الاكتفاء الذاتي:ستتجه الدول إلى سياسات الاكتفاء الذاتي خاصة في مجالي الغذاء والصحة سواء بالاهتمام بالكوادر البشرية أو تطوير الصناعات الدوائية والغذائية بشكل يحقق اكتفاء ذاتيا. بالإضافة إلى تغير نمط الحياة أي من المتوقع أن تلقى الأزمة بظلالها على نمط الحياة السائد من حيث طبيعة العلاقات الاجتماعية وأساليب البيع والشراء وطريقة التعاطي مع الحياة اقتصاديا واجتماعيا، وكذلك أسلوب التعاطي مع كافة الفعاليات الثقافية والرياضية.

3 - تغيير قواعد التحالفات الدولية:فمن المتوقع أن يحدث إعادة تموضع التحالفات الدولية سياسيا فقد كشفت الأزمة عن هشاشة التحالفات القائمة وقد كانت تبدو متينة تجاه بعض القضايا السياسية التي تحقق

[1] هاني عبد اللطيف.**آثار كورونا الاقتصادية، خسائر فادحة ومكاسب ضئيلة ومؤقتة**، مركز الجزيرة للدراسات،(24 مارس 2020) ص 2.

[2]أحمد فايز الهرش، أزمة الإغلاق الكبير ،**الآثار الاقتصادية لفيروس كورونا-** 19، مجلة بحوث الإدارة والاقتصاد، المجلد2، العدد 2، خاص 2020، جامعة اسطنبول للعلوم الاجتماعية ص 132.

المصالح الاقتصادية والسياسية لها إلا أن هذا الوباء كشف عن أنانية مفرطة انتهجتها دول في سبيل الحصول على حصتها في السوق الطبي مع تسارع عدد الإصابات والوفيات.

4- ضعف الثقة بالمنظمات الدولية:فقد أبرزت الأزمة مسألة الثقة بالمنظمات الدولية ومدى قوتها ودورها الفاعل لتنسيق الجهود في علاج الأزمات العالمية، فعلى سبيل المثال أصبحت منظمة الصحة الدولية هدفا للانتقاد وقامت دول بتخفيض الدعم المالي عنها الأمر الذي يضعف قدرتها على القيام بأعمالها كما أنه يقلص دورها بالتوفيق بين الأعضاء وتنسيق المواقف الطبية.

5- **زيادة التنافس والخلاف بين الدول الكبرى:**حيث ساهمت الأزمة في اتساع التنافس والخلاف بين الدول الكبرى على الأسواق وعلى تقديم اكتشافات جديدة في ميدان الأسلحة والتكنولوجيا والدواء، فمن المعلوم أن الصراع الاقتصاديين الدولتين الكبريين أمريكا والصين كان ما قبل أزمة كورونا، وتوسع نطاق الخلافات بعدها حتى وصل إلى التراشق الإعلامي والتهديدات، وبالتأكيد فإن قادم الأيام ستبرز مدى الصراع بينهما وأفقه الاقتصادي والعسكري والسياسي.

6- **تأثيرات اقتصادية ممتدة:**لا شك أن التأثيرات الاقتصادية لهذه الجائحة قد تمتد لسنوات قبل الوصول إلى مرحلة التعافي ومن ثم الاستقرار الاقتصادي، وهذا كله يعتمد على مدى قدرة الدول بالاستفادة من الفرص المتاحة وتجنب التهديدات في هذه الأزمة، فكلما استطاعت هذه الدول تجاوز عقبات الوضع الوبائي مع انفتاح اقتصادي مدروس ستقلل من الأضرار وستسارع خطاها نحو التعافي من آثار هذه الجائحة.

7- **التوجه نحو التكنولوجيا والخدمات الالكترونية:** أفرزت الأزمة معطيات جديدة تتعلق بمدى قدرة الدول على التعاطي مع الخدمات الرقمية والارتقاء بمنظومة خدماتها ضمن بوابات الكترونية، فقد بات توجه الدول إلى التكنولوجيا والحياة الرقمية أمرا واقعا وتوجها قسريا لأن نمط الحياة القائم على التباعد الاجتماعي يستوجب الاعتماد على الوسائل الالكترونية الذكية خاصة بعد أن رأى الناس أن التكنولوجيا والخدمات الالكترونية تسهل كثيرا من سبل عيشهم.

8-التعليم عن بعد:سيصبح التعليم عن بعد ثقافة مجتمعية وقد تصبح بعض المواد في التعليم المدرسي أو الجامعي عن طريق التعليم عن بعد خاصة مع استهداف الشركات التكنولوجية ومواقع التواصل الاجتماعي وشبكات الاتصالات لتطوير برامج ستصبح أكثر تطورا لبناء منظومة تعليمية الكترونية علاقات اجتماعية أكثر تحفظا: سيصبح الناس أكثر تحفظا في بناء شبكات العلاقات الاجتماعية، وربما يتخلص المجتمع من نمطية بعض العادات الاجتماعية في الأفراح والأتراح والمناسبات الاجتماعية، فليس مستغربا أن تختصر كثير من

العادات والتقاليد في التجمعات والمناسبات للتقليل ما أمكن من الاحتكاك الاجتماعي خشية أي أوبئة أو مضاعفات مرضية.

9-الأمن الصحي:من المتوقع أن توجه الدول كافة إمكاناتها نحو الأمن الصحي بعد أن وجهت جل إمكاناتها في فترات ماضية لتطوير منظومتها الأمنية والعسكرية، وستعمل الدول على تأهيل التصنيع الصحي والدوائي والأدوات الطبية ومستلزماتها لأن الأزمة كشفت عن ثغرات عميقة في الدول المتقدمة فبهذا الجانب، وستعمل الدول على تطوير المنظومة الصحية لتكن أكثر تحصينا في ظل أي جائحة أو وباء أو حرب.

10- إستراتيجية الأمن الغذائي:سيصبح الأمن الغذائي أمرا استراتيجيا في التخطيط المستقبلي للدول سواء من حيث وجود مخزون كاف لأشهر أو بضع سنوات أو من حيث الإنتاج الغذائي الذي ستمنح له أولوية في الدول ليعوض عن أي نقص مستقبلي.

كما أن الدول ستعمل على تطوير منظومة من سلاسل التزويد الغذائي الآمنة التي لا تنقطع مع أي وباء أو حرب .

11-شبكات الإعانة الاجتماعية:ستكون من مزايا الدولة الرائدة مدى قوة شبكاتها الاجتماعية وانتشارها وتغطيتها لأفراد المجتمع، وستحرص الدول على تطوير صناديق اجتماعية وادخارية وتأمينات اجتماعية تخفف من وقع الأزمات الوبائية أو الاقتصادية. وسيشار بالبنان إلى أي منظومة اجتماعية بمدى قدرتها على تقديم إعانات اجتماعية للأفراد وتقديم مساعدات للمتعطلين عن العمل وشمولية كافة أفراد المجتمع للتأمينات الصحية.

12-**تدخل الدولة في الاقتصاد:**فقد كشفت الأزمة عن تعزيز الأدوار الحكومية في الاقتصاد فقد تدخلت الحكومات من خلال سياساتها المالية والاقتصادية في الأسواق كما أن أجهزتها الرقابية والأمنية والصحية قد تولت كافة شؤون قطاعاتها خلال الأزمة.

ومن المتوقع أن التغير المحتمل لن يكون متعلقا بإعادة صياغة العلاقات الاقتصادية بين الدول وآليات تسييرها؛ لكنه أيضا سيدفع نحو دور اقتصادي أكبر للدولة. فقد تضطر الحكومات في بعض الدول، إلى شراء بعض الأصول والشركات الخاصة، سواء بشكل مباشر أو من خلال شركات قابضة تابعة لها، وذلك بسبب تعرض الكثير من الشركات الخاصة للإفلاس، الأمر الذي يهدد استقرار الاقتصاد الكلي، ويدفع نحو تفاقم أزمات البطالة والفقر.[1]

[1] صلاح علي، **ملامح جديدة للاقتصاد العالمي في مرحلة ما بعد الكورونا**، دراسة صادرة عن المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة، الإمارات، العدد 4، 2020، ص 4.

13-تكريس السياسات الأحادية:أدى تفشي فيروس كورونا إلى تعزيز الأحادية من جانب الدول، أي اتجاه كل دولة للعمل بشكل منفرد من أجل الحد من تفشي الفيروس، في ظل تراجع فاعلية التكتلات الإقليمية، وهو ما برز على الفور في انقسامات أوروبية شديدة حدت من جهود الاتحاد الأوروبي في وضع إستراتيجية مشتركة من أجل الحد من تداعي تفشي الفيروس في بعض دول القارة.[1]

14- وظائف وأعمال المستقبل:أبرزت الأزمة وظائف وأعمال ربما ستتسيد وستكون ذات أولوية عن غيرها مثلا لوظائف المرتبطة بالأمن الإلكتروني والمعلوماتي والأمن السيبراني والذكاء الاصطناعي وأجهزة الروبوت وبرامج التجسس وكذلك الوظائف المرتبطة بالخدمات الالكترونية والتطبيقات الذكيةوخدمات النقل وبرامج التعليم عن بعد والوظائف الصحية المرتبطة بالأمن الوبائي والمسح الوبائي وتخصصات الأحياء الدقيقة وعلم الجراثيم والفيروسات وغيرها من التخصصات الطبية الدقيقة وعلم الأدوية.

ثانيا: آثار جائحة كورونا كوفيد-19 على الاقتصاد العالمي:

تسببت جائحة كورونا في آثار وخيمة على الاقتصاد العالمي حيث قذر بنك التنمية الآسيوي كلفة تداعيات تفشي فيروس كورونا على الاقتصاد العالمي وفق آخر تحديث له منتصف ماي الجاري ما بين 5.8 تريليون دولار و8.8 تريليون دولار من الخسائر، أي ما يعادل 6.4% إلى 9.7% من الناتج المحلي الإجمالي العالمي، كما قدرت خسائر جمهورية الصين الشعبية بين 1.1 تريليون دولار و1.6 تريليون دولار.

وبما أن تداعيات الجائحة امتدت لكثير من مناحي الحياة الاقتصادية في العالم، سنحاول أن تجمل أهم هذه التداعيات في ما يلي:[2]

1- **أثر الجائحة على التجارة العالمية** : يشير البنك الآسيوي في آخر تحديث له حول الآثار الاقتصادية في العالم لتفشي وباء كوفيد- 19 أنه في ظل التدابير المتخذة من قبل الدول، بفرض القيود على السفر و تدابير الإغلاق الرامية لوقف انتشار الوباء، من المرجح أن تنخفض التجارة العالمية بمقدار 1.7 تريليون دولار إلى 2.6 تريليون دولار، كما قدرت الأمم المتحدة أن قطاع التصدير العالمي قد تكبد خسائر نتيجة وباء كورونا قدرت ب 50 مليار دولار.[3]

---

[1] حسن أحمد عبد العليم ،**اتجاهات تغير أدوار الدول القوية في مرحلة ما بعد كورونا**، لمستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة، الإمارات، العدد 6، 2020، ص 4.

[2]MANILA, p.(2020 04 29), COVID-19 Economic Impact Could Reach S8.8 Trillion Globally__ New ADB Report consulté le 05 15,2020, surwebesite of Asian Development Ban : https://www.adb.org/news/COVID-19 economic-impact- could-reach-8-8- trillion-globally-new-adb-report.

[3]تقرير مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية ، **50 مليار دولار، خسائر تأثيرات كورونا على قطاع التصدير عالميا**،(4 مارس 2020) – تقرير أممي، تاريخ الاسترداد ماي 2020، من موقع الأمم المتحدة https://NEWS.IN.ORG/AR/STORY/2020/3/1050531

2- أثر الجائحة على أسعار السلع الأولية وخطوط التوريد في العالم: لقد تراجعت أسعار السلع الأولية في العالم كثيرا، حيث أثرت الجائحة بشكل مباشرا على العرض والطلب من السلع الأولية، ويرجع السبب في ذلك إلى تدابير الإغلاق الكلي والجزئي لأماكن العمل التي انتهجتها 187 دولة، وكذلك بسبب تعطل سلاسل التوريد التي تنقل تلك السلع من المنتجين إلى المستهلكين في أنحاء العالم،كما تفاقم هذا الأثر جراء تراجع النمو الاقتصادي[1]، وفي هذا الصدد توقع البنك الدولي أن تؤدي الجائحة إلى تغيرات دائمة في الطلب والمعروض من السلع الأولية، لاسيما على مستوى اقتصادات الأسواق الناشئة والبلدان النامية التي تعتمد على السلع الأولية، فقد اعتبرها البنك الدولي من بين أشد البلدان عرضة للآثار الاقتصادية للجائحة. إلا أن التأثير الكامل للجائحة على أسواق السلع الأولية عموما مرهون بمستقبل الأزمة، وكيفية استجابة البلدان والمجتمع الدولي في مواجهتها.

ويمكننا توضيح تأثر أسعار السلع الأولية من خلال الشكلين المواليين:

الشكل (1) : مؤشرات أسعار السلع الشهرية

Source : World Bank, (april 2020), Commodity Markets Outlook Implications of covid-19 of commodities , p10.

الشكل (2) : تغيرات أسعار السلع الشهرية منذ شهر جانفي 2020

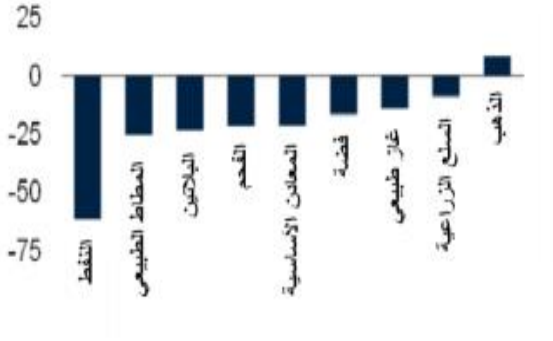

Source : MWorld Bank, (april 2020), Commodity Markets Outlook Implications of covid-19 of commodities , p10.

مليار شخص إلى غاية 7 أفريل، إلا أن هذه النسبة انخفضت إلى 61 بالمائة بسبب الرفع التدريجي لتدابير الغلق خلال الأسبوعين الثاني والثالث لشهر أفريل.[2]

[1]CommodityMarketsOutlook 2020,4CommodityMarkets Outlook LMCLICATIONS OS COVID−19 OF CommoditésConfultO le 5/12/2020 surwebsute of werldbank : https:// openknowledge.worldbank.org/bitstroan/handle/10986/33624/TNO−Acril −2020. PDF

[2]تقرير مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (4 مارس 2020)، 50 مليار دولار، من الموقع:
https://NEWS.IN.ORG/AR/STORY/2020/3/1050531

أ- **أثر الجائحة على العمالة في القطاعات المنظمة :** من أكثر القطاعات المنظمة عرضة للخطر في العالم هي قطاعات خدمات الإقامة والإطعام، والصناعات التحويلية، وتجارة التجزئة، وأنشطة الأعمال والأنشطة الإدارية، وهي قطاعات تواجه الآن انخفاضا حادا في الإنتاج، بالإضافة إلى ارتفاع خطر تسريح القوى العاملة وتخفيض الأجور وساعات العمل، وقد بلغ عدد العمال في هذه القطاعات أزيد من 1.35 مليار شخص ما يشكل ما نسبته 38% من التوظيف العالمي، ويشعر العاملون في هذه القطاعات أكثر من غيرهم الآن بحدة تأثير الجائحة عليهم نظرا لأن الكثير منهم يعملون في وظائف منخفضة الأجر وقليلة المهارة، وبالتالي تكون خسارة الدخل المفاجئة مدمرة لهم، وصف البنك الدولي من جهته قطاعات السياحة وتجارة التجزئة من أشد القطاعات تضررا، ويمكن أن توضح توزيع العمال على مختلف هذه القطاعات من خلال الجدول التالي[1]:

الجدول (1) : القطاعات المتوقع تأثرها بشدة في العالم:

القطاعات	العمال
قطاع الإطعام والفنادق	144 مليون
قطاع البيع بالجملة والتجزئة	582مليونا
قطاع خدمات الأعمال والإدارة	157 مليونا
قطاع التصنيع	463 مليونا

المصدر: من إعداد الباحث بولعراس صلاح الدين بالاعتماد على تقرير منظمة العمل الدولية متوفر على2020/04/1052922/https://news.un.org/ar/story.

ملاحظة: تختلف نسبة العاملين في هذه القطاعات المتوقع تأثرها بشدة أو المعرضة للخطر باختلاف المنطقة الجغرافية،من 41 بالمائة في الأمريكتين إلى 26 بالمائة في إفريقيا.

[1]ILO Monitor 3.(2020.04.07)**COVID.19 and the word of work.Secand edition Updated estimates and analysis.**Consulté le 05 07,2020 sur website of International Lbour Organization://www.ilo.org/wcmsp5/groups/public/---dgreports/---dcomm/documents/briefingnote/wcms-740877.pdf

ب-أثر الجائحة على العمالة في القطاعات الغير المنظمة : قدرت منظمة العمل الدولية أن هناك 1,6 مليارا شخص في العالم يعملون في القطاع غير المنظم أي ما يقارب نصف عمال العالم، يتمحور معظمهم في الاقتصادات الناشئة والنامية وهم معرضون للخطر أكثر من بقية الفئات بشكل كبير كلما استمرت تدابير الإغلاق، كما قد حذرت دراسة سابقة للمنظمة من أن منطقة إفريقيا، لديها مستويات أعلى من الاقتصاد غير المنظم، الأمر الذي يشكل بالترافق مع نقص الحماية الاجتماعية وارتفاع الكثافة السكانية وضعف القدرات، تحديات صحية واقتصادية شديدة للحكومات.

كما توقعت منظمة العمل الدولية انخفاضا في أرباح العمال غير النظاميين ب 60 في المائة على مستوى العالم. كما توقعت انخفاضا أكبر في أفريقيا وأمريكا اللاتينية.[1]

4- أثر الجائحة على البطالة العالمية :جاء في تقرير منظمة العمل الدولية أنه في بداية العام وقبل أن يختفي كوفيد-19 كانفي العالم 190 مليون شخص يعانون شبح البطالة، إلا أن تفشي فيروس كورونا أحدث صدمة أخرى في عالم التوظيف، ما جعل التوظيف بعاني من تراجع غير مسبوق بسبب تأثير الجائحة والتدابير المتخذة للتعامل معها، وقرا لانخفاض العالمي في التوظيف ما بين 158 مليون و242 مليون وظيفة، كما فير انخفاض دخل العمالة حول العالم بمقدار1.2 تريليون دولار إلى 1.8 تريليون دولار ، وبناءا على التقديرات الأولية التي قامت بها منظمة العمل الدولية لأثر الأزمة الصحية على العمل، توقعت الزيادة في البطالة العالمية مع نهاية عام 2020 ب 25 مليون عاطل عن العمل، كما أن تراجع إجمالي ساعات العمل في العالم سيؤدي إلى البطالة القسرية[2].

أ- **أثر الجائحة على إجمالي ساعات العمل في العالم:** انخفضت ساعات العمل في الربع الأول من عام 2020 بنسبة تقديرية تعادل 4.5 في المائة أي ما يعادل حوالي 130 مليون وظيفة بدوام كامل، بافتراض 48 ساعة عمل في الأسبوع، وذلك مقارنة بالوضع السابق للأزمة (الربع الرابع من عام 2019)، وكانت نسبة الانخفاض موزعة إقليميا على النحو التالي: الدول العربية (1.8 بالمائة)،إفريقيا (1.6 بالمائة)، وأوروبا وآسيا الوسطى (1.9 بالمائة)، آسيا والمحيط الهادئ (6.5 بالمائة)، الأمريكيتين (1.3 بالمئة)، ولقد

اعتبرت منظمة العمل الدولية هذه النسب سابقة من نوعها وتدهورا كبيرا في ساعات العمل العالمية، وهذا ما جعلها تتوقع أن تؤدي جائحةكورونا إلى إلغاء 10.5 بالمائة من إجمالي ساعات العمل في العالم في الربع

[1]Organization, International Lbour.(2020 04 20). **COVID-19 cause devastating losses in working hours and employment** .Consulté le 05 03, 2020, sur website of international Lbour Organization :https://www.ilo.org/global/about- the-ilo/newsroom/news/WCMS-740893 /long-en/index.htm

[2]أخبار الأمم المتحدة، (08 2020,04) منظمة العمل بسبب جائحة كورونا، سيخسر العالم ما يعادل 195 مليون وظيفة بدوام كامل، من بينها 5 ملايين في الدول العربية، تاريخ الإسترداد 10 05 2020، من موقع أخبار الأمم المتحدة https://news.un.ORG/AR/STORY/2020/04/10529322

الثاني من عام 2020، أي ما يعادل 305 مليون وظيفة بدوام كامل، كما توقعت المنظمة حدوث تخفيضات كبيرة في ساعات العمل موزعة إقليميا على النحو التالي : الدول العربية (10.3 بالمائة).
إفريقيا (9.6بالمائة)، وأوروبا وآسيا الوسطى (11.8 بالمائة)، آسيا والمحيط الهادي (12.4 بالمائة)، الأمريكيتين (9.6بالمائة)، كما اعتبرت المنظمة هذه الأرقام أعلى بكثير من الأرقام المسجلة إثر الأزمة المالية لعام 2008[1].

ب-**أثر الجائحة على السياحة العالمية :** تشير تقديرات وتوقعات منظمة السياحة العالمية UNWTOومجلس السياحة والسفر العالمي WTTC إلى انخفاض أعداد السياح عالمية بنسبة تتراوح ما بين 20- 30% خلال سنة 2020 مقارنة بالأرقام المتحققة في عام 2019، كما قد تنخفض تبعا لذلك إيرادات قطاع السياحة عالمية بنحو 50% أي ما يقارب 350 – 400 مليار دولا خلال 2020 أي ما يعادل فقدان سبع سنوات من النمو المتواصل، لتكون بذلك جائحة كورونا أسوأ أزمة تؤثر على القطاع السياحي خلال العقود الخمسة الماضية، كما توقع صندوق النقد العربي عدم قدرة القطاع السياحي في العالم على استرجاع عافيته خلال الجزء المتبقي من سنة 2020، و رجحت ذات الجهة امتداد هذا الأثر إلى غاية 2021 حتى مع انحصار الوباء، وذلك بسب بقاء الانطباع السلبي للمرض بالنسبة للسياح العالميين[2].

5- أثر الجائحة على أسعار النفط العالمية : لقد تراجعت أسعار النفط العالمي بشكل ملحوظ، حيث أشارت منظمة الأوبك في تقريرها الشهري الصادر في مارس 2020 إلى أن أسواق المنتجات النفطية في الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي تأثرت سلبيا بتفشي الوباء، ويرجع ذلك إلى تراجع الطلب على المنتجات النفطية لاسيما وقود الطائرات الذي انخفض نتيجة للاضطرابات التي لحقت بقطاع النقل الجوي بعد تقييد الحركة العالمية، كما تأثر صافي إيرادات مصافي التكرير النفطية في عدد من المناطق حول العالم خاصة في أسيا، بالإضافة إلى تأثر قطاع النقل النفطي سلبا بالتطورات المرتبطة بجائحة كورونا مما أدى إلى توقعات غير تفاؤلية بشأن مستقبل إنتاج ونقل النفط العالمي، وجدير بالذكر هنا أن نشير إلى المستوى التاريخي من التدني الذي وصلت إليه أسعار النفط في أفريل المنصرم، على غرار ما جرى تداوله لبعض الخامات القياسية عند مستويات سلبية على غرار خامت كساس جنوب الولايات المتحدة الأمريكية الذي وصل إلى سالب 37، كما

[1]ILO Monitor 3.(2020, 04 29). COVID -19 and the world of work. Third edition Updated estimates and analysis.Consulté le 05 05, 2020, sur website of international lbour organization https://www.ilo.org/wcmsp5/grpoups/public/@dgreports/@dcomm/documents/briefingnote/wcms- 743146.pdf

[2] النصراوي، س ج القطاع السياحي العالمي في خضم أزمة COVID 19 consulté le 05 11 2020 sur كلية الإدارة والاقتصاد- جامعة كربلاء، متاح على الموقع/wp/ https:// business.uokerbala.edu.Iq

توقعت وكالة الطاقة الدولية أن ينخفض الطلب العالمي على النفط بمعدل قياسي قدره 8.6 مليون برميل في اليوم على أساس سنوي في عام 2020،ويمكن توضيح تراجع أسعار النفط من خلال الشكل الموالي :

الشكل 3: الأسعار العالمية للنفط خلال الفترة (فيفري 2019-مارس2020)

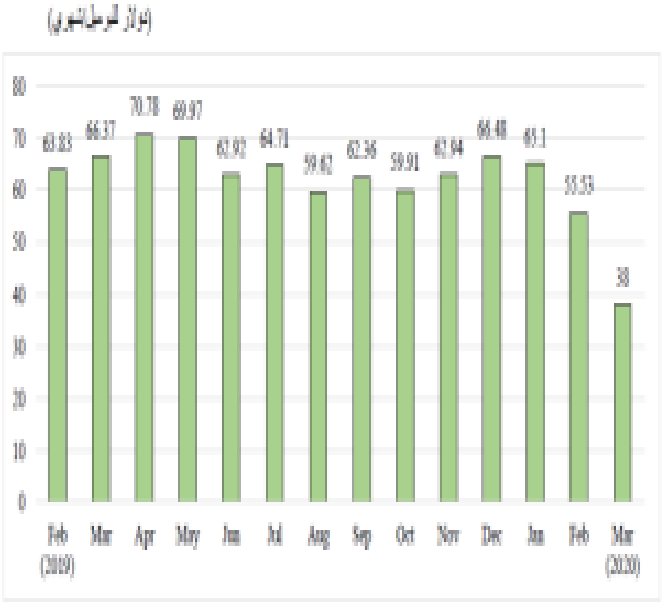

الوليد أحمد طلحة 2020، التداعيات الاقتصادية لفيروس كورونالمستجد في الدول العربية، الإمارات العربية المتحدة، صندوق النقد الدولي ص 23.

المطلب الرابع: إجراءات الحد من انتشار جائحة كورونا:

نظرا لسرعة انتشار فيروس كورونا، وفي ظل عدم توفر علاج أو لقاح مؤكد لهذا الفيروس، أوصت منظمة الصحة العالمية (2020) بتوحيد الجهود لمواجهة جائحة كورونا بكل صرامة بفرض مجموعة من الإجراءات التقييدية والتدابير الوقائية أهمها العزل الذاتي، التباعد الاجتماعي وكذا الحجر الصحي، نتعرف عليها في ما يلي:

1- **العزل الذاتي:**يعد العزل الذاتي إجراء مهم يطبقه الأفراد الذين تظهر عليهم أعراض كوفيد-19 لتجنب نقل العدوى للآخرين،ويقصد بالعزل الذاتي التزام الشخص المصاب بأعراض هذا المرض بيته وامتناعه عن الخروج لاسيما للأماكن العامة، ويمكن أن يحدث هذا العزل بشكل طوعي أو بالاستناد إلى توصية من طرف مقدم الرعاية الصحية.

2- **التباعد الجسدي:** يعني التباعد الجسدي الابتعاد عن الآخرين جسديا، ذلك لأنه عندما يسعل شخص أو يعطس، فإنه يفرز من أنفه أو فمه قطيرات سائلة صغيرة قد تحتوي على الفيروس، فإذا كان الأفراد متقاربين جسديا يمكن أن يتنفسوا هذه القطيرات، بما فيكورونا المسبب لمرض كوفيد-19 إذا كان ذلك الشخص مصابا به، لذا توصي منظمة الصحة العالمية بالابتعاد عن الآخرين مسافة متر واحد (3 أقدام) على

الأقل، وهي توصية عامة يتعين على كافة الأفراد تطبيقها حتى لو كانوا بصحة جيدة ولم يتعرضوا لعدوى كوفيد – 19 مع تجنب التجمعات العامة.

3- الحجر الصحي: يعد الحجر الصحي إجراء يتبعه الأفراد الذين خالطوا افردا مصابا بمرض كوفيد-19 رغم عدم ظهور أي أعراضعليهم، وذلك بعزل أنفسهم عن الآخرين لفترة زمنية تحدد وفقا لفترة حضانة المرض – الفترة ما بين حدوث العدوى وظهور الأعراض وقد قدرت ب:14 يوما في حالة كوفيد-19، مع مراقبة أنفسهم لرصد أي أعراض قد تظهر عليهم أثناء فترة الحجر الصحي،فالأشخاص الذين يصابون بمرض كوفيد-19 يمكنهم نقل العدوى إلى الآخرين فورا، لذلك من شأن الحجر الصحي أن يمنع انتقال العدوى، كما يمنع انتشار المرض في الوقت الذي لا تكاد تظهر أي أعراض على الشخص وفي الواقع، فقد كان للحجر الصحي دورا كبيرا في التصدي للعديد من الأمراض التي حصدت أرواح الملايين على مر الزمن، وكشفت الدراسات أن الحجر الصحي يؤدي دورا حيويا في التحكم في انتشار مرض كوفيد-19، مقارنة بأي تدابير وقائية أخرى تطبق من دونه،حيث أدى إلى انخفاض معدل العدوى بنسبة تتراوح بين 44% و81%، ومعدل الوفيات بنسبة تتراوح بين 31% و63 %، كما كان للجمع بين إجراءات الحجر الصحي والتدابير الوقائية الأخرى، مثل غلق المدارس ومنع السفر والالتزام بالتباعد الاجتماعي تأثيرا أكبر في الحد من عدد الحالات التي تتطلب رعاية حرجة وكذلك عدد الوفيات، مقارنة بتطبيق إجراءات الحجر الصحي وحدها.

وبالإضافة إلى الإجراءات السابقة، أوصت منظمة الصحة العالمية (2020) بإتباع التوصيات التالية:

- **النظافة:** المواظبة على تنظيف اليدين جيدا بغسلهما بالماء والصابون أو فركهما بمطهر كحولي، للتخلص من الفيروسات التي قد تكون على اليدين، بالإضافة إلى تغطية الفم والأنف بثني المرفق أو بمنديل ورقي عند السعال أو العطس مع التخلص من المنديل بعد استعماله فورا؛

- **تجنب الأماكن المزدحمة:** لأنه عندما يحتشد الناس في أماكن مكتظة تزداد احتمالات مخالطة فرد مصاب بمرض كوفيد-19 على مسافة متر واحد (3 أقدام) بينهم؛

- **تجنب لمس العينين:** الأنف والفم: ذلك لأن اليد تلامس العديد من الأسطح ويمكنها التقاط الفيروسات ونقلها إلى العينين أو الأنف أو الفم، التي تعتبر منافذ يمكن للفيروس أن يدخل منها للجسم، وضع الكمامة عند التوجه إلى مرفق الرعاية الصحية، مع تجنب لمس الأسطح المحيطة[1].

[1] أشرف سمر. ما مدا فعالية الحجر الصحي والتدابير الوقائية في مواجهة جائحة كورونا، ،(9 ماي 2020)متاح على الموقع https:// www.camerican.com/arabic/articules/news/how-effective(consulté le 30/03/ 2022 à (17 :36)

المبحث الثاني: السياسة المالية:

إن تدخل الدولة في الاقتصاد يكون من خلال السياسة الاقتصادية التي يتم صياغتها بالاعتماد على مجموعة من الأدوات وتعتبر السياسة المالية من بين أهم هذه الأدوات. وسنحاول من خلال هذا المبحث التعرف على مفهوم السياسة المالية ومختلف مراحل تطورها بالإضافة أهميتها وأهم أنواعها وأهدافها وآلية عملها.

المطلب الأول: تعريف السياسة المالية وأهميتها:

تعددت آراء المفكرين حول مدلول السياسة المالية نتيجة تطور المجتمعات وتطور الفكر الاقتصادي، وسنحاول من خلال هذا المطلب تقديم مجموعة من التعاريف حول السياسة المالية وأهم مراحل تطورها.

أولا: مفهوم السياسية المالية:

1- السياسة المالية من الناحية التاريخية مشتقة من الكلمة الفرنسية "Fisc" وتعني حافظة النقود أو الخزانة وعلى ذيلك فإن المصطلح كان يجب أن يكون مرادفا لمصطلح المالية العامة كما هو مستخدم في اللغة الإنجليزية لكي يضم الإيراد الحكومي والنفقات وسياسة الدين، ولكن في الاستخدام الحديث فإن السياسة المالية لها معنى أوسع ومختلف، ويرتبط بجهود الحكومة لتحقيق استقرار أو تشجيع مستويات النشاط الاقتصادي.

2- يتمثل المفهوم الرئيسي للسياسة المالية في دور الحكومة في استخدام الضرائب والإنفاق الحكومي العام وذلك لأن تغيير الضرائب يؤثر في القوة الشرائية لدى الأفراد والمؤسسات وهذا يؤثر بدوره في مستوى الطلب الكلي في الاتجاه المرغوب وكذلك تغيير الإنفاق الحكومي يؤثر في الطلب الكلي في الاتجاه الذي ترغبه الحكومة".[1]

3- كما يمكن تعريفها بأنها مجموعة الإجراءات التي تتخذها الحكومة في مجال إنفاق الأموال العامة ووسائل تمويلها كما يعكس ذلك في الموازنة العامة.[2]

---

[1] علا فاطمة، عبد الله نصيرة، **أثر السياسة المالية على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 1990- 2016**،مذكرة لنيل شهادة الماستر، تخصص مالية وبنوك، جامعة أحمد دراية، أدرار، 2016-2017، ص 3.

[2] سعيد علي العبيدي، **اقتصاديات المالية العامة** ، دار دجلة لنشر والتوزيع، عمان، 2001، ص 226.

4- "السياسة المالية تعني كذلك" دور الدولة في تحديد المصادر المختلفة للإيرادات العامة لدولة والأهمية النسبية لكل منها وكيفية استخدام هذه الإيرادات في المجالات التي من شأنها تحقيق أهداف التنمية الاقتصادية والاجتماعية".

5- يقصد بالسياسة المالية "الطريقة التي تنتهجها الدولة الاستخدام الأدوات المالية، الإيرادات العامة والنفقات العامة والموازنة العامة لمواجهة وعلاج المشاكل الاقتصادية المختلفة، ولتحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، في ضوء الفلسفة الاقتصادية والسياسية التي تتبناها الدولة وتعرف على أنها تلك السياسة المتعلقة بالأمور المالية للدولة والهادفة إلى تحقيق التوازن في الموازنة العامة وزيادة الإنتاج ومنع حدوث التضخم والكساد "[1].

على ضوء التعاريف السابقة للسياسة المالية يمكن القول بأنها: مجموعة من الإجراءات التي تتخذها الحكومة في مجال النفقات العامة والإيرادات العامة من أجل التأثير على الحياة الاقتصادية والاجتماعية بغية تحقيق أهداف محددة ."

ثانيا: أهمية السياسة المالية:

- الوقت الحاضر برزت وتأكدت أهمية السياسة المالية وبشكل واضح في كافة الدول نتيجة لاتساع دور الدواة وزيادة تدخلها في النشاط الاقتصادي، حيث أن السياسة المالية ازداد أهميتها فبعد الدور المحايد عند الكلاسيك والتي ترتبط بوجوب أن يقتصر دور الدولة في مهمة تأمين الدفاع والأمن وتوفير العدالة وفرض النظام وهو الأمر الذي يتطلب معه انخفاض النفقات إلى أقل قدر ممكن مما يجعل الحاجة إلى الإرادات لازمة لتغطية هذه النفقات بأقل قدر ممكن وأن يرافق ذلك ضرورة تحقق التوازن في الميزانية العامة بحيث لا يتحقق أي فائض أو عجز فيها ومن ثم فإن في إطار وجهة النظر هذه لا يكون للسياسة المالية أي دور اقتصادي أو اجتماعي.[2]

- من المعروف أن تطبيق السياسة المالية سواء كان في الدول المتقدمة أو النامية لها أكثر من تأثير في سياسة الضرائب تحقق علاج كثير من السلبيات الاقتصادية، كما لو حققت علاجا لتضخم، فعندما يكون هناك قوة شرائية زائدة في المجتمع، وبالتالي عدم قدرة الجهاز الإنتاجي على تلبية حجم الطلب الزائد.

[1] حسيبة سكفال، **دور السياسة المالية في سوق العمل- دراسة حالة الجزائر 2001-2014**، مذكرة لنيل شهادة الماستر في علوم التسيير، تخصص مالية وبنوك، جامعة عبد الحفيظ بوصوف، 2015-2016، ص 4.

[2] فليح حسن خلف، **المالية العامة**، عالم الكتب الحديث، 2008، ص 336.

نتيجة هذه القوة الشرائية الزائدة، فإن تدخل السياسة الضريبية لامتصاص الجزء الزائد من القوة الشرائية يحقق إعادة التوازن من جديد.

– كما أن وجود فوارق كبيرة بين الطبقات، يجعل وجود شرائح دخيلة كبيرة تحت حد الكفاف، وبالتالي انخفاض مستوى معيشة شريحة كبيرة في المجتمع، لذا تدخل السياسة الضريبية لمحاولة تحسين مستوى معيشة هذه الأفراد، من خلال استخدام الضرائب التصاعدية على الدخول المرتفعة، لتعويض ذوي الدخول المنخفضة بواسطة الإنفاق على السلع الضرورية لوصولها بسعر الدعم كذا الإنفاق على مرافق التي يستفيد بها ذوي الدخول المحدودة، كمرافق الصحة والنقل والتعليم و غيرها.

إدارة الطلب الكلي بنجاح، حيث أن حدوث كساد يعني انخفاض حجم الطلب الكلي، وبالتالي تدخل سياسة الإنفاق، للتأثير في حجم الطلب على الاستثمار، وبالتالي زيادة حجم النشاط الاقتصادي ومنه زيادة حجم الطلب على العمالة، وانخفاض معدل البطالة.

– اتساع نطاق الدولة في عملية الإنفاق الاستثماري من أجل إعادة توزيع الدخول، ودور الإنفاق في التأثير في الناتج الاجتماعي، من خلال التأثير المتبادل بين النشاط الاقتصادي للدولة والنشاط الاقتصادي الخاص، بحيث يكون دور الدولة تنافسي وليس مدمرة للقطاع الخاص، كما أن هناك التأثير المباشر والتأثير غير المباشر لسياسة الإنفاق، من حيث مدى ترشيد الاستهلاك الحكومي وأثره على الناتج الاجتماعي، أو مدى زيادة الإنفاق على إحدى عناصر الطلب الكلى وانخفاضه على أحد العناصر الأخرى، فإذا زاد الإنفاق الحكومي، فإن معنى ذلك انخفاض الاستهلاك على الأفراد، و بالتالي فالفارق سيكون لصالح الناتج الاجتماعي.[1]

المطلب الثاني: التطور التاريخي لسياسية المالية:

لقد زادت أهمية استخدام السياسة المالية مع مجيء كينز بالنظرية التي أقامت دعائم الاقتصاد الكلي بعد ما كانت سياسة محايدة في الفكر التقليدي.

أولا: السياسة المالية في الإطار الكلاسيكي:

كان الاقتصاديون القدامى أمثال دافيد، ريكاردو وجون ستيوارت ميل، والفريد مارشال يؤمنون بميل الادخار والاستثمار إلى التعادل عن طريق تغيرات سعر الفائدة وعند مستوى التشغيل الكامل دائما، كما ظهر قانون " ساي" Say وهو من دعائم الفكر التقليدي ويبنى على أن (العرض يوجد الطلب عليه)، ويوجد علاقة سببية

[1] حسيبة سكفال، مرجع سبق ذكره، ص 6.

مباشرة بين الإنتاج والإنفاق وأن كل زيادة في الإنتاج تؤدي إلى زيادة مساوية لها في الدخل النقدي، حيث أن النقود وفقا لهذا الفكر هي وسيط للتبادل فحسب، وأن أي زيادة في الدخول النقدية تتحول للإنفاق على السلع والخدمات، فكل زيادة في الإنتاج تخلق تلقائيا زيادة معالة لها في الإنفاق (الطلب) لشراء هذا الإنتاج الجديد(العرض).

ومن بين أسس السياسة المالية في الفكر الكلاسيكي:

- النفقات العامة تحدد الإيرادات العامة؛
- تقليص الميزانية إلى أقل حجم ممكن إذ يعتقد الكلاسيك أن أقل الميزانيات حجما أكثرها سلامة؛
- ضرورة المحافظة على توازن الموازنة العامة سنويا.
- تفضيل الضرائب على الاستهلاك على الضرائب على الادخار.[1]

من خلال ما سبق يتضح أن الفكر الكلاسيكي ينتهي إلى عدم إعطاء أهمية للسياسة المالية كأداة مهمة من أدوات السياسة الاقتصادية وبالتالي لا يكون لها الدور المهم في التأثير على المتغيرات الاقتصادية الكلية نظرا لتحييد دور الدولة عن أي تدخل أو مشاركة فعالة في إدارة الحياة الاقتصادية وقد جاء ذلك انعكاسا للأفكار الكلاسيكية.

ثانيا: السياسة المالية في الإطار الكنزي:

بعد أن أثبتت الوقائع الاقتصادية والتحليلات النظرية فشلا لمنطلقات النظرية للنظرية التقليدية، وعجز آلية السوق عن المحافظة على التوازن الاقتصادي عند مستوى الاستخدام التام ألقيت مسؤولية ذلك على الدولة. مما استوجب المزيد من التدخل في الحياة الاقتصادية والاجتماعية. وهذا يتطلب سيطرة الدولة على جزء من موارد المجتمع الاقتصادية. ووسيلة الدولة في هذا التدخل هو الموازنة العامة. لا تخرج الدولة عن بعض قواعد الموازنة وأهمها الخروج عن قاعدة توازن الموازنة.[2]

المطلب الثالث: أنواع السياسة المالية وآثارها:

[1] محمود الكفراوي، **السياسة المالية والنقدية في ظل الاقتصاد الإسلامي**، مكتبة الإشعاع للطباعة والنشر والتوزيع، 1997، ص 150.

[2] حسيبة سكفال، مرجع سبق ذكره، ص 5.

تعتبر السياسة المالية أداة تستخدم إما لمعالجة فجوة تضخمية أو فجوة ركودية في الاقتصاد ولها نوعين هذا ما سنتعرف عليه في هذا المطلب.

أولا: أنواع السياسة المالية:

السياسة المالية نوعين وهما:

1- السياسة المالية المتمثلة بالتمويل بالعجز: وتكون من خلال الطرق التالية:

أ-**التوسع في النفقات الحكومية:** وتتمثل في زيادة الدولة من نفقاتها على المرافق الخدمية وعلى المشروعات العامة، كما تزيد من النفقات التحويلية كالزيادة في الإعانات على ذوي الدخول المحدودة أو العاطلين على العمل أو الأطفال.... الخ. وتأخذ هذه الإعانات الحكومية شكلا نقدية أو عينية مثلا لملابس، الحليب، خدمة الصحة.... الخ. وهذا النوع من الدعم يزيد من مقدرة الأفراد على الإنفاق، مما يؤدي بدوره إلى زيادة الاستثمار وزيادة العمالة.

ب-**التسريع في سداد جزء من القروض العامة:** حيث أن قيام الدولة بسداد قروضها قبل موعد الاستحقاق يدفع بالقوة الشرائية للمجتمع إلى الأمام، ويكون ذلك عن طريق إحلال النقود محل الأوراق المالية في صناديق البنوك مما يزيد من الاحتياطي النقدي لها ومقدرتها على التوسع في الائتمان المصرفي.[1]

ت-**تخفيض الإيرادات الضريبية:** والهدف من وراء هذا التخفيض هو بعث قوة شرائية جديدة في المجتمع، حيث يشير علماء المالية إلى أن تخفيض الضرائب يزيد من صافي الدخل الفردي وبالتالي من زيادة الإنفاق الاستهلاكي، وهذا بشرط أن ينفق هؤلاء الأشخاص الذين مسهم التخفيض تلك الزيادة في صافي الدخل على السلع الاستهلاكية والخدمات، ولا يكتفوا بإضافتها إلى أرصدتهم النقدية.

ومن هنا يتضح أن فعالية زيادة حجم الإنفاق العام أكثر فعالية من تخفيف الضرائب، لأن مضاعف الاستثمار في حالة زيادة الإنفاق يزيد عن حجم المضاعف في حالة تخفيض الضرائب.

2- السياسة المالية المتمثلة بالتمويل بالفائض: من خلال الأساليب التالية:

[1] عماري الياقوت، **أثر السياسة المالية التوسعية على النمو الاقتصادي –حالة الجزائر**، جامعة البويرة، مذكرة لنيل شهادة الماستر في العلوم التجارية، تخصص مالية المؤسسة 2014-2015، ص 15.

أ- **زيادة الإيرادات الضريبية:** ويستعمل هذا الأسلوب في أوقات التضخم الاقتصادي، حيث يهدف إلى امتصاص القوة الشرائية للأفراد، وقد لا يكون لهذا الأسلوب أثر إلا إذا انصب على تقليل الاستهلاك ومن هنا نقص في أثر سلبي آخر حيث أن المتأثر بهذه الزيادة في الإيرادات تكون فئة للدخول متدنية.

ب-**التوسع في إصدار القروض العامة:** ويعني ذلك أن تقترض الحكومة من الجمهور عن طريق إصدار أوراق مالية وبيعها للجمهور ويكون ذلك الإقراض إما اختياريا أو إجباريا.

ت-**الحد من الائتمان المصرفي:** ويكون ذلك عن طريق سياسة البنك المركزي المتمثلة في بيع الأوراق المالية في السوق المفتوح، رفع نسبة الاحتياطي، سعر إعادة الخصم، وكل هذا التأثير على كمية النقود المعروضة وسعر الفائدة، وبالتالي التأثير على حجم الاستثمار، وتسمى السياسة المالية المتمثلة بالفائض (سياسة مالية انكماشية).[1]

ثانيا: آثار السياسة المالية:

لقد عرفت المالية العامة بأنها دراسة الآثار القانونية والسياسية والاقتصادية إيرادات ونفقات الموازنة العامة لذلك هناك عوامل متعددة تؤثر في السياسة المالية منها ما يؤثر بالتشجيع ومنها ما يؤثر عكس ذلك، لذا ينبغي مراعاة هاته الآثار المتنوعة وذلك على النحو الآتي:

1- السياسة المالية وتوزيع الدخل: يعتبر توزيع الدخل من أهم أهداف السياسة المالية، بل لعمه يفوقها جميعا، وهذا لأنه لتوزيع الدخل أهميته الكبرى في تحديد الفئات أو الطبقات التي تملك السيطرة على الاقتصاد الوطني خاصة تحت ظل النظام الرأسمالي أين كان ينحصر النشاط الاقتصادي في أيدي منظمي المشروعات الكبرى وأولئك الذين استطاعوا من دخولهم المرتفعة أن يستثمروا في مختلف الميادين[2].

ولهذا تعمل الحكومة عمى تكييف نمط توزيع الدخل عن طريق إحداث تغييرات في أنواع ونسب الإنفاق وكذا الضرائب التي تحصل من مختلف شرائح الدخل، فيمكن مثال العمل عمى زيادة نسبة الدخل التي تؤول إلى الأفراد ذوي الدخول الدنيا، وذلك بتخفيض نسبة الضرائب المفروضة عليهم، وزيادة الإنفاقات التي تعمل بصفة مباشرة عمى تحسين دخلهم، ويمكن أيضا أن تعمل الحكومة عمى إنقاص الدخل النسبي للأفراد ذوي الدخول العليا هذا بزيادة العبء الضريبي والإقلال من الإنفاقات المباشرة التي تعمل بصفة مباشرة مع مركزهم الداخلي.

[1] عماري الياقوت، مرجع سابق، ص 16.

[2] مبعوج كريمة، دحمان نوال، أثر انخفاض أسعار البترول على السياسة المالية حالة الجزائر، مذكرة لنيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد نقدي وبنكي، جامعة عبد الحفيظ بالوصوف، 2017-2018، ص 9.

2 –السياسة المالية ومستوى الأسعار: تمعن الأسعار في الاقتصاد دورا حيويا بالنسبة لتحديد أنواع الأنشطة التي يقبل عمليا الأفراد وكذا الكم الكمي للنشاط الاقتصادي في المجتمع، وجهاز الأثمان لم يكن ذا أهمية لدى الدول الاشتراكية ألن النشاط الاقتصادي كان تابعا لمجان التخطيط المركزي –هذا سابقا– أما الآن فإن النشاط المالي يعمل عمى تغيير العالقة بين القوة الشرائية وكمية السمع والخدمات مما ينعكس أثره على مستوى الأثمان، كما يستطيع التغيير في الأثمان النسبية لمختلف السمع والخدمات مما يؤثر في كمية الناتج.

3–السياسة المالية ومستوى الاستهلاك العام: يعتبر الكثير من الاقتصاديين أن الاستهلاك ذو غاية النشاط الاقتصادي بأسره، كما يرى فريق آخر أنو ذو الباعث أو المحرك لكل نشاط اقتصادي سواء كنا نؤيد الفكرة الأولى أو الثانية، ربما وثيقتا الصلة ببعضهما، فإنه لا عجب في أن الاستهلاك يحتل مكانا مرموقا في نظامنا الاقتصادي، لذا فإن السياسة المالية تعمل عمى تكييف سياسة الإنفاق والإيراد، هذه الأخيرة تؤدي إلى تكييف نمط الاستهلاك ومنه فإن هدف السياسة المالية ذو الرفع من درجة الإشباع الكمي، ومن هنا فإن الحكومة تستطيع مثال التخفيض من ضرائب المبيعات ورسوم الإنتاج عمى السمع الضرورية مما يؤدي إلى توسيع قاعدة الاستهلاك الكمي، والعكس بالعكس، وتستطيع الحكومة تحسين النمط الاستهلاكي بمنح إعانات لمنتجي بعض السمع ومن ذوي الدخول المنخفضة بإعانات نقدية.

وممالا شك في أن السياسة المالية وهي تعمل عمى توزيع الدخل إنما هي أيضا تساهم في حل مشكلة اقتصادية ألا وهي الارتقاء بمستوى الاستهلاك العام في المجتمعات.

4– السياسة المالية ومستوى العمالة: يعتبر التوظيف الكامل لمقوى البشرية وكافة الموارد الإنتاجية من أهم العوامل المحددة لمستوى المعيشة في المجتمعات المتقدمة، وهنا نلاحظ مفارقة واضحة ففي المجتمعات الرأسمالية يطغى الاستثمار الخاص، ومن ثم فإن السياسة المالية يقتصر دورها على تهيئة البيئة المواتية لازدهار الاستثمار الخاص ونموه .أما في المجتمعات الاشتراكية سابقا فيطغى الاستثمار العام كعامل في موازنة الاقتصاد ومن ثم فإن السياسة المالية يصير لزاما عليها توفير الموارد المالية الأزمة لاستثمارات العامة[1].

[1] مبعوج كريمة، دحمان نوال، مرجع سابق، ص 10.

المطلب الرابع: وظائف السياسة المالية وأهدافها:

أولا: وظائف الساسة المالية:

وتتمثل وظائف وأهداف السياسة المالية فيما يلي:

تختلف وظائف السياسة المالية من مكان إلى آخر حسب التطور الحضاري لتلك الأماكن الاجتماعية، الاقتصادية وتختلف كذلك من زمان إلى آخر في الدولة ذاتها تبعا لمناخها الاقتصادي، وعلى هذا الأساس من الممكن أن نحدد أهم وظائف السياسة المالية كما يأتي:

1- الاستغلال الأمثل للموارد الاقتصادية المتاحة المادية منها والبشرية وصولا لتحقيق أعلى كفاءة إنتاجية في المجتمع.

2- تهدف السياسة المالية إلى تحقيق الاستخدام الكامل في المجتمع من خلال دورها في تحديد مستوى العمالة وبالتالي تحديد مستوى الأجور والأسعار من أجل تحقيق الاستقرار الاقتصادي.

3- تحقيق نمو اقتصادي ويقاس ذلك من خلال متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي (من السلع والخدمات) والذي يعتبر مؤشرا لمدى التقدم الاقتصادي في الدولة والذي يعكس مستوى الرفاه الاقتصادي للأفراد.

5-تحقيق إعادة توزيع الدخل على نحو عادل ومحاولة تقليل الفجوات الكبيرة بين مستويات الدخول المختلفة[1].

ثانيا: أهداف السياسة المالية:

تعتبر السياسة المالية من أهم أدوات السياسة الاقتصادية والتي يمكن من خلالها التأثير على النشاطات الاقتصادية فهي تسعى إلى تحقيق أهداف متعددة تختلف من دولة لأخرى حسب طبيعة نظامها الاقتصادي ودرجة تطور اقتصادها والأوضاع السائدة فيه، ويمكن استعراض أهداف السياسة المالية كالآتي:

1- تحقيق العالة الاجتماعية: ويقصد بذلك وصول المجتمع إلى أعلى مستوى ممكن من الرفاهية للأفراد في حدود إمكانياته، ولا ينبغي أن تقف السياسة المالية عند حد زيادة الإنتاج، بل يجب أن يقترن هذا الهدف بإيجاد طرق عادلة لتوزيع ذلك الإنتاج على الأفراد.

[1] بن الشيهب سهام، **قطيش أحلام وآخرون، السياسة المالية ودورها في مكافحة التضخم حالة الجزائر**، مذكرة لنيل شهادة ليسانس LMD، جامعة عبد بوالصوف، 2010-2011، ص 4.

2- **تحقيق التوازن العام:**وهو التوازن بين مجموع الإنفاق العمومي (نفقات الأفراد للاستهلاك، الاستثمار بالإضافة إلى نفقات الحكومة) ، وبين مجموع الناتج الوطني ولتحقيق هذا الهدف، تستخدم الحكومة العديد من الطرق من بينها: الضرائب والقروض والإعانات والإعفاءات، والمشاركة مع الأفراد في تكوين المشروعات وغيرها.

3- **تحقيق التوازن المالي:**ويقصد بالتوازن المالي استخدام موارد الدولة على أحسن وجه كأن تستخدم القروض إلى لأغراض الإنتاجية، وأن يتسم النظام الضريبي بالصفقات التي تجعله يلائم حاجات الخزانة العامة من حيث المرونة والغزارة، ويلائم في الوقت ذاته الممول من حيث عدالة التوزيع ومواعيد الجباية.

4- **تحقيق التوازن الاقتصادي:** ومعنى التوازن الاقتصادي هو الوصول إلى حجم الإنتاج الأمثل ولذلك على الحكومة الموازنة بين نشاط القطاع الخاص والقطاع العام معا للوصول إلى أقصى نتائج ممكنة، ويتحقق التوازن بين القطاعين العام والخاص عندما يصل مجموع المنافع الناتجة عن المنشئات الخاصة والعامة معا إلى أقصى حد مستطاع، أي استغلال إمكانيات المجتمع على أحسن وجه للوصول إلى حجم الإنتاج الأمثل.[1]

[1]سالكي سعاد، **دور السياسة المالية في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر**، دراسة بعض دول المغرب العربي، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في التسيير الدولي للمؤسسات، تخصص مالية وبنوك، جامعة أبي بكر بلقايد، الجزائر، 2010-2011، ص 20.

المبحث الثالث: أدوات وآلية عمل السياسة المالية:

عرفنا سابقا أن السياسة المالية أداة من أدوات الحكومة للتأثير على النشاط الاقتصادي حيث يمكن لدولة أن تتدخل وتأثر فيها وذلك عن طريق الأدوات الأساسية للسياسة المالية والمتمثلة في النفقات العامة والإيرادات العامة والموازنة العامة للدولة.

المطلب الأول: أدوات السياسة المالية وفعاليتها:

تحتوي أدوات السياسة المالية في الاقتصاد على مكونات المالية العامة، فإنها تحتوي عمى سياسات الإيرادات، المكونات في الإيرادات العمة وسياسة الضرائب والتمويل بالعجز الذي يشمل التمويل بالتضخم، والاقتراض العام، بالإضافة إلى الإيرادات الخاصة بالدولة.

أولا: أدوات السياسة المالية:

مع اتساع دور الدولة وتدخلها في النشاط الاقتصادي أصبحت النفقات العامة تحتل مكانة هامة في اقتصاديات الدول وسنتطرق إلى أهم المفاهيم المتعلقة بها وتقسيماتها وأثارها على النشاط الاقتصادي:

1- تعريف النفقات العامة وقواعدها:

للنفقات العامة العديد من التعاريف ولها أركان مهمة تخضع لها تراعى عند الإنفاق.

أ- تعريف النفقات العامة وأركانها:

تعرف النفقة العامة بأنها " مبلغ نقدي يقوم بإنفاقه شخص عام بقصد تحقيق منفعة معينة.

كما يمكن تعريفها أيضا بأنها " تلك المبالغ التي تقوم بصرفها السلطة العمومية.

وتعرف أيضا " أنها استخدام مبلغ نقدي من قبل هيئة عامة بهدف إشباع حاجة عامة."

وفقا لهذه التعاريف يمكن القول بأن النفقة العامة لها ثلاثة أركان وهي[1]:

1 - النفقة العامة هي مبلغ نقدي: تستخدم الدولة النقود من أجل الحصول على السلع والخدمات العامة وفي تقديم الإعانات و تسديد الفوائد، وأصل القروض، أما عند حصول الدولة على سلع وخدمات دون مقابل نقدي فلا وجود للنفقة العامة.

[1] أعمر يحياوي،مساهمة في دراسة المالية العامة، **النظرية العامة وفقا للتطورات الراهنة**، دار هومة للنشر والتوزيع، الجزائر، 2005،ص: 27.

2-النفقة العامة صادرة من شخص عام: يجب أن يكون المبلغ النقدي المستخدم في الحصول على السلع والخدمات العامة قد خرج من قمة الدولة بموجب أمر من أحد أشخاص القانون العام والأشخاص هم هيئات الحكومة المركزية والمحلية[1].

3-النفقة العامة تهدف إلى تحقيق المصلحة العامة: يعتبر توفر شرطين السابقين ضرورية لتحديد النفقة العامة، ولكن هذا غير كاف، إذ لابد من توفر الشرط الثالث للحكم على النفقة بأنها نفقة عامة وهو هدف الصالح العام، فقيام شخص بالإنفاق على شراء سلعة أو خدمة هو بهدف إشباع حاجاته الشخصية، وقيام المنتج بالإنفاق على إنتاج سلعة أو خدمة هو بهدف الحصول على أقصى الأرباح وهي مصالح فردية وليست عامة. أما قيام الدولة بالإنفاق على توفير السلع والخدمات العامة أو الإعانات فهو بهدف تحقيق النفع العام ورفع الرفاهية في المجتمع. وعليه سوف لا يعتبر الإنفاق النقدي للدولة إنفاقا عاما إذ كان ذلك الإنفاق يستهدف إشباع حاجة فردية وتحقيق النفع الشخصي الفرد ما.وتبرير ذلك أن الأشخاص متساوين أمام الضرائب وعليه يجب أن يحقق الإنفاق العام منفعة عامة ينتفع منها جميع الأشخاص وليس شخص أو بعض الأشخاص.

❖**قواعد النفقات العامة:** يجب أن تخضع النفقات العامة لقواعد تراعى عند الإنفاق أهمها:

1- **قاعدة المنفعة:** وتعني أن تهدف النفقات إلى تحقيق أكبر قدر من المنفعة بأقل تكلفة ممكنة، أو تحقيق أكبر رفاهية، لأكبر عدد ممكن من أفراد المجتمع.

2- **قاعدة الاقتصاد:** وهي تنص على وجوب الاقتصاد في الإنفاق العام وعدم التبذير. وإنفاق ما يلزم إنفاقه مهما بلغ مقداره على المسائل الجوهرية وضرورة الابتعاد على ما هو خلاف ذلك.

3- **قاعدة الترخيص:** يجب أن تخضع النفقة العامة لترخيص مسبق من السلطة المختصة أي السلطة التشريعية التي لها فقط الحق في منح الترخيص. ويكون ذلك بقانون خاص واجب التنفيذ، ولا يجوز الخروج عنه إلا باستثناء قانوني. إن وجود هذه القاعدة والتقيد بها يعد وسيلة فعالة للمحافظة على الأموال العامة من الإسراف والتبذير. وهذه القاعدة من أبرز نقاط الاختلاف بين النفقة العامة والنفقة الخاصة.[2]

ب-تقسيم النفقات العامة:

[1] عاطف وليم، أندرواس، **الاقتصاد المالي العام في ظل التحولات الاقتصادية المعاصرة (تطور الدور الاقتصادي الحكومي- الضرائب- الإنفاق العام- الموازنة العامة)**، دار الفكر الجامعين الإسكندرية، دون سنة نشر، ص 99.

[2] محمد عباس محرزي، اقتصاديات **المالية العامة، النفقات العامة، الإيرادات العامة، الموازنة العامة**، ديوان المطبوعات الجامعية، ط 4، 2010، ص 61.

هناك العديد من التقسيمات التي تحدد بنيان النفقات العامة للدولة، والتي تستند إلى معايير علمية،وهو ما يعرف بالتقسيم العلمي للنفقات العامة.

أولا– التقسيم الوظيفي لنفقات العامة: النفقات العامة للدولة يمكن أن تظهر تبعا للوظائف التالية:

– **النفقات العامة الاقتصادية:** تشمل الأموال المخصصة للقيام بخدمات تهدف إلى تحقيق هدف اقتصادي مثل: الاستثمارات في المشاريع الاقتصادية المتنوعة.

– **النفقات العامة الاجتماعية:** وهي النفقات التي تتعلق بالأهداف والأغراض الاجتماعية للدولة والمتمثلة في الحاجات العامة التي تشبع الجانب الاجتماعي للمواطنين.

– **النفقات العامة الإدارية:** ويقصد بها النفقات المرتبطة بتسيير المصالح العامة الضرورية لأداء الدولة لوظائفها[1].

– **النفقات العامة العسكرية:** تتضمن النفقات العامة المخصصة لإقامة واستمرار مرفق الدفاع الوطني.

– **النفقات العامة المالية:** تتضمن النفقات العامة المخصصة من أجل أداء إقساط وفوائد الدين العام والأوراق والسندات المالية الأخرى.

ثانيا– تقسيم النفقات: من حيث دوريتها: وتنقسم إلى:

– **النفقات العادية:** هي تلك النفقات التي تتكرر بصورة دورية منتظمة في ميزانية الدولة، أي كلسنة مالية. ومن أمثلتها مرتبات العاملين، وأثمان الأدوات اللازمة لسير المرافق العامة، ونفقات تحصيل الضرائب و غيرها.

– **النفقات الغير عادية:** هي تلك النفقات التي لا تتكرر بصورة دورية منتظمة في ميزانية الدولة،ولكن تدعو الحاجة إليها. مثل نفقات مكافحة وباء طارئ أو إصلاح ما خلفته كوارث طبيعية، أو نفقات الحرب... الخ[2].

ثالثا– تقسيم النفقات العامة من حيث نطاق سريانها: وتنقسم إلى:

– **النفقات القومية:** أو المركزية، هي تلك التي ترد في ميزانية الدولة وتتولى الحكومة المركزية القيام بها. مثل نفقة الدفاع والقضاء والأمن، فهي نفقات ذات طابع قومي.

1محرزي محمد عباس، مرجع سابق، ص: 70

[2]مجدي شهاب، **أصول الاقتصاد العام، المالية العامة**، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، 2004، ص 2010.

– **النفقات المحلية:** أو الإقليمية، فهي تلك النفقات التي تقوم بها الولايات، أو مجالس الحكم المحليكمجالس المحافظات والمدن والقرى، وترد في ميزانية هذه الهيئات مثل توزيع الماء والكهرباء والمواصلات داخل الإقليم أو المدينة[1].

رابعا– تقسيم النفقات العامة تبعا لآثارها في الإنتاج القومي: ويمكن تقسيمها إلى:

– **النفقات العامة الحقيقية:** هي تلك النفقات التي تؤدي مباشرة إلى زيادة الإنتاج القومي.

–**النفقات العامة التحويلية:** هي النفقات العامة التي لا تؤدي مباشرة إلى زيادة الإنتاج القومي[2]:

1 سوزي علي ناشد، **أساسيات المالية العامة**، منشورات الحلبي الحقوقية، لبنان ، 2009، ص ص 44– 45.

2محمود حسن الوادي، كاظم جاسم العيساوي، **الاقتصاد الكلي (تحليل نظري وتطبيقي)**، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان، 2007، ص 125.

الشكل 4: توضيح تقسيمات النفقات العامة:

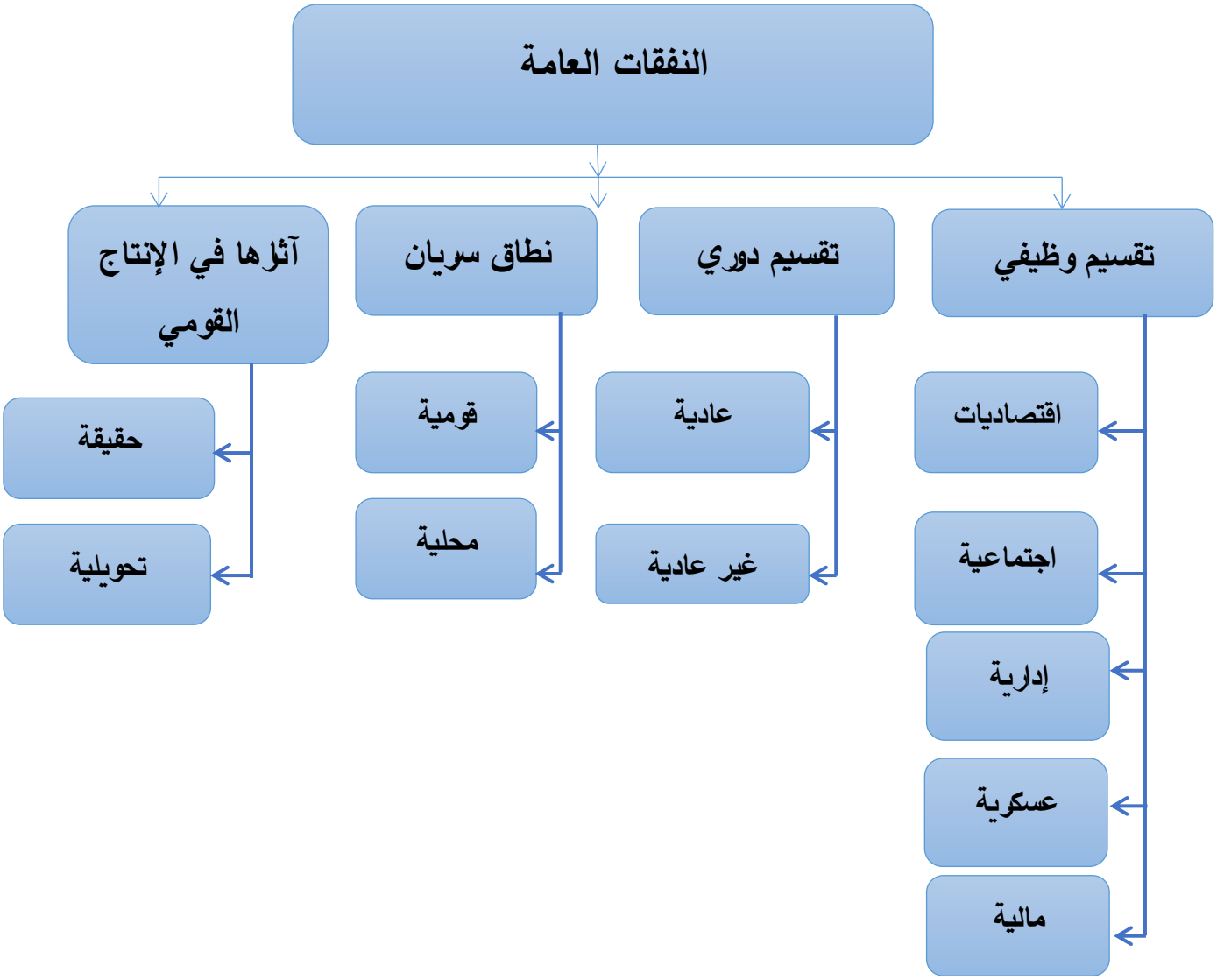

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على ما سبق.

ج-الآثار الاقتصادية للنفقات العامة: إن التوسع في النفقات العامة بمختلف أنواعها ينتج آثار متعددة في مختلف الميادين وهي:

1- آثار النفقات العامة على الإنتاج الوطني: تؤثر النفقات العامة في حجم الإنتاج والتشغيل من خلال تأثيرها على حجم الطلب الكلي الفعلي، حيث تمثل جزءا هاما من هذا الطلب، ويتجلى أثرها من خلال دورها في زيادة حجم الموارد الاقتصادية ورفع درجة تأهيلها وتنظيمها باعتبارها أهم العوامل المحددة للطاقة الإنتاجية لأي مجتمع[1].

[1] قطوش بشرى، **الاتجاهات العامة للسياسة المالية وسياسة سعر الصرف في الجزائر خلال الفترة 1990-2007**، مذكرة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص تحليل اقتصادي، جامعة بن يوسف بن خدة الجزائر، 2008-2009، ص 13.

2- آثار النفقات العامة على الاستهلاك القومي: أثر النفقات العامة في الاستهلاك القومي يعتمد على نوع هذه النفقات وفيما إذا كانت تخصص مباشرة للاستهلاك أو توزع على شكل دخول تخصص كليا أو جزئيا للاستهلاك وهذا ما ينبه الدولة إلى أنه يمكنها أن تؤثر في الاستهلاك القومي، عن طريق تحديدها لحجم مشترياتها من السلع وتحديدها لحجم الرواتب والأجور والإعانات الاجتماعية والاقتصادية.[1]

3- آثار النفقات العامة على الدخل القومي: تختلف آثار النفقات العامة على الدخل القومي حسب طبيعة تمويل النفقة العامة حيث أن النفقة الممولة عن طريق الضرائب لها آثار مخالفة عن تمويلها بواسطة القروض أو الإصدار النقدي.

في حالة تمويل النفقات العامة عن طريق الضرائب:

فرض الضريبة، يؤدي إلى اقتطاع جزء من دخل الممول ينخفض دخله ، فيؤثر على استهلاكه و على ادخاره.

وتختلف آثار الضرائب وفقا لنوعها مباشرة أو غير مباشرة فإذا فرضت ضريبة غير مباشرة على السلع الضرورية للاستهلاك وخصصت حصيلتها الوفاء قروض الدولة فإن ذلك يؤدي إلى انخفاض الإنفاق الكلي وتخفيض مستوى الدخل وكما في الصورة التالية:

فرض ضريبة على السلع الضرورية للاستهلاك اقتطاع جزء من الدخل القوة الشرائية لطبقة ميلها الحدي للاستهلاك كبير نفقاتها.

وفي حالة تخصيص حصيلتها لسداد القروض و تحويل القوة الشرائية إلى طبقة ميلها الحدي للاستهلاك قليله تحويل جزء من دخل الطبقة الفقيرة إلى الطبقة الغنية التي قد تكتنز هذه الأموال ولا تنفقها.

أما في حالة تمويل النفقات العامة عن طريق القروض العامة فيكون:

القروض من الأموال المكتنزة و الإنفاق الدخل الاستثمار والاستهلاك العام..... وهكذا

4- آثار النفقات العامة على معدل النمو الاقتصادي: يمكن أن يزيد معدل النمو الاقتصادي كلما زاد الإنفاق الاستثماري وبالتالي زيادة التراكم الرأسمالي والاستثمار[2].

[1] برحماني محفوظ، **المالية العامة في التشريع الجزائري**، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، 2015، ص 58.

[2] محمد طاقة وهدى العزاوي، **اقتصاديات المالية العامة**، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان، ط 2، 2010، ص:71-72

5- آثار النفقات العامة على الادخار الوطني: عند ثبات الدخل وزيادة الاستهلاك فإن ذلك يؤدي إلى انخفاض الادخار الوطني ويؤثر على الاستثمار بالسالب، نفس النتائج تظهر عندما يزيد الاستهلاك بمعدل يفوق زيادة الدخل الوطني.

6- آثار النفقات العامة على توزيع الدخل القومي: إن الإنفاق العام له أثر كبير على توزيع الدخول ويتكامل هذا الدور مع فرض الضرائب وفي هذا الصدد إذا كانت الدولة تهدف إلى التخفيف من الفوارق الطبقية بين أفراد المجتمع فإنها تلجأ إلى فرض الضرائب، يقع عبئها الأكبر على عاتق الطبقات ذات الدخول المرتفعة. وبعدها تقوم الدولة بإنفاق القسم الأكبر من حصيلة هذه الضرائب الصالح الفئات ذات الدخل المحدود، عن طريق التوسع في التحويلات الاجتماعية والمساعدات والتوسع في الخدمات المجانية... الخ[1].

- الإيرادات العامة:

أ- تعريف الإيرادات العامة:هناك مجموعة من التعاريف نذكر منها:

تعرف الإيرادات العامة على أنها " تدفقات نقدية تتحقق من مجموعة من الأصول."

كما يمكن تعريفها بأنها " تلك المصادر التي تستمد منها الدولة الأموال اللازمة لتغطية نفقاتها المتعددة من أجل إشباع الحاجات العامة الضرورية للمجتمع.

تعرف أيضا على أنها " مجموعة المداخيل التي تحصل عليها الدولة من المصادر المختلفة من أجل تغطية نفقاتها العامة وتحقيق الاستقرار الاقتصادي.[2]

ب- أنواع الإيرادات العامة:هناك أنواع عديدة للإيرادات العامة وهي:

أولا- الإيرادات الاقتصادية: وتضم إيرادات الدومين والأمن العام.

- ❖ إيرادات أملاك الدولة: يطلق على أملاك الدولة بشكل عام (الدومين) وتنقسم من الناحية القانونية إلى قسمين:

1-أملاك الدولة العامة (الدومين العام): وتتكون من أملاك الدولة المخصصة للاستعمال من قبل أفراد المجتمع ككل، مثل: الطرق العامة والساحات والحدائق والموانئ والشواطئ.... الخ. والهدف من

[1]قطوش بشرى، مرجع سبق ذكره، ص 13.

[2]سالكي سعاد، مرجع سبق ذكره، ص 22.

هذه الأملاك هو تحقيق خدمة عامة أو منفعة خاصة للمستفيدين منها لقاء دفع مبلغ معين من المال ويعتبر ذلك إيرادا لخزينة الدولة من أملاكها العامة.

2-أملاك الدولة الخاصة (الدومين الخاص): وتتكون من أملاك الدولة التي تديرها وتستثمرها بصفتها مالكة لها بهدف حصول الدولة على إيرادات للخزينة العامة. ونتيجة لتدخل الدولة في الحياة الاقتصادية والاجتماعية فقد اتسعت ملكيتها الخاصة وأخذت على عاتقها القيام بالمشاريع الكبيرة التي تؤدي خدمة عامة كالبريد والهاتف والكهرباء والمياه والمجاري العامة والاتصالات....الخ. كما وقد استولت على بعض الصناعات التي تتعلق بالأمن القومي وتتطلب السرية كالصناعات الحربية.وتتضمن أملاك الدولة الخاصة على إيرادات زراعية وعقارية وصناعية وتجارية ومالية[1].

❖**الثمن العام:** يعتبر الأمن العام مصدر من مصادر إيرادات الدولة، ويمكن تعريفه بأنه مبلغ يدفعه بعض الأفراد مقابل انتفاعهم ببعض الخدمات العامة التي تقدمها الحكومة. بمعنى أخر هو تلك المبالغ التي تحصل عليها الدولة بعد تقديمها لخدمات عامة تعود على الأفراد بمنفعة خاصة، حيث يمكن تحديد المنتفع بها مثل: خدمات البريد الكهرباء والمياه... الخ.

إن الثمن العام يدفع اختياريا حيث لا يدفعه إلى من ينتفع بالخدمة العامة عكس الضريبة التي تدفع جبرا. هناك تشابه بين الخدمات التي تقدمها الدولة مقابل ثمن عام وبين الخدمات المماثلة التي يؤديها القطاع الخاص، وفي الحالتين لا تقدم الخدمة لجميع الأفراد تقتصر على من يرغب فيها، أما الاختلاف الأساسي ينحصر في أن الحكومة عادة لا تهدف إلى الربح بل المنفعة العامة بعكس القطاع الخاص.[2]

ثانيا- الإيرادات السيادية: وتضم كل من الضرائب والرسوم:

1- **الضرائب:** تعتبر الضرائب المصدر الرئيسي للإيرادات العامة لهذا تحتل مكان الصدارة بين مصادر الإيرادات العامة.

أ- **تعريف الضريبة:** هي اقتطاع يدفعه الأفراد جبرا للدولة دون مقابل وبصفة نهائية، وفقا لمقدرة الأفراد التكليفية وذلك لتحقيق أهداف مالية واقتصادية والاجتماعية[3].

ويندرج تحت هذا التعريف جملة من الخصائص نذكر منها:

---

[1] جهاد سعيد خصاونة،**علم المالية العامة والتشريع الضريبي** (بين النظرية والتطبيق العملي دار وائل لنشر والتوزيع، الأردن، ط 1 ، 2010، ص:68.

[2] درواسي مسعود، **السياسة المالية ودورها في تحقيق التوازن الاقتصادي**، حالة الجزائر 1990-2004 أطروحة الدكتوراه في علوم الاقتصادي، جامعة الجزائر 2005-2006، ص:177

[3] مجدي شهاب، مرجع سبق ذكره، ص 303.

- الضريبة تدفع بشكل نقدي؛
- الضريبة تدفع جبرا؛
- الضريبة تدفع بصفة نهائية ودون مقابل؛
- الضريبة تفرض وفقا لمقدرة المكلفين.[1]

ب-**القواعد العامة لفرض الضريبة:** وتتمثل في:

- ✓ **قاعدة العدالة:** ويتجلى فحوى القاعدة من خلال قيام الدولة بتحقيق العدالة في توزيع الأعباء العامة على أفراد المجتمع وهناك نوعين من العدالة، عدالة أفقية وأخرى عمودية.
- ✓ **قاعدة اليقين:** وتتجلى من خلال وضوح مبلغ الضريبة وأسلوب وموعد سدادها وشفافية والإجراءات الخاصة بها.
- ✓ **قاعدة الملائمة:** وتتلخص في مناسبة أحكام الضريبة وأسلوب جبايتها مع أحوال المكلف بالضريبة، حيث يتم دفع مبلغ الضريبة بعد حصول المكلف على الدخل الذي يعتبر وعائها.
- ✓ **قاعدة الاقتصاد في الجباية:** وتقضي أن لا تكون تكاليف الجباية أكبر من مقدار الضريبة حيث لا تفقد خاصيتها، وهدفها المالي، وتحقيق الغزارة في الحصيلة الجبائية.
- ✓ **قاعدة السنوية:** حيث يحسم مبلغ الاقتطاع سنويا لتجنب التراكم الضريبي الذي يحصل بعد سنوات إن خولف هذا المبدأ[2].
- ✓ **قاعدة إمكانية التطبيق:** لكي تكون الضرائب ممكنة التطبيق في مجتمع معين يجب أن تكون واضحة للمكلفين لكي تضمن قبولهم ورضاهم عند دفع المستحق عليهم، وعدم تحقيق ذلك قد يؤدي إلى حدوث بعض المشكلات بين الدولة ومواطنيها والتهرب الضريبي ومن ثم الإخلال بقاعدة العدالة
- ✓ **قاعدة المرونة:** يمكن تعريف قاعدة المرونة على أنها نسبة التغير في حصيلة الضرائب مقارنة بالتغير في إجمالي الدخل القومي، لذلك تقتضي قاعدة المرونة في الضرائب أنه يجب وضع نظام ضريبي يمكن من زيادة الحصيلة الضريبية كلما زاد الدخل القومي وبالعكس، بمعنى أن هنا كعلاقة

[1] قاشي يوسف، **فعالية النظام الضريبي في ظل إفرازات العولمة الاقتصادية**، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاديات المالية والبنوك، جامعة أحمد بوقرة بومرداس، 2008- 2009، ص – ص: 23- 24.

[2] الشريف محمد، **السياسة الجبائية ودورها في تحقيق التوازن الاقتصادي**، مذكرة ماجيستير في العلوم الاقتصادية، تخصص تسيير المالية العامة، جامعة أبو بكر بلقايد، تلمسان، 2009- 2010، ص ص 11- 12.

طردية بين الدخل القومي وحصيلة الضرائب، وتتضح أهمية القاعدة في السياسة المالية المختارة[1].

ج-تقسيمات الضرائب: تقسم الضرائب إلى عدة أقسام وهي:

1- **الضريبة الواحدة:** يقصد بنظام الضريبة الواحدة هو أن تقوم الدولة بفرض ضريبة واحدة رئيسة وإلى جوارها بعض الضرائب قليلة العدد ضئيلة الأهمية أو ضريبة واحدة لا تفرض سواها

2- **الضرائب المتعددة:** يقصد بها أن تعتمد الدولة على أنواع متعددة من الضرائب التي يخضع لها المكلفون ونظرا للعيوب التي وجهت إلى الضريبة الوحيدة لجأت الدول إلى الأخذ بنظام تعدد الضرائب. ويتميز نظام الضرائب المتعددة بما يلي:

- ✓ يوزع هذا النظام عبء الضرائب فيقل شعور المكلف بوطأة ما يدفعه بل قد يخفف عليه بعض هذا العبء؛
- ✓ أكثر ملائمة من نظام الضريبة الوحيدة لكونها تفرض بأسعار معتدلة؛
- ✓ تقليل حالات التهرب من دفع الضريبة؛
- ✓ يعد هذا النظام أكثر غزارة من حيث التحصيل؛
- ✓ الأخطاء فيها يصلح بعضها البعض على العكس من الضريبة الوحيدة إذ يعتبر خطأ السلطات المالية أشد وطأة.

3-الضريبة القيمية والضريبة النوعية:

- **الضريبة القيمية:** و هي تلك الضرائب التي تفرض على أساس قيمة المادة الخاضعة للضريبة مثل الضريبة على أرباح الشركات.
- **الضريبة النوعية:** وهي تلك الضرائب التي يتحدد مقدارها بالقياس إلى وزن، كمية، حجم المادة الخاضعة للضريبة وليس قيمتها مثل: الرسم على المنتجات البترولية.

4-الضريبة العينية والضريبة الشخصية:

- **الضريبة العينية:** هي ضريبة تتلاءم مع مقدرة الممول على الدفع وعلي تحمل عبء الضريبة.
- **الضريبة الشخصية:** هي ضرائب على الأشياء تفرض على الأنشطة، أو أي موضوع أخر كما هي في ضريبة المشتريات والمبيعات أو الضريبة على الملكية.[2]

[1] عزمي يوسف خطاب، **الضرائب ومحاسبتها**، دار الإعصار العلمي لنشر والتوزيع، الأردن، 2010، ص:39.

[2] سكفال حسيبة سكفال، مرجع سبق ذكره، ص 20.

2- الرسوم:

أ-تعريف الرسم: يعرف الرسم بأنه "مبلغ من المال تجبيه الدولة أو أحد الأشخاص العامة الأخرى جبرا من الأفراد مقابل خدمة تقدمها لهم أو مقابل نفع خاص عاد عليهم من هذه الخدمة.

ومن هذا التعريف يتضح أن الرسم يتميز بخصائص وهي:

- ❖ الصفة النقدية؛
- ❖ الصفة الجبرية؛
- ❖ الرسم يدفع مقابل خدمة خاصة؛
- ❖ اقتران النفع الخاص بالنفع العام.

ب-أنواع الرسوم: هناك نوعين هما:

1-الرسوم الصناعية: مثل رسوم البريد والبرق والهاتف والرسوم المفروضة على المصوغات وغيرها. ..الخ.

2-الرسوم الإدارية: وتشمل:

رسوم على الأعمال المدنية التي تؤخذ مقابل منح امتياز خاص مثل منح إجازات البناء والسوق وحمل والسلاح. أو الإعفاء من التزام ايجابي مثل بدل الخدمة العسكرية. أو مقابل إعطاء شهادة تثبت لدافع الرسم بعض الحقوق أو الوقائع.

رسوم تتعلق بالحياة العملية كرسوم الدراسة ودخول المتاحف والحدائق العامة والمعارض.

رسوم القضائية وتؤخذ من المتنازعين على الحقوق ورسوم كاتب العدل[1].

يمكن مقارنة الضريبة بالرسم من خلال الجدول التالي:

[1] سعيد علي العبيدي، مرجع سبق ذكره، ص:116 .

الجدول رقم (2): الفرق بين الضريبة والرسم:

الضريبة	الرسم
– مبلغ نقدي – صفة إلزامية – بدون مقابل – عمومية الضريبة على كل الأفراد (حسب المقدرة) – تهدف إلى تحقيق أغراض اجتماعية واقتصادية فضلا عن تمويل الموازنة العامة	– مبلغ نقدي – صفة الاختيار في بادئ الأمر ثم تتحول إلى صفة إلزامية – مقابل نفع خاص – خاصة بفئة معينة (طالب الخدمة) – يهدف إلى تغطية كلفة الخدمة محل الرسم.

المصدر:سالكي سعاد: دور السياسة المالية في جذب الاستثمار الأجنبي، دراسة بعض دول المغرب العربي، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية تخصص مالية دولية، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان 2011/2010، ص 28.

ثالثا– الإيرادات الائتمانية (القروض): تعتبر القروض العامة مصدر من مصادر الدولة الائتمانية وسيتم التطرق إليها باختصار في النقاط التالية:

1– تعريف القرض العام: هو مبلغ من المال تستدينه الدولة من الغير – أفراد، مصارف، دول– وتتعهد برده مع الفوائد. طبقا لإذن من السلطة التشريعية والذي يتضمن تحديد مبلغ القرض وفائدته ومدته وكيفية تسديده[1].

2– خصائص القرض العام: للقرض العام خصائص وهي:

- ✓ يتم إبرام القرض بصورة اختيارية؛
- ✓ يدفع القرض بشكل مبلغ من المال؛
- ✓ تتعهد الدولة برد القرض إلى الجهة المقرضة مع الفوائد المستحقة؛
- ✓ يجب أن توافق السلطة التشريعية على القرض.

3– أنواع القروض: يمكن تقسيم القروض إلى عدة أنواع تبعا للمعيار الذي يستند عليه في التقييم:

- ➢ **من ناحية المصدر:** وتنقسم إلى القرض الخارجي والقرض الداخلي.
- ➢ **من ناحية حرية المكتتب في المساهمة في القرض:** تنقسم القروض تبعا لهذا المعيار إلى قروض اختيارية وقروض إجبارية.

[1] المرجع سابق، ص: 166.

- **من ناحية مدة القرض:** تنقسم القروض من حيث مدتها إلى قروض مستديمة وقروض قابلة للاستهلاك في حين تنقسم هذه الأخيرة إلى قروض قصيرة الأجل، متوسطة وطويلة الأجل[1].

الشكل رقم 5: أنواع الإرادات العامة:

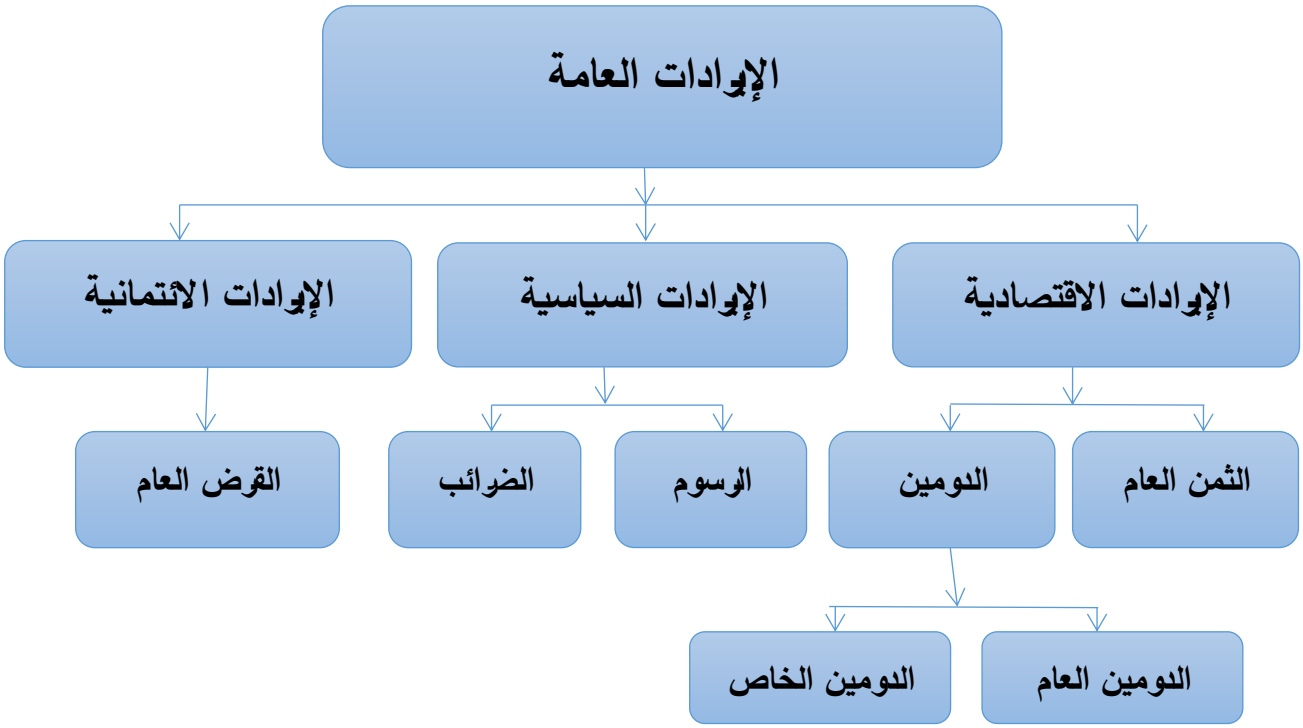

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على ما سبق

[1] حياة بن إسماعيل، **تطوير إيرادات الموازنة العامة**، أتراك للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، 2009، ص- ص:25- 27.

ث-الآثار الاقتصادية للإيرادات العامة:

الضريبة هي المصدر الرئيسي للإيرادات العامة ومن أهم آثارها الاقتصادية ما يلي:

أولا- أثر الضريبة على النشاط الاقتصادي: يمر الاقتصاد بتقلبات فتحدث فترات ازدهار وفترات كساد.

1- فترات الكساد: تلجأ الدولة إلى إجراء تخفيضات في الضرائب على دخول الأفراد، ومنح إعفاءات ضريبية، مما يؤدي إلى زيادة القدرة الشرائية لدى الأفراد وبالتالي ارتفاع في الطلب على السلع والخدمات). كما تقوم الدولة بمنح إعفاءات ضريبية على الأرباح (أرباح المنتجين) مما يساعد على زيادة معدلات الإنتاج وبالتالي يشجع على الاستثمار. وتبعا لذلك فإن الضرائب تعمل على رفع الطلب الكلي الفعلي للوصول إلي مستوى التشغيل الكامل.

2- فترات الازدهار: تلجأ الدولة إلى رفع نسب الضرائب على الدخول وذلك باقتطاع أجزاء من دخول الأفراد، مما يساعد في التخفيف من الضغط على الأسعار ومن ارتفاعها ومن حدة التضخم بشكل عام.[1]

ثانيا- أثر الضرائب على توزيع الدخل: يعتمد هذا الأثر على طبيعة الضرائب المفروضة، فإذا فرضت ضرائب غير مباشرة فإنها تصيب الطبقات الفقيرة أكثر من الطبقات الغنية أي تعمق التفاوت في توزيع الدخل. أما إذا فرضت الضرائب المباشرة فأثرها يعتمد على كونها نسبية أو تصاعدية. فالضرائب النسبية تساهم في تعميق التفاوت في توزيع الدخل. أما الضرائب التصاعدية فهي تساهم في تقليل التفاوت في توزيع الدخل.

ثالثا- أثر الضرائب على كسب العمل: الدراسة أثر الضرائب على الطلب على العمل نميز حالتين:

الأولى: حالة فرض الضريبة على أصحاب الدخول المحدودة فهذا يؤدي إلى زيادة الإقبال على العمل عن طريق الساعات الإضافية بهدف تعويض ما اقتطع منه كضريبة.

الثانية: حالة الدخول المرتفعة (المهن الحرة مثلا)، إذا فرضت عليها الضريبة بنسبة مرتفعة قد تؤدي إلى الإقلال من العمل، أو عدم الإقبال عليه بطلاقة.[2]

الموازنة العامة: تعتبر الموازنة العامة للدولة من أهم أدوات التخطيط المالي كونها الأداة الأساسية التي تحدد أهداف الحكومة وسياستها وبرامجها في كيفية استغلال الموارد وتوزيعها وتتضمن السياسات والأهداف التي تسعى الدولة لتحقيقها.

[1] محمد شاكر عصفور، **أصول الموازنة العامة**، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان، ط 5، 2013، ص 06.

[2] سعيد علي العبيدي، مرجع سبق ذكره، ص 163.

1- تعريف الموازنة العامة:

إن كلمة BUDGET" ذات أصل أنجلوسكسوني هي تعبر عن الحافظة التي تحتوي على الوثائق المتعلقة بالموازنة الخاصة بمؤسسة أو دولة، وهي في اللغة العربية مشتقة كلمة "ميزان"لكن معناها يختلف عن ذلك.ويمكن أن نعرف الموازنة العامة للدولة بأنها "برنامج النشاط الحكومة المالي، معد لسنة واحدة مقبلة. يتضمن تقدير نفقات الدولة و إيراداتها، تقره السلطة التشريعية، بقصد تحقيق أهداف محددة، اقتصادية واجتماعية تقررها السلطة السياسية.

ومن خلال التعريف السابق يتضح أن مفهوم الموازنة يشمل على الخصائص التالية:

- الموازنة العامة هي تقدير مفصل للنفقات والإيرادات العامة؛
- الموازنة العامة تكون لمدة زمنية معينة؛
- الموازنة العامة تصدر بموافقة السلطة التشريعية؛
- الموازنة العامة تعكس أهداف الدولة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية.

2- القواعد الأساسية للموازنة العامة

الموازنة العامة قواعد أساسية تتمثل في[1]:

أ- **قاعدة السنوية:** يقصد بمبدأ قاعدة السنوية أن يتم تقدير الإيرادات والنفقات بصورة دورية ولمدة سنة واحدة، ويكون لكل سنة. فإن ذلك يؤدي موازنة مستقلة بنفقاتها وإيراداتها عن الموازنة السنة السابقة[2].

ب-قاعدة الوحدة: نقصد بها إدراج جميع نفقات الدولة و إيراداتها في وثيقة واحدة، والهدف هو وضع الموازنة في أبسط صورة، حيث يسهل الفهم لمن يريد أن يعرف المركز المالي للدولة وبذلك يسهل عملية المراقبة ومعرفة الانحرافات الواقعة فيها.[3]

ج- قاعدة العمومية (الشمولية): ويقصد أن تدرج في الميزانية كافة الإيرادات والنفقات الدولة دون إجراء أي مقاصة بينهما، كما لا يجوز تخصيص إيراد معين لنفقة معينة.

د- قاعدة عدم التخصيص: وتعني وجوب وعدم تخصيص إيراد معين لسد نفقة معينة.

---

[1] خليفي عيسى، **هيكل الموازنة العامة للدولة**، دار النفائس للنشر والتوزيع، الأردن ،2011، ص 30.

[2] خالد شحادة الخطيب وأحمد زهير شامية،**أسس المالية العامة**، دار وائل للنشر والتوزيع، الأردن، ط 3، 2007، ص: 282

[3] بصديق محمد، **النفقات العامة للجزائر في ظل الإصلاحات الاقتصادية**، مذكرة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص التحليل الاقتصادي، جامعة الجزائر، 2008 – 2009، ص: 6

هـ- قاعدة توازن الموازنة: تنص قاعدة توازن الموازنة العامة على ضرورة تساوي جملة الإيرادات العامة العادية مع جملة النفقات العادية للدولة وأن لا تكون هناك زيادة و لا نقصان فيها.

بعبارة أخر بأن تكون النفقات العامة العادية للدولة في حدود إيراداتها العادية فلا يكون في الموازنة العامة للدولة عجز ولا فائض[1]:

الشكل 6: القواعد الأساسية للموازنة

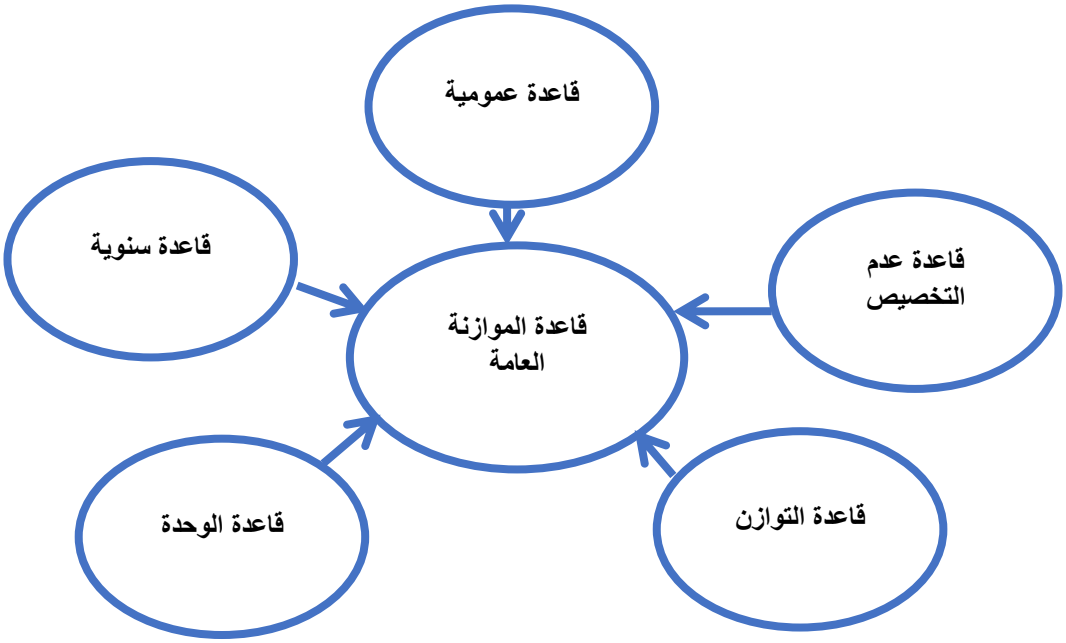

المصدر: من إعداد الطالبتين اعتمادا على ما سبق

3- مراحل الموازنة العامة:

يطلق على هذه المراحل دورة الموازنة العامة وتشمل هذه الدورة المراحل المتتالية والمتداخلة التي تمر بها ميزانية الدولة وتنقسم إلى أربعة مراحل وهي:

أ- مرحلة التحضير و الإعداد: تتولى الحكومة مهمة تحضيرها من حيث الإيرادات حتى يتسنى لها مواجهتها في مشروع الميزانية وفي كثير من بلدان العالم يتولى وزير المالية الدور الرئيسي في تحضير الميزانية، حيث يقوم هذا الأخير بالاتفاق مع زملائه الوزراء على ميزانية كل قطاع أو وزارة، وعند الاختلاف يتم اللجوء إلى رئيس الجمهورية. يبدأ التحضير للميزانية بتوجيه من وزير المالية بتعليمة لزملائه الوزراء يطلب منهم تقديم مقترحاتهم. وبعد تجميع الأرقام يراجع الوزير المسؤول المقترحات المقدمة في ضوء اعتبارات مختلفة أهمها السياسة المتفق عليها.[2]

[1] خبابة عبد الله، **أساسيات في اقتصاد المالية العامة**، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 2009، ص 264.
[2] خبابة عبد الله، مرجع سابق، ص 265.

ب- مرحلة الاعتماد: تختص باعتماد الموازنة العامة السلطة التشريعية، بموجب قانون يحيز لها تنفيذها، ويجب أن يتم قبل بداية السنة المالية. بفترة تتراوح بين شهرين أو ثلاثة أشهر على الأقل، ويخضع اعتماد الموازنة العامة لعدة إجراءات موحدة في جميع الدول تبدأ بعرض مشروع الموازنة على اللجنة المالية في البرلمان، وعند انتهاء عملها يبدأ البرلمان مناقشتها وفحصها. وفي الأخير يقترع البرلمان على مشروع الموازنة بكامله.[1]

ج- مرحلة التنفيذ: تتولى هذه المرحلة السلطة التنفيذية ويتطلب تنفيذ الموازنة العامة ثلاثة أنواع من العمليات وهي:

- ✓ عمليات تحصيل الإيرادات التي أجيزت جبايتها (تنفيذ الإيرادات)؛
- ✓ عمليات صرف النفقات التي اعتمدت لها الأموال (تنفيذ النفقات) ؛
- ✓ عمليات الخزانة العامة.[2]

د- مرحلة الرقابة: إن السلطة التنفيذية الممثلة في الحكومة، عند تنفيذها للموازنة قد تخرج عن الحدود التي رسمتها السلطة التشريعية في اعتمادها لعناصر النفقات والإيرادات العامة.وأساليب الرقابة المالية كثيرة، فمن حيث الجهة التي تقوم بعملية الرقابة المالية نجدها تنقسم إلى:

- ❖ **رقابة داخلية:** وهي تتم من داخل السلطة التنفيذية نفسها.
- ❖ **رقابة خارجية:** وهي مهمة هيئات مستقلة غير خاضعة للسلطة التنفيذية وتشمل كل من الرقابة قضائية، والرقابة التشريعية.

أما من حيث التوقيت الزمني فالرقابة المالية تنقسم إلى:

- **رقابة سابقة للتنفيذ:** تتمثل في إجراء المراجعة والرقابة قبل الصرف، وتمس هذه الرقابة جانب النفقات فقط.
- **رقابة لاحقة للتنفيذ:** وتبدأ بعد انتهاء السنة المالية، واستخراج الحساب الختامي للموازنة العامة للدولة، وهي تخص جانب النفقات والإيرادات العامة معا[3].

[1] عادل علي، **المالية العامة والقانون المالي والضريبي**، دار إثراء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ط 2، 2011، ص 369.

[2] خالد شحادة الخطيب، أحمد زهير شامية، **أسس المالية العامة**، دار وائل للنشر، عمان، ط 3، 2007، ص 319.

[3] خليفي عيسى، مرجع سبق ذكره، ص 42.

ثانيا: فعالية أدوات السياسة المالية:

تكمن فعالية السياسة المالية في مدى قدرة الدولة عمى التأثير في النشاط الاقتصادي ومواجهة المشكلة والأزمات المالية باستخدام كل من الضرائب التي تقوم الحكومة من خلال فرضيا إلى إعادة توزيع الدخل سواء كانت مباشرة (على دخل) أو غير مباشرة (على المبيعات)، عادة توزيع النفقات الحكومية في مجالات الخدمات والسمع وتوزيع الدين العام والقروض عن طريق بيعها لسندات، إنما تتوقف كثيرا على مدى الترابط والتناسق بينيا وبين أدوات السياسة الاقتصادية الأخرى (كالسياسة النقدية والمصرفية وسياسة الأجور والأسعار وميزان المدفوعات) كما تمكن فعالية أدوات السياسة المالية من خلال استعمال الوسائل الآتية:

1- **فعالية سياسة الإنفاق العام:** تسيطر فكرة الرقابة الضريبية على أهم بنود نظرية الضريبة كجزء من السياسات المالية في التحكم بعوامل الإنفاق العام وذلك ألن الضريبة أصبحت تقوم في العصر الحديث بوظائف متعددة، أهمها أنها وسيلة التمويل الأولي في ميزانيات معظم دول العالم ومن ثم فإنها تؤثر تأثيرا حقيقيا في حجم الإنفاق الكمي، ومن ثم في معدل النشاط الاقتصادي، وبهذا تدخل الضريبة في معالجة التضخم مع تخفيض تيار الإنفاق الحكومي لغرض تخفيض الأسعار من خلال الضرائب المباشرة والغير مباشرة.

2-**فعالية سياسة الدين العام:** وتشمل الآتي:

- **فعالية الاقتراض من الأشخاص والمشروعات:** إن الهدف منها امتصاص الفائض من دخول الأفراد وتقليل إنفاقهم في سوق السمعة ؛
- **فعالية الاقتراض من الجهاز المصرفي:**إذا تم تمويل القروض العامة عن طريق الأموال المعدة للاستثمار فغن ذلك سوف يقلل من حجم الإنفاق الاستثماري الخاص

فعالية الرعاية عمى الأسعار والأجور: ترتبط فعالية سياسة الدخول الناجم عن زيادة التكلفة أو تضخم الأجور والذي ينبع أساسا من الزيادة السريعة في أجور العمال في الوقت الذي التي تحقق فهو إنتاجية نفس معدلات الزيادة في الأجور فينبغي في هذه الحالة لتجنب نفس معدلات الزيادة في الأجور الزيادة الإنتاجية لتجنب هذه الآثار البد من إتباع سياسة الأجور اللامركزية أو سياسة الدخول .أما فعالية الرقابة عمى الأسعار فهي مرتبطة أساسا بحرص الحكومات عمى عالج التضخم وذلك يوضع القيود التي تمنع ارتفاع الأسعار بحكم القانون خاصة وأن استمرار ارتفاع الأسعار بسبب إزعاج الحكومة .[1]

[1] مبعوج كريمة، دحمان نوال، مرجع سبق ذكره، ص ص 17، 18.

المطلب الثاني: آلية عمل السياسة المالية:

وتكمن آلية عمل أدوات عمل السياسة المالية إما في معالجة الفجوة الركودية أو الفجوة التضخمية التي يعاني منها الاقتصاد:

أولا:حالة الكساد الاقتصادي:

وهي تعني أن يكون العرض الكلي أكبر من الطلب الكلي وبالتالي العجز في تصريف المنتجات، ومما يعني كذلك عدم وجود فرص عمل كافية ووجود بطالة بأنواعها.

وفي هذه الحالة فإن الاقتصاد يمر بمرحلة تباطؤ في نموه ولانتشال الاقتصاد من هذا الوضع تلجأ الحكومة إلى ما يسمي بالسياسة المالية التوسعية. وتكون السياسة المالية التوسعية عن طريق:

1- **زيادة مستوي الإنفاق العام:** والمتمثل أساسا في زيادة مشتريات الحكومة بصورة مباشرة (سلع وخدمات)، أو زيادة المداخيل التي يتحصل عليها الأفراد لأن إنفاق الحكومة هو بمثابة مداخيل لأفراد.وبالتالي يؤدي زيادة دخول الأفراد إلى زيادة الطلب، وتؤدي زيادة الطلب بالمؤسسات إلى زيادة إنتاجها، ومنه الاحتياج إلى أيدي عاملة جديدة وزيادة التوظيف مما يؤدي إلى علاج مشكل البطالة والكساد ودفع عجلة التنمية إلى الأمام.

2- كما قد تلجأ الحكومة إلى تخفيض الضرائب بدلا من زيادة الإنفاق العام، أو إعطاء إعفاءات ضريبية للمواطنين مما يؤدي إلى زيادة الدخل التصرفي، لأن تلك الضرائب التي كانت تقطع من المواطنين بنسبة معينة قد تم تخفيضها أو التخلي عنها، وبالتالي تصبح نسبة الاقتطاعات قليلة مما يؤدي إلى زيادة الدخل التصرفي المخصص للإنفاق الاستهلاكي والادخار، وبالتالي يؤدي إلى زيادة الطلب الكلي بما فيه الطلب الاستثماري والطلب الاستهلاكي.

3- **وقد تستخدم الحكومة الاثنين معا:** أي زيادة مستوى الإنفاق العام وتخفيض الضرائب، وذلك بما يخدم الاقتصاد من أجل دفع عجلته والخروج به من حالة الكساد[1].

ويبين الشكل التالي السياسة المالية التوسعية:

[1] أريا الله محمد،، **السياسة المالية ودورها في تفعيل الاستثمار – حالة الجزائر –** مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص التحليل الاقتصادي، جامعة الجزائر 3، 2010-2011، ص 5 .

الشكل 7: السياسة المالية التوسعية:

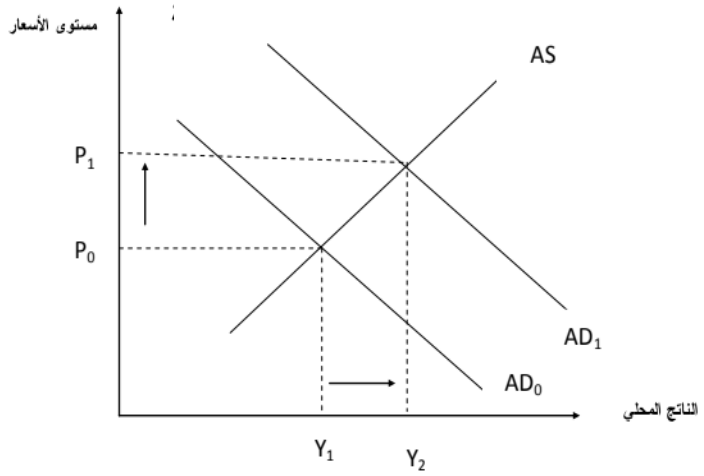

المصدر: خالد واصف الوزني وأحمد حسن الرفاعي، الاقتصاد الكلي بين النظرية والتطبيق، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، ط 11، 2014، ص 238.

ثانيا: حالة وجود تضخم في الاقتصاد:

تحدث الفجوة التضخمية إذا كان الاقتصاد الوطني يعاني من ارتفاع الطلب الكلي على المستوى اللازم لتحقيق توظيف الكامل.

وفي هذه الحالة نستخدم سياسة مالية انكماشية وتهدف هذه السياسة إلى ضبط مستوي الإنفاق الحكومي بهدف السيطرة على مستوى الطلب الكلي وارتفاع الأسعار، هنا تقوم الدولة بتخفيض مستوى الإنفاق العام مما ينعكس على تخفيض معدلات الاستهلاك وبالتالي الحد من ارتفاع الأسعار هذا يؤدي إلى ضبط التضخم.

– أو رفع معدلات الضرائب مما ينعكس على تراجع معدلات الدخول المتاحة وبالتالي خفض القدرة الشرائية وهذا يعني ضبط مستوى الطلب الكلي، يمكن استخدام مزيج بين الحالتين معا.[1]

ويبين الشكل التالي السياسة المالية الانكماشية:

[1] قطوش بشرى، مرجع سبق ذكره، ص 6.

الشكل 8: السياسية المالية الانكماشية:

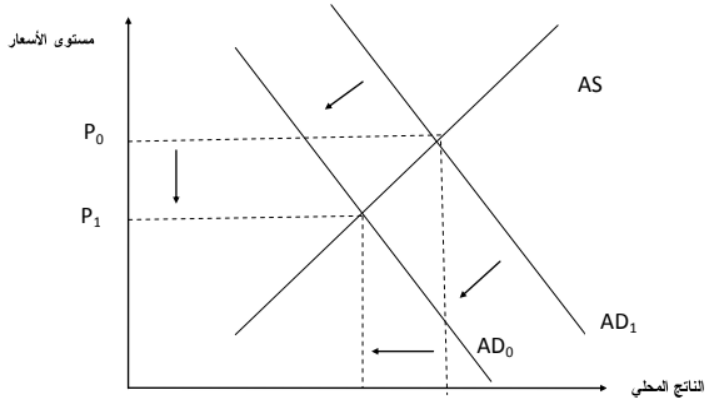

المصدر: خالد واصف الوزني وأحمد حسن الرفاعي: مرجع سابق، ص: 329.

المطلب الثالث: العوامل المؤثرة على السياسة المالية:

هناك عوامل متعددة تؤثر في السياسة المالية لأي دولة منها عوامل سياسية وأخرى إدارية.

أولا: العوامل السياسية:

تعتبر المالية العامة هي دراسة للآثار القانونية والسياسات المتعلقة بالإيرادات والنفقات والموازنة العامة ولذلك فهي لها آثار متنوعة نذكر منها:

1- تأثير الظواهر السياسية على السياسة الداخلية: يمكن للسياسة المالية أن تؤثر على الحياة السياسية سواء عن طريق النظم السياسية، حيث أن كل نظام سياسي يمارس اختصاصات مالية يستخلص من هذا الواقع سلطة سياسية أعلى من السلطة النابعة عادة من الأحكام القانونية التي تحدد نظامه وخير دليل سلطة البرلمان واختصاصه المالي وتفوق وزير المالية لأنه الوحيد المسؤول عن تحقيق التوازن بين نفقات وإيرادات الدولة كما له الحق في الاطلاع على جميع القرارات التي يمكن اتخاذها من طرف زملائه والمتعلقة بالنفقات، ومن اجل السماح له بإنجاز عمله اعترف له بامتيازات قانونية اشتق منها زيادة سلطته السياسية. كما يمكن للسياسة المالية أن تمارس تأثيرها على الحياة السياسية من خلال تأثيرها على الأحداث السياسية ذات الأصل المالي أي الناجمة عن أسباب مالية ضريبية كوطأة العبء الضريبي على الطبقات الفقيرة.

2- تأثير العوامل السياسية على السياسة المالية: يمكن أن ينظر إلى هذا التأثير من ناحيتين: فمن ناحية تأثير البنيات السياسية نجد أن الطبقة الحاكمة في أي تاريخ تمثل عنصرا هاما للتوجيه المالي للدولة، أي أن السياسة المالية وحجم توزيع النفقات وتحصيل الإيرادات مكيفة بقدر كبير حسب النظام السياسي السائد، أي

أن الفئة ذات التفوق السياسي تستعمل سلطتها المالية للمحافظة على سيطرتها في الدولة سواء عن طريق السياسة الضريبية أو حتى عن طريق النفقات العامة.

أما من حيث تأثير الوقائع السياسية، هو أن الأحداث السياسية الهامة لها انعكاسات على السياسة المالية لما لها من تأثير على إمكانيات الإيرادات وما تحدثه من تغيرات في قيمة ومحل النفقات العامة، ومن هذه الوقائع السياسية نجد الأحداث العسكرية وما لها من تأثير واضح على السياسة المالية.[1]

3- التأثير المتبادل بين الموازنة العامة والعوامل السياسية: الميزانية هي ذلك التصريح الدوري الممنوح من البرلمان إلى السلطة التنفيذية بتحصيل الإيرادات وصرف النفقات ومن هنا يظهر جليا التفوق التشريعي على السلطة التنفيذية الناتج عن تطور تاريخي طويل ، كما توجد علاقة وثيقة بين الموازنة والبرلمان، فقد ظهرت الموازنة أحيانا كعامل لدعم البرلمان وأحيانا أخرى عامل الاندثار.

وإن المتتبع للعلاقات التبادلية بين الاعتبارات السياسية والسياسة المالية يلاحظ أنهما سياستان لا يمكن الفصل بينهما، فمن الناحية التقنية نجد أن القرار الخاص بكمية الإنفاق والقرار الخاص بتمويل هذا الإنفاق، فلا يمكن اعتبارهما قرارين منفصلين.

وأخيرا نخلص إلى أن إمكانيات عمل السياسة المالية على الوجه الصحيح تكون أكبر في النظم السياسية ذات الحكم الديمقراطي، كما أن فعالية أداء السياسة المالية في الدول المستقلة تكون أكبر منها في الدول المستعمرة[2].

ثانيا: العوامل الإدارية:

تأثير العوامل الإدارية على السياسة المالية تأثير متبادل فكلاهما يؤثر ويتأثر بالأخر وذلك على النحو التالي:

1- تأثير العوامل الإدارية على السياسة المالية: إن هذا التأثير هو تأثير مزدوج وذلك كما يلي:

أ- تأثير البنيات الإدارية على السياسة المالية: هناك بعض البنيات الإدارية تحتاج إلى نفقات كبيرة لأنها تحتوي على عدد كبير من المرافق وما تطلبه من عنصر بشري ومالي قد لا يكون متوفرا في الدول المعنية، كذلك في حالة استعمال الأسلوب اللامركزي على نحو موسع فإنه يؤدي إلى زيادة النفقات لأن الهيئات المحلية ذات الاستقلالية المالية تميل عادة إلى المبالغة في نفقاتها، كما أن هناك اتجاه مفاده أن الإدارة المحلية أقل صلاحية من الإدارة المركزية من ناحية تحصيل الضرائب، ويرجع ذلك لندرة الكفاءات الإدارية في الهيئات المحلية بالإضافة إلى المرتبات الأقل والوضع الأدنى، لكن هذه النتيجة ليست حتمية لأنه يمكن اعتبار الهيئة المحلية إدارة سيئة بل قد تكون أفضل من الإدارة المركزية.

[1] درواسي مسعود، مرجع سبق ذكره، ص 65.

[2] درواسي مسعود، مرجع سابق، ص 66.

ب-تأثير السياسة الإدارية على السياسة المالية: للسياسة الإدارية مظاهر عديدة لها انعكاسات مالية كالمؤسسات والمنشآت الإدارية، فبناء المصانع والمنشآت العامة في جهة ما تكون مصدر موارد مالية هامة لما يفرض على المصنع من ضرائب مختلفة، كما أن المصنع يساهم في زيادة النشاط الاقتصادي الناحية عن طريق تنمية الاستهلاك ومنه زيادة الموارد المالية، وهذا ما نجده في المناطق التي تنعدم بها المصانع ومؤسسات العمل لما تعانيه من صعوبات مالية جمة، لأنه مع غياب الأنشطة الاقتصادية فمن الصعب فرض ضرائب هامة.

2- تأثير السياسة المالية على المؤسسات الإدارية: كما تؤثر العوامل الإدارية في السياسة المالية فهذه الأخيرة هي الأخرى تؤثر في الكيانات الإدارية تأثيرا مزدوج فهناك تأثير على المؤسسات الإدارية، وكذلك تأثير على السياسة الإدارية وذلك كما يلي:

أ-تأثير العمليات المالية على المؤسسات الإدارية: نجد على الساحة الإدارية أن جهاز يمارس اختصاصات مالية فإنه يستمد من ذلك تدعيما لسلطاته كما أن الحكم على مدى استقلالية الهيئات اللامركزية يتبع مدى استقلالها المالي أي على مدى السلطات المالية الممنوحة لها ولهذا لا يكون الاستقلال حقيقيا إلا إذا كان للهيئة المحلية إيرادات مستقلة مثل إيرادات أملاكها (الدومين) مع التمتع بحرية الإنفاق دون اللجوء إلى السلطة التشريعية للحصول على التصريح بالإنفاق، وفي حالة انعدام الحرية المالية للهيئة المحلية تكون اللامركزية صورية حتى وإن كانت لها اختصاصات قانونية واسعة ومنه يمكن القول أن الاستقلالية المالية هو مقياس حقيقي للامركزية.

إضافة إلى ما سبق نجد كذلك وظيفة المحاسب العمومي (أمين الخزينة) الذي يقوم بمراجعة صحة عملية الإنفاق قبل إجراء عميق ولهذا يصبح المحاسب والمراجع لأعمال المدير الذي يأمر بالصرف دون أية ضغط من طرف هذا الأخير على الأول، ومنه يتضح أن الاختصاص المالي للمحاسب والمسؤولية التي يتحملها في حالة ارتكاب أخطاء يستخلص منها المحاسب سلطة إضافية ولهذا أصبح بفضل اختصاصاته المالية أحد الموظفين الأكثر نفوذا في الدولة

ب- تأثير العمليات المالية على السياسة الإدارية: إن تأثير السياسة المالية على السياسة الإدارية يتضح بالنسبة للجماعات المحلية والمنشآت العامة حيث أن السياسة الإدارية لهذه الهيئات محكومة باعتبارات مالية ففي حالة توفر الموارد المالية الناتجة من أملاكها وضخامة الوعاء الضريبي، فعندئذ تكون سياسة توسعية فهناك نفقات مختلفة واستثمارات عديدة تسمح بتحسين التنمية المحلية لما توفره من مرافق عامة جديدة، أما

إذا كانت الموارد المالية غير كافية حينئذ يجب على الهيئات المحلية إتباع سياسة مالية انكماشية أي محدودة أي أنها تكتفي بالمرافق الضرورية فقط دون تجديد أو جديد.

مما سبق يتضح أن حياة الهيئات المحلية مكيفة كثيرا بأحوال السياسة المالية.

ونخلص في الأخير أن هناك تأثير متبادل بين السياسة المالية والعوامل الإدارية، بحيث أن كلاهما يؤثر بالآخر وحتى تحقق السياسة المالية أهدافها فلابد أن يتوفر الجهاز الإداري الكفء الذي تتوفر فيه الإمكانيات البشرية والفنية وإلا كان جهازه جامدة معوقا فعليا لفعالية السياسة المالية وهذا ما نجده في الدول المتخلفة وأخيرا يمكن القول أن الجهاز الجيد الذي يساعد السياسة المالية في أداء مهامها هو ذلك الجهاز الإداري المقتصد في نفقاته البسيط في تكوينه، السريع في مهامه[1].

المطلب الرابع: مزايا وصعوبات السياسية المالية:

تتميز السياسة المالية باتساع وتنوع مجالاتها خاصة في الأقطار النامية. فيمكن عن طريق هذه السياسة التأثير على:

1–حجم الاستثمار بصورة عامة والاستثمار في السلع الرأسمالية بصورة خاصة وذلك عن طريق زيادة الإنفاق الحكومي والإعفاءات أو الامتيازات الضريبية التي تمنح الاستثمارات في مجالات معينة دون غيرها.

2–مدى وفرة وكفاءة المؤسسات الخدمية التي تزود المواطنين بما يحتاجونه من خدمات مختلفة وبالتالي فإنها تلعب دورا هاما في تحديد مستوى الرفاه الاقتصادي والاجتماعي في القطر.

3– مدى وفرة فرص العمل للمواطنين وتأمين حصولهم على حد أدنى للدخل يحقق لهم مستوى معيشي مناسب.

4–تنويع مصادر الدخل القومي بتنويع مجالات الاستثمار الفائض المادي المتحقق وعدم الاعتماد على مصدر واحد كأساس للدخل القومي. كما هو الحال في الأقطار العربية النفطية.

ومن المعروف أن السياسة المالية يكتنفها مجموعة من الصعوبات والقيود التي تقلل نسبيا من كفاءتها وتحول دون تحقيق الفائدة القصوى منها. ومن أهم هذه المعوقات والقيود تعدد المراحل والخطوات الحكومية الرسمية اللازمة لاتخاذ القرار وتنفيذه، مما يؤدي إلى الطول النسبي للفترة الزمنية بين التعرف على الإجراء المناسب و إقراره ثم وضعه موضع التنفيذ،وعندما يتحقق ذلك بالفعل، ربما يكون قد حدث تغير في الظروف التي أتخذ القرار من أجلها بحيث يصبح غير مناسب للظروف الجديدة، بالإضافة إلى ذلك فإن إجراءات السياسة المالية تكون عادة بسنة مالية كاملة، كما أن مجموعة الإجراءات تكون متكاملة مع بعضها البعض مما قد يتطلب

[1] نفس المرجع السابق، ص 67.

تعديل بعضها وإعادة النظر في بقية الإجراءات الأخرى المتعلقة بالأبواب المختلفة للميزانية. وهذه الصعوبة تمثل قيدا كبيرا يحول دون توفر المرونة الكافية لتعديل أو تغيير بعض أبواب الميزانية العامة وفقا لظروف أو معطيات اقتصادية جديدة طارئة.

ومع ذلك، فإنه يمكن القول أن الأهمية على مدى تطور الأجهزة الإدارية الحكومية وعلى مدى الوعي والإدراك الكامل الصحيح للوضع الاقتصادي، وأهم المشكلات التي يواجهها الاقتصاد والحجم النسبي لكل مشكلة، هذا بالإضافة إلى مدى تأثير القرارات المالية الحكومية بالاعتبارات السياسية بغض النظر عن الاعتبارات الأخرى التي توصي بها النظرية الاقتصادية[1].

[1]نفس المرجع السابق، ص 69.

خاتمة الفصل الأول:

من خلال دراستنا للإطار النظري للسياسة المالية وجائحة كورونا كوفيد 19 تبين لنا معرفة نظرة شاملة وواسعة عن كوفيد19 وأهم التداعيات الاقتصادية للجائحة حيث كان على الحكومات التدخل واتخاذ التدابير اللازمة بهدف تخفيف الأثر على المتضررين من الجائحة من الأفراد والمؤسسات خلصت الدراسة إلى أن السياسة المالية كانت على رأس السياسات التي استجابت بسرعة لمواجهة تداعيات الجائحة.

حيث قدمت السياسة المالية العامة إمدادات حيوية كبيرة طارئة للأفراد والشركات أثناء جائحة كوفيد19 خلال فترة التعافي وما بعدها.

حيث أن تبين لنا أنها من أهم السياسات الاقتصادية التي تعتمد عليها الدول للتدخل والتحكم والتوجيه لمختلف قطاعاتها ومدى تحقيقها لمختلف الأهداف الاقتصادية والاجتماعية، حيث تعد السياسة المالية هامة جدا لمواجهة الأزمات الاقتصادية والاجتماعية. من خلال الاستجابة لأهم جزء في الفصل النظري "جائحة كورونا" عن طريق تدابير وإجراءات مست سياسات المالية العامة الداعمة للتعافي من جائحة كوفيد19.

الفصل الثاني: انعكاسات جائحة كورونا على السياسة المالية حالة الجزائر 2010/ 2021

تمهيد:

سنحاول من خلال هذا الفصل التطرق إلى دراسة شاملة على الاقتصاد الجزائري الذي تأثر كغيره من اقتصاديات العالم بسبب تداعيات جائحة كورونا (كوفيد 19). حيث أهم ما انعكس على الاقتصاد في ظل هذه الجائحة السياسة المالية التي تلعب دورا محوريا في تنفيذ مختلف البرامج الاقتصادية الجزائرية من حيث تطور نفقات وإيرادات العامة التي أثرت بدورها على معظم القطاعات في الجزائر قبل وبعد جائحة كورونا.

ولهذا قمنا بتقسيم هذا الفصل إلى:

المبحث الأول:آثار جائحة كورونا على الاقتصاد العالمي.

المبحث الثاني: السياسة المالية في الجزائر ما قبل جائحة كورونا في الفترة 2010-2018.

المبحث الثالث: السياسة المالية في ظل جائحة كورونا كوفيد 19 2019-2021.

المبحث الأول: أثار جائحة كورونا (كوفيد 19) على الاقتصاد الجزائري:

وتتمثل آثار جائحة كورونا (كوفيد 19) على الاقتصاد الجزائري فيما يلي:

المطلب الأول: تداعيات جائحة كورونا (كوفيد 19) على الاقتصاد الجزائري:

تأثر الاقتصاد الجزائري كغيره من اقتصادات العالم بسب تداعيات جائحة كورونا، إلا أن خصوصيته كاقتصاد ريعي زادت من حدة تأثره بفعل تراجع أسعار النفط ، هذا بالإضافة إلى وضعه الاقتصادي الذي كان مترهلا قبل الأزمة حيث بلغ معدل النمو الاقتصادي الجزائري في سنة 2019 0.8 من حيث الحجم مقابل 1.4 لسنة 2018، ومع تفشي وباء كوفيد – 19 وجد الاقتصاد الجزائري نفسه أمام جملة من التحديات، ولعل من أهم القطاعات الاقتصادية تأثرا في الجزائر بتداعيات جائحة كورونا (كوفيد 19) ما يلي :

أولا: قطاع المحروقات: تشكل إيرادات النفط والغاز 94 بالمائة من إجمالي دخل صادرات الجزائر و60 بالمائة من ميزانية الدولة ، ومن المتوقع أن يتسبب انحسار سوق النفط العالمي جراء أزمة كورونا (كوفيد 19) في تقليص مستوى الصادرات الجزائرية للبترول والغاز بنسبة 7,5 بالمائة خلال العام الجاري 2020 ولهذا توقعت الحكومة الجزائرية في قانون المالية التكميلي لـ 2020، انخفاض المداخيل قطاع المحروقات إلى 20,6 مليارات دولار 37,4 مقابل ، مليارات دولار كانت متوقعة في قانون المالية الأولي 2020.

ثانيا: قطاع الصناعة : إن تدابير تقييد الحركة والنقل المتخذة في الجزائر منذ بداية تفشي الوباء نتج عنها توقف نحو50 بالمائة من الطاقة العمالية، مما أدى إلى تباطؤ وتيرة الإنتاج وتعطيل حركة التصنيع، بالإضافة إلى زيادة عبء الأجور دون توفر مداخيل لمقابلة هذا الإنفاق الكبير على الأجور، كما تأثر التصنيع من جهة أخرى بفعل أثر الجائحة على سلاسل التوريد وقلة توفر المواد الأولية وشبه المصنعة لبعض الصناعات، الأمر الذي انعكس مباشرة في خفض الإنتاج وتعطيل منشآت التجميع والتصنيع خاصة بتلك الشركات التي تعتمد على مواد أولية من الصين، حيث تراجعت صادرات الصين بنسبة 11.4%. كما تراجعت تجارتها الخارجية بنسبة 6.4 % وهذا وفق آخر إحصاءات الإدارة العامة للجمارك الصينية [1] .

[1]Chinese government.(2020, 04 15). Review of China’s Foreign Trade in the First Quarter of 2020. Consulté le 05 18, 2020, sur official website of General Administration of Customs People’s Republic of China: http://english.customs.gov.cn/Statics/83de367c-d30f-4734-aba9-2046ab9b8a19.html.

بالإضافة إلى هذه الحيثيات فإن الصناعة الجزائرية ستتأثر بطريقة غير مباشرة ، نتيجة تعطل ديناميكية الشحن والتفريغ بسبب الخضوع لإجراءات الوقاية التي ستمدد من الحيز الزمني لتسليم البضاعة خصوصا مع كثرة عمليات الشحن وطول فترة الأزمة.

ثالثا:قطاع النقل: سنحاول التطرق إلى نمط تأثر مختلف قطاعات النقل كل على حده بحكم تفاوت درجات تأثرها على النحو التالي:

1. **النقل البحري:** سندرس تأثر قطاع النقل البحري من جانبين جانب النقل البحري للمسافرين، و جانب النقل البحري للبضائع :

أ- **النقل البحري للمسافرين:** بعد القرار بتعليق النقل البحري للمسافرين الذي أصدرته الحكومة في منتصف شهر مارس ضمن تدابير الحماية من تفشي وباء كوفيد- 19، تم تسجيل خسائر بالنسبة للمجمع الجزائري للنقل البحري قدرت ب 50 بالمائة من رقم أعماله، ونظرا لأن قرارات التعليق تزامنت مع الموسم الصيفي الذي يعتبر موسم الذروة في نقل المسافرين، والذي ينطلق في شهر مارس، فهي المتوقع أن تتضاعف خسائر المؤسسة الوطنية والمجتمع بالنسبة لنقل المسافرين.

ب-**النقل البحري للبضائع:** سجل نشاط نقل البضائع انخفاضا في بداية الحجر الصحي ولكنه سرعان ما استأنف نشاطه نظرا لأهميته الاقتصادية في الحفاظ على خطوط التوريد، وضمان استقرار الأسواق و تموين شبكاتهم للتوزيع، وبالتالي فإن تبادلات البضائع على مستوى النقل البحري الجزائري لم تتأثر كثيرا، وظلت محافظة على نسق عملها في نقل المواد الصناعية مثل الحديد وقطع الغيار والمواد الكيميائية، فضلا على أن نقل مواد أخرى مثل الحبوب ومسحوق الحليب والمواد الصيدلانية قد سجلت ارتفاعا خلال فترة الجائحة.

2. **النقل الجوي** : أثر تفش ي وباء كوفيد- 19 على كل شركات الطيران العالمية بشكل كبير، حيث أعلن الاتحاد الدولي للنقل "إياتا" أن أزمة فيروس كورونا(كوفيد- 19)، قد كبدت شركات الطيران في العالم خسائر في الإيرادات وصلت إلى 314 مليار دولار في 2020. ، بانخفاض 55 % مقارنة بعام 2019، وبالنسبة للجزائر فقد سجلت مؤسسة مطار الجزائر خسائر قدرت بـ 1,3 مليار دينار، وذلك منذ تعليق الرحلات الدولية بداية من 22 مارس الماضي، والرحلات الداخلية يوم 19 من نفس الشهر،عدا رحلات نقل السلع الضرورية، وهو ما أثر سلبا على مداخيل مؤسسة تسيير تسيير المطارات حيث تراجعت بنحو 96 بالمائة مقارنة بالمداخيل المسجلة خلال نفس الفترة من سنة 2019.

3. **النقل بالسكة الحديدية:** بلغت خسائر الشركة الوطنية للنقل بالسكك الحديدية، منذ بداية تعليق حركتها بسبب جائحة وحتى نهاية أفريل الماضي،قرابة 1 مليار دج دينار، أي ما يقدر ب:50 بالمائة من رقم أعمال الشركة مقارنة بنفس الفترة من 2019 ويمكن أن نوضح درجة تضرر القطاع من الأزمة على النحو التالي:

أ- **نقل المسافرين:** كانت الشركة تنقل ما يزيد عن 34,5 مليون مسافر في السنة بمعدل 240 قطارا في اليوم،ونظرا لقرار تعليق الرحلات تم وقف حركة المسافرين بالسكة الحديدية بنسبة 100 بالمائة.

ب- نقل البضائع: لم يتأثر نقل البضائع بسبب الإبقاء على نشاط نقل السلع والمنتجات الإستراتيجية كالحبوب والحديد بنسبة 100 بالمائة.

ج- **خسائر أخرى:** اضطرت الشركة لإحالة 50 بالمائة من إجمالي 13 ألف عامل على عطلة استثنائية مدفوعة الأجر في وقت تسجل فيه الشركة تراجعا معتبرا في مداخيلها، هذا بالإضافة إلى الأعباء اليومية الناجمة عن استمرار خدمة القطارات البيضاء التي تسير فارغة دون ركاب حفاظا على نجاعتها بغرض إنجاز مهام المراقبة والصيانة.[1]

رابعا: قطاع السياحة: لقد تأثرت وكالات السياحة والأسفار في الجزائر بشكل كبير جدا من تداعيات أزمة كوفيد- 19 منذ تعليق الرحلات، ولأن جوهر نشاطها متعلق بالسفر والتنقل وحرية الحركة، فقد كانت أكثر القطاعات تضررا بسبب جائحة كورونا التي تزامنت مع موسم العطل والرحلات داخل البلاد وخارجها وبالأخص رحلات عمرة شهر رمضان التي يعتمد عليها عدد واسع من المتعاملين في هذا المجال، وهو ما شكل بالنسبة لها أزمة حقيقية في نشاطها وهو ما جعل كل وكالات السياحة والأسفار في الجزائر متوقفة عن النشاط، ومضطرة لغلق أبوابها والتوجه نحو البطالة الإجبارية، ونفس الأمر ينطبق على قطاع الفنادق التي علقت نشاطها بسبب توقف النشاط السياحي، كما أن باقي الأنشطة التجارية والخدمية التي كانت تعتمد على حركية السياحة في زيادة مداخيلها تأثرت هي الأخرى بشكل كبير، وستظل في تراجع كلما زادت مدة الأزمة وامتدت أكثر.

خامسا: القطاع الجبائي: ستفقد القاعدة الجبائية جزءا من المساهمات الضريبية، و سيزداد الأمر سوءا كلما استمر تعطل النشاط الاقتصادي .

[1] وكالة الأنباء الجزائرية، مؤسسة مطار الجزائر تسجيل خسائر ب 1,3 مليار دينار منذ مارس، تاريخ الاسترداد، 17. 05. 2020 من موقع وكالة الأنباء الجزائرية 1-3-19-86839 /https:// www.ops.dz/az/economie

سادسا: القطاع الفلاحي: بقي القطاع الفلاحي في منأى عن هذا الركود الاقتصادي، كما أنه لا يخضع في الغالب للتحصيل الضريبي.

سابعا: احتياطي الصرف من العملات الأجنبية: توقعت الحكومة الجزائرية أن احتياطي الصرف سيتآكل وسينخفض عن مستواه من 51.6 مليار دولار من كما كان محدد في قانون المالية 2020 إلى 44.2 مليار دولار في القانون التكميلي وهذا ما يعادل سنة كاملة من الاستيراد وبالتالي فإن الحكومة الجزائرية ستخسر أكثر 7 مليارات دولار من العملات الأجنبية، بسبب فيروس كورونا، بحلول نهاية العام الجاري.[1]

ثامنا: أثر كورونا على البطالة في الجزائر: يتوقع صندوق النقد الدولي أن ينكمش الاقتصاد الجزائري بنسبة 5.2 بالمائة في عام 2020، مما سيرفع نسبة البطالة إلى أكثر 15 بالمائة، كما أن توقف نشاط عدد من المؤسسات الاقتصادية بالأخص الصغيرة والمتوسطة سيكون عاملا مهددا لزيادة نسبة البطالة، خاصة وأن تضرر هذا النوع من المؤسسات جراء الأزمة وارد جدا، باعتبار أنها تقوم على هوامش أمان نقدية ضعيفة لا تمكنها من مقاومة تداعيات الجائحة لفترة طويلة، حيث أن هذه المؤسسات ستضطر إلى تسريح العمال إذا ما واجهت قصورا في التدفق النقدي بشكل يؤثر على استمراريتها ومرونة نشاطها خاصة إذا لم تتلقى في المقابل تحويلات نقدية من الدولة، كما أن تقليص الحكومة لنفقات التجهيز ب:20.1 % في قانون المالية 2020 ، سينعكس آليا على استثمارات الدولة في القطاعات الحيوية والمنشآت القاعدية مما قد يفاقم أثر الأزمة في زيادة مستوى البطالة ، كما لا يجب إهمال البطالة في القطاع الموازي حتى وإن كان لا يدخل ضمن الحسابات الرسمية والناتج القومي، حيث أن حجم الاقتصاد الموازي الجزائري يفوق 30 بالمائة من الناتج الداخلي الخام، حجم التشغيل الموازي في يقدر ب: 43 بالمائة من حجم التشغيل الكل، كما أن للعمل غير الرسمي، أثر كبير في دلالة معدل البطالة كمؤشر من مؤشرات تفسير معطيات سوق الشغل[2].

[1] وكالة الأنباء الجزائرية، **الأزمة الصحية الحالية أدت إلى خسائر من ب 50 % من رقم أعمال المجمع الجزائري للنقل البحري**، تاريخ الاسترداد 05/16/ 2020، من الموقع الرسمي لوكالة الأنباء الجزائرية:http://www.aps.dz/ar/economie/86258-50

[2] نسرين يحياوي، **الاقتصاد الموازي في الجزائر، الحجم** ، الأسباب والنتائج، مجلة الدراسات المالية والإدارية، العدد 6، ص 191.

المطلب الثاني: الأهداف المسطرة من الدولة لإنعاش الاقتصاد الجزائري وأهم أدوات السياسة المالية المتخذة:

أولا: الأهداف المسطرة من الدولة لإنعاش الاقتصاد الجزائري:

قبل التطرق إلى السياسات المالية والنقدية المعتمدة في مواجهة الجائحة ارتأينا أن نسرد الإطار العام للأهداف التي سطرتها الحكومة قبل تعبئة أدوات السياسة الاقتصادية في خدمتها، حيث سارعت الحكومة مع بداية تفشي فيروس كوفيد في الجزائر إلى تسطير جملة من الأهداف ذات طابع ظرفي وهيكلي ضمن مخطط عملها، وتمثلت مجمل هذه الأهداف في تحقيق تسيير رصين واحترازي للمالية العمومية من خلال الحد من الإسراف في استخدام الموارد وعقلنة نفقات التسيير والتجهيز، وذلك من خلال القضاء على مصادر التبذير والإسراف والنفقات التي ليس لها تأثير كبير على تحسين إطار معيشة المواطن، مع تعزيز احتياطي الصرف من خلال إضفاء حركية على التنمية الاقتصادية وترقية الاقتصاد مع الإبقاء على التزامات الدولة في مجال تمويل التنمية[1]، كما خططت الحكومة لتعزيز القدرة الشرائية للمواطن، مع ضمان الوطنية تموين السوق بشكل منتظم بالمنتجات الأساسية والمواد الأولية والمدخلات، كما خططت الحكومة إلى تفعيل إجراءات قانونية قاعدية ضرورية لتحسين مناخ الأعمال وإعادة بعث الاستثمار ذو القيمة المضافة العالية بشكل يكفل تحسين وضعية ميزان المدفوعات ، وذلك من خلال الانفتاح على الاستثمارات الأجنبية الجادة وتشجيع ومرافقة مبادرات التضامن الوطني وإنعاش الاقتصاد الوطني، كما أدرجت ضمن أهدافها أيضا تحسين المردود الجبائي للدولة بالتركيز أساسا على إنشاء الشركات الناشئة وتطويرها بمنحها جملة من الامتيازات الجبائية وتنويع أدوات التمويل الموجهة لها[2]، كما أسفرت الاجتماعات الدورية للحكومة على توسيع دائرة هذه الأهداف بما يكفل تحقيق حوكمة حقيقية للاستثمار تقوم على الشفافية والفعالية والنجاعة والتي من شأنها إثراء البلاد بالموارد المتولدة عنها وبمساهماتها التكنولوجية، مع تحسين مرونة الاقتصاد والحفاظ على احتياطي الصرف وتطوير الاستثمار والحفاظ على النمو ومناصب الشغل[3].

[1] وزارة الاتصال الجزائري، تمويل الأعمال المستعجلة وذات الأولوية، تاريخ الاسترداد 2020/05/2، من الموقع الرسمي لوزارة الاتصال الجزائرية: http://www.ministerecommunication.gov.dz/ar/node/8573

[2] الوزارة الأولى، الوزير الأول يترأس اجتماع الحكومة بتقنية التحاضر عن بعد، تاريخ الاسترداد 8/05/ 2020، من الموقع الرسمي للوزارة الأولى:http://www.premier-ministre.gov.dz/ar/gouvernement/reunions-et-conseils/com-26-04-2020-ar-2.html

[3] وزارة الاتصال الجزائري، اجتماع الحكومة، تاريخ الاسترداد 2020/05/9، من الموقع الرسمي لوزارة الاتصال الجزائرية:http://www.ministerecommunication.gov.dz/ar/node/8659

ثانيا:أهم أدوات السياسة المالية المتخذة من قبل الحكومة لإنعاش الاقتصاد الجزائري:

تمتلك السياسة المالية قدرة كبيرة على التأثير على الحياة الاقتصادية والاجتماعية، حيث تستعمل أدواتها المتعددة في تحقيق الاستقرار الاقتصادي من خلال رفع معدل النمو الاقتصادي وتحقيق توظيف كامل للعمالة، وغيرها من الأدوار الأخرى التي ترفع من الكفاءة الاقتصادية وتحسن من مستوى الدخل القومي والطلب الكلي، إلا أن مهمة الالتزام بقيود الميزانية وحدود الإنفاق قد يصعب في ظل الأزمات الاقتصادية وحالات الانكماش التي تأتي غالبا خارج إطار التوقعات، ولهذا عكفت الحكومة الجزائرية منذ تفشي وباء كوفيد- 19 وبداية ظهور تداعياته على الحياة الاقتصادية، على اتخاذ حزمة من أدوات السياسة المالية وتدابير تخفيف الآثار الاقتصادي فعلى ضوء اجتماع مجلس الوزراء المنعقد يوم الأحد 03 ماي 2020، قررت الحكومة جملة من الإجراءات مثل رفع تخفيض ميزانية التسيير إلى 50% بعد أن كانت مخف 30%، ويشمل التخفيض نفقات الدولة والمؤسسات التابعة لها، وذلك بهدف ترشيد النفقات خلال هذه المرحلة، كما قررت الحكومة الجزائرية كذلك إلغاء نظام التصريح المراقب على المهن الحرة[1] ، كإجراء من شأنه تخفيف العب الضريبي، كما تقرر ضمن اجتماع مجلس الوزراء يوم الأحد 10 ماي 2020 في الباب المتعلق بتعزيز القدرة الشرائية عدة إجراءات من بينها تمديد العمل بالتخفيض المقدر ب: 50% من فائدة المداخيل المحققة في مناطق الجنوب إلى غاية 2025، وإعفاء الأجور التي تقل أو تساوي 30 ألف دج من الضريبة على الدخل الإجمالي ابتداءا من الفاتح جوان 2020، كما تم ، في الباب المتعلق بتعزيز القدرة الشرائية عدة، ابتداء 30 تساوي 20 كما تم رفع سقف الأجر الوطني الأدنى المضمون إلى 20 ألف دج ابتداء أيضا من الفاتح جوان 2020، كما صادق مجلس الوزراء على إجراءات لتحسين المردود الجبائي كمراجعة الضريبة الجزافية الوحيدة، واستبدال الضريبة على الأملاك وإخضاع حسابها لسلم تصاعدي، وإلغاء نظام التصريح المراقب للمهن الحرة، وإخضاع الضريبة على أرباح الأسهم لتدابير جديدة، بالإضافة إلى مراجعة رسوم السيارات الجديدة كإجراءات ترفع من الموارد الجبائية للدولة، كما تم النظر في الأعباء القابلة للخصم والهبات والإعانات لتشجيع المتعاملين الاقتصاديين على تكثيف ومرافقة مبادرات التضامن الوطني لمكافحة جائحة كورونا، كما تضمن محور الإنعاش الاقتصادي عددا من التدابير المهمة على غرار إعادة النظر في قاعدة 51/49، باستثناء القطاعات الإستراتيجية وأنشطة شراء وبيع المنتجات، ورفع معدل الاقتطاع من المصدر للشركات الأجنبية العاملة بعقود تأدية خدمات في الجزائر من 24 % إلى 30%، بهدف تشجيعها على فتح مكاتب

[1] الحكومة الجزائرية، بيان اجتماع مجلس الوزراء، متاح على الموقع الرسمي للوزارة الأولى، تاريخ الاسترداد 13 /05/ 2020: http://www.premier-ministre.gov.dz/

بالجزائر كما تقرر إلغاء حق الشفعة واستبداله بالترخيص المسبق للاستثمارات الأجنبية وإلغاء إلزامية تمويلها باللجوء إلى التمويلات المحلية وذاك بهدف تقوية الاقتصاد الوطني، بالإضافة إلى هذه القرارات قامت الحكومة باتخاذ قرارات أخرى لتعزيز الصناعة المحلية لامتصاص البطالة و تنويع الاقتصاد، من خلال الإعفاء من الرسوم الجمركية والرسم على القيمة المضافة لمدة سنتين قابلة للتجديد للمكونات المقتناة محليا من طرف متعاملي الباطن في قطاع صناعات الميكانيك والكهرباء والإلكترونيك وقطع الغيار، كما عملت الحكومة على المحافظة على العمالة في لشركات المحلية لتركيب السيارات مع دفع هذه الشركات إلى رفع نسبة الإدماج والبيع بسعر تنافسي، وذلك من خلال إنشاء الحكومة لنظام تفضيلي بالنسبة لأنشطة التركيب، بالإضافة إلى إلغاء النظام التفضيلي لاستيراد مجموعات SKD/CKD لتركيب السيارات، والترخيص لوكلاء السيارات باستيراد المركبات السياحية الجديدة. كما تجدر الإشارة إلى أن هذه القوانين قد حظيت بالتأييد في مجملها خلال مصادقة البرلمان على قانون المالية التكميلي في 31 ماي 2020.[1]

[1] الحكومة الجزائرية(02/16/ 2020)، مخطط عمل الحكومة من أجل تنفيذ برنامج رئيس الجمهورية، ص 19.

المبحث الثاني: السياسة المالية ما قبل جائحة كورونا كوفيد 19:

بعد عودت الاستقرار للاقتصاد الجزائري سنة 2000، عرف أداء هذا الأخير تطورا ملحوظا وهذا راجع إلى ارتفاع أسعار النفط، الأمر الذي سهل انطلاق الكثير من المشاريع التي تعتمد عليها السلطات العمومية، فقد شرعت الجزائر منذ سنة 2001 في انتهاج سياسة مالية توسعية، وذلك عبر برامج الاستثمارات العمومية المنفذة أو الجاري تنفيذها، وباعتبار أن الاقتصاد الجزائري هو اقتصاد ريعي، وفي ظل ضعف الإيرادات الخارجية بسبب انخفاض أسعار النفط بداية من سنة 2014، فإنه توجب على السلطات الجزائرية ضرورة العمل على ترشيد الإنفاق العام، وهذا من أجل ضمان الكفاءة الاقتصادية للإيرادات العامة وتحقيق التنمية الاقتصادية.

المطلب الأول: السياسة المالية في ظل البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي للفترة 2010-2014:

تميزت هذه المرحلة بوجود فائض مالي، حيث سجلت المؤشرات الاقتصادية الكلية تحسنا كبيرا بفضل الارتفاع غير المسبوق في أسعار النفط، وهو ما مكن الجزائر من مضاعفة استثماراتها العمومية لاسيما في الهياكل القاعدية، بالإضافة غلى التوسع في الإنفاق العام، حيث خصصت الحكومة في إطار برنامج دعم النمو غلافا ماليا قدر بحوالي 286 مليار دولار، أنا فيما يتعلق بالسياسة المالية فقد اعتمدت في هذه الفترة على التوسع في الإنفاق العام، ومنح إعفاءات وتحفيزات لتشجيع الاستثمار وخلق فرص العمل للشباب.[1]

أولا: تحليل الإيرادات العامة (2010-2014):

تعتبر الإيرادات العامة من أهم عناصر الموازنة العامة، وتتكون الإيرادات العامة في الجزائر من إيرادات الجباية العادية والتي تتمثل أساسا في الضرائب المباشرة والضرائب الغير مباشرة بمختلف أنواعها، والإيرادات غير الجبائية المتمثلة في حواصل الأملاك الوطنية والإيرادات النظامية، كما تتكون من الجباية البترولية التي تعتبر من أهم إيرادات الدولة بنسبة تفوق 90% من مجموع الإيرادات العامة، وفي ظل البرنامج الخماسي 2010-2014 شهدت الإيرادات العامة نموا مضطردا، وذلك بسبب ارتفاع أسعار النفط في الأسواق العالمية، والتي أثرت بشكل مباشر على الجباية البترولية، كما شهدت الجباية العادية نموا حيث انتقلت من 1.068.5

[1] هشام دغموم، وحمزة ضويفي، **تحليل السياسة المالية في الجزائر**، 2010- 2018، مجلة الدراسات في الاقتصاد والتجارة والمالية مخبر الصناعات التقليدية، المجلد 9، العدد 1، جامعة الجزائر 3، 2020، ص 188.

مليون دينار إلى 2.267.4 مليون دينار، أي سجلت نموا بمعدل 122.2% خلال فترة الدراسة، والجدول والشكل التاليين يبينان تطور مجموع الإيرادات العامة خلال الفترة 2010- 2014.

الجدول 3: تطور مجموع الإيرادات(2014-2010):

الوحدة مليار دينار

السنوات	مجموع الإيرادات	نسبة التطور%
2010	3081.5	-
2011	2992.4	%-2.89
2012	3455.6	%15.47
2013	3820.0	%10.54
2014	4218.1	%10.42
المجموع	19680.2	

المصدر: Ministère de finance, Rapport de Présentation du Projet de la Loi de Finances », 2014 -P.30, 2015- P.30, 2016- P.32, 03/02/2019, http : //www.mf.gof.dz/article/61/Rapports/851/Rapport-de-Présentation-de-La-Loi-de-Finances.

الشكل 9: تطور مجموع الإيرادات(2010- 2014)

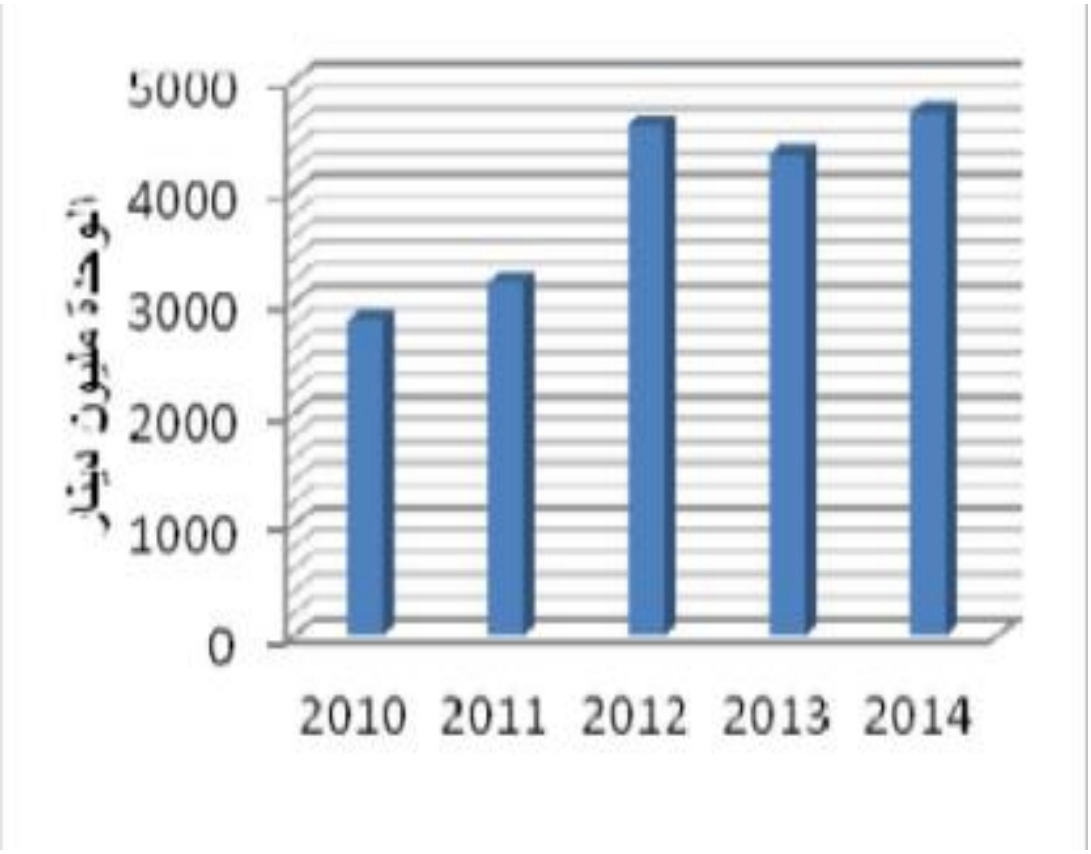

الوحدة مليار دينار

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على معطيات الجدول رقم 03.

مما سبق نلاحظ أن هناك نموا في الإيرادات العامة، وذلك بسبب النمو الكبير الذي عرفته إيرادات الجباية العادية، والجباية البترولية، حيث بلغت أعلى قيمة لها سنة 2014 بقيمة 4218.1 مليون دينار، أما أدنى قيمة فكانت سنة 2011 بقيمة 1992.4 مليون دينار، وهذا بعدما كانت 1.835.8 مليون دينار سنة 2010، أي انخفضت ب 24.6%، وهذا بالرغم من ارتفاع الجباية العادية من 1.068.5 مليون دينار إلى 1.324.5 مليون دينار، أي بمعدل 23.9 %، كما يتضح لنا من خلال الشكل والجدول الموجودان في الأعلى، أن الجباية العادية سجلت تزايد مستمر خلال السنوات الممتدة ما بين 2012 و 2014. وعليه، يمكن القول أن نمو الإيرادات العامة في الجزائر يرجع إلى ارتفاع كل من الجباية البترولية بسبب التغيرات الحاصلة في أسواق النفط العالمية وارتفاع الجباية العادية بسبب السياسة المالية المتبعة من طرف الدولة.

ثانيا:تحليل النفقات العامة:

بعد ما استثمرت الجزائر أكثر من 150 مليار دولار في البرنامج التكميلي لدعم النمو خلال الفترة 2004-2009، اعتمدت في البرنامج الخماسي لدعم النمو خلال الفترة 2010- 2014، على سياسة اتفاقية واسعة،

وهذا بغية الاستفادة من الصحة المالية للخزينة الوطنية، حيث خصصت غلافا ماليا قدر بحوالي 286 مليار دولار، وهذا من أجل تعزيز الجهود التي شرع فيها في إطار البرامج التنموية السابقة، لدعم هندسة التنمية الاقتصادية والاجتماعية للبلاد والمحافظة على ديناميكية التنمية، التي تشمل جميع القطاعات، وذلك كله من أجل تسريع وتعزيز مشاريع التنمية الاقتصادية والاجتماعية.*[1]

والجدول التالي يبين تطور النفقات العامة ونسبتها من الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة 2010-2014.

الجدول 4: تطور النفقات العامة ونسبتها في الناتج المحلي الإجمالي (2010-2014)

الوحدة مليار دينار

النفقات	2010		2011		2012		2013		2014	
	المبلغ	%	المبلغ	%	المبلغ	%	المبلغ	%	المبلغ	%
نفقات التجهيز	2736,2	22,7	3637,6	27,7	4592,7	29,5	4131,5	24,8	4494,3	26,1
نفقات التسيير	1921,4	15,9	1930,4	13,4	2251,3	14,0	1892,6	11,4	2501,4	14,5
المجموع	4657,6	38,6	5568	41,1	6844,0	43,5	6024,1	36,2	6995,7	40,6

المصدر: ,« Ministère de finance, Rapport de Présentation du Projet de la Loi de Finances 2014 -P.30, 2015- P.30, 2016- P.32, 03/02/2019, http : //www.mf.gof.dz/article/61/Rapports/851/Rapport-de-Présentation-de-La-Loi-de-Finances.

*الوزارة الأولى (الجزائر)، حد بيان اجتماع مجلس الوزراء تحت عنوان: برنامج التنمية الخماسي 2010-2014.

الشكل 10: تطور نسب النفقات العامة من الناتج المحلي الإجمالي (2010- 2014)

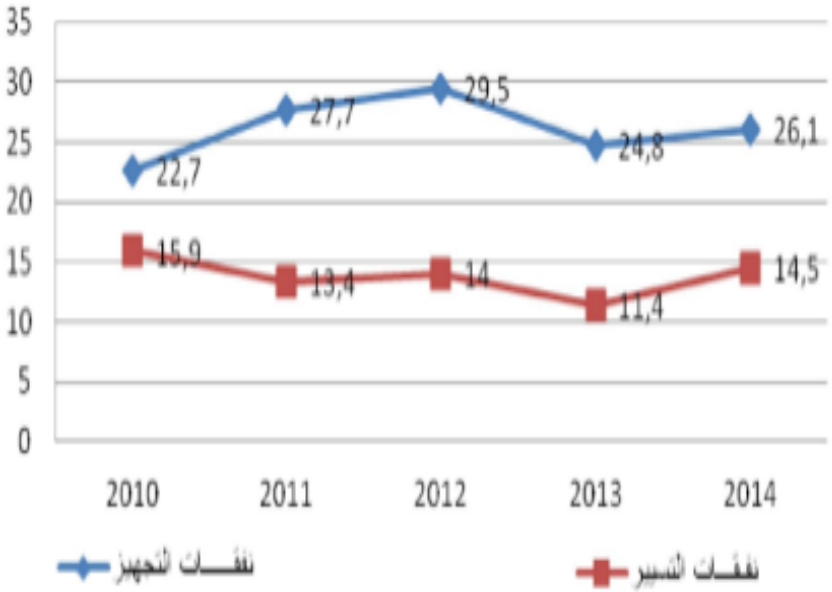

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على معطيات الجدول رقم (04).

مما سبق، نلاحظ أنه هناك ارتفاعا مضطردا في نمو النفقات العامة في الجزائر خلال فترة 2010-2014، حيث ارتفعت من 4657.6 مليار دينار سنة 2010 إلى 6995,7 مليار دينار سنة 2014، أي بمعدل نمو يقارب 50.19 %، كما نلاحظ ارتفاع نفقات التجهيز مقارنة بنفقات التسيير، وهذا راجع إلى السياسة المتبعة من طرف الدولة في إطار البرنامج الخماسي لدعم النمو 2010- 2014، الذي يركز على الاستثمارات العمومية، حيث نلاحظ من خلال الجدول أعلاه ارتفاع نفقات التجهيز من 2736,2 مليار دينار سنة 2010[1]، إلى 4494,3 مليار دينار سنة 2014، محققة نسبة 26,1 % من الناتج المحلي الإجمالي البالغ 17205,1 مليار دينار[2]، أي بمعدل نمو يقارب 64,25 %، وفي نفس السياق قارب العجز الموازي خلال سنة 2012 أكثر من 2973.8 مليار دينار أي ما يعادل 20 % من الناتج المحلي الإجمالي، بعدما كان 1600.9 مليار دولار في 2010، ليستمر في الارتفاع إلى 3068 مليار دولار سنة 2014 وهو أعلى معدل له في هذه الفترة[3]، وهذا ما يعكس السياسة الإنفاقية التي اتبعتها الجزائر في هذه الفترة لتحقيق أهداف البرنامج الخماسي.

[1] Ministère de finance, « La note de présentation du projet de la loi de finances pour 2014 », p.32,03/02/2019, https://www.dgpp-mf.gof.dz/imges/sories/PDF/RPLF/NLF%202014.pdf

[2] Ministère de finance, « rapport de présentation du projot de la loi de finances pour 2017 », p.32, 03/02/2019, http://www.dgpp-mf.gov.dz/images/stories/PDF/RPLF2016.pdf

[3] Ministère de finance, « Rapport de présentation du projet de la loi de finances pour 2017 »,p.32,03/02/2019, https://www. dgpp-mf.gov.dz/images/stories/PDF/RPLF_2017_francais.pdf

ثالثا: تقييم تدابير وإجراءات السياسة المالية المتخذة (2010-2014):

بهدف تحقيق الأهداف المسطرة في البرنامج الخماسي 2010-2014، قامت الجزائر بتطبيق جملة من تدابير وإجراءات السياسة المالية في شكل إعفاءات وتحفيزات، وهذا بهدف تعزيز الانتعاش الاقتصادي والاجتماعي والمالي، ومن بين أهم هذه التدابير والإجراءات نذكر ما يلي:

- استفادة الأنشطة التي يقوم بها الشباب أصحاب المشاريع المؤهلون للاستفادة من إعانة الصندوق الوطني لدعم تشغيل الشباب، أو الصندوق الوطني لدعم القرض المصغر، أو الصندوق الوطني لتأمين البطالة، من إعفاء كلي من الضريبة على الدخل الإجمالي لمدة ثلاث سنوات، وهذا ابتداءا من تاريخ الشروع في الاستغلال إذا كانت هذه الأنشطة تمارس في مناطق يجب ترقيتها، وتمدد هذه الفترة بسنتين عندما يتعهد المستثمرون بتوظيف 03 عمال على الأقل لمدة غير محددة.
- تمديد مدة الإعفاء من الضريبة على الدخل الإجمالي إلى عشر سنوات ابتداءا من تاريخ الشروع في الاستغلال، إذا تواجدت الأنشطة التي يمارسها الشباب أصحاب المشاريع المؤهلون للاستفادة من إعانة الصندوق الوطني لدعم تشغيل الشباب، أو الصندوق الوطني للتأمين على البطالة، أو الصندوق الوطني لدعم القرض المصغر، في منطقة تستفيد من إعانة الصندوق الخاص لتطوير مناطق الجنوب.
- استفادة الحرفيون التقليديون وكذلك أولئك الممارسون لنشاط حرفي فني من الإعفاء الكلي من الضريبة على الدخل الإجمالي لمدة عشر سنوات.
- استفادة المؤسسات التابعة لجمعيات الأشخاص المعوقين المعتمدة وكذلك الهياكل التابعة لها، من إعفاء دائم بالنسبة للضريبة على الدخل الإجمالي.*
- إعفاء فوائض القيم الناتجة عن التنازل عن الأسهم أو الحصص الاجتماعية المحققة من طرف الأشخاص الطبيعيين المقيمين، من الضريبة المقررة ب 15 % عندما يعاد استثمار مبالغها.**

* المادة 2 من قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة لسنة 2019.
** نفس المرجع السابق، ص 6.

- استفادة المداخيل العائدة من الأنشطة التي يمارسها الأشخاص الطبيعيون، أو المؤسسات في ولايات إيليزي وتيندوف وأدرار وتمنراست ولديهم موطن جبائي في هذه الولايات ويقيمون بها بصفة دائمة من تخفيض قدره 50 % من مبلغ الضريبة على الدخل الإجمالي أو الضريبة على أرباح المؤسسات، وذلك بصفة انتقالية لمدة خمس (5) سنوات ابتداءا من أول جانفي 2010.*[1]
- الاستفادة بنسبة 30% من الأرباح المعاد استثمارها في الاستثمارات الاهتلاكية المنقولات أو العقارات.
- إعفاء المؤسسات السياحية المحدثة من قبل مستثمرين وطنيين، أو أجانب باستثناء الوكالات السياحية والأسفار، وكذا مؤسسات الاقتصاد المختلط الناشطة في القطاع السياحي لمدة عشر(10) سنوات من الضريبة على الدخل.**
- إعفاء الإيرادات الناتجة عن زراعة الحبوب والبقول الجافة والتمور من الضريبة على الدخل الإجمالي، إضافة إلى ذلك تعفى من الضريبة على الدخل الإجمالي لمدة عشر سنوات، الإيرادات الناتجة عن الأنشطة الفلاحية وأنشطة تربية الحيوانات، الممارسة في الأراضي المستصلحة حديثا في المناطق الجبلية التي سيتم تحديدها عن طريق التنظيم وذلك ابتداءا من تاريخ منحها وتاريخ بدء نشاطها، كما تستفيد من إعفاء دائم من الضريبة على الدخل الإجمالي المداخل المحققة في النشاطات المتعلقة بالحليب الطبيعي الموجه للاستهلاك على حالته.
- الإعفاء من الضريبة على الدخل الإجمالي أو الضريبة على أرباح المؤسسات الحواصل وفوائض القيم الناتجة عن التنازل عن الأسهم والأوراق المماثلة المحققة في إطار عملية دخول للبورصة، كما تعفى من حقوق التسجيل العمليات المتعلقة بالدخول للبورصة.

* نفس المرجع السابق، المادة 138.
** المرجع السابق، المادة 368.

المطلب الثاني: السياسة المالية في ظل المخطط الخماسي 2015-2018:

من أجل تعزيز القدرات المالية التي تناقصت بسبب انهيار أسعار المحروقات تم إدخال إجراءات مالية جديدة على السياسة المالية للجزائر، وذلك من خلال ترقية الضرائب العقارية، والتدخل في القطاعات التي تخلق الثروة، وخلق فرص العمل عن طريق الحد من العبء الضريبي، حيث ركزت السياسة المالية المتخذة من طرف الدولة على تحسين موارد الدولة من خلال تحسين معدل الضريبة وتوسيع قاعدة الضرائب العادية. ومن بين أهم الإجراءات التي تتخذها الدولة الجزائرية في هذا السياق نذكر[1]:

- اتخاذ مجموعة من التدابير الهادفة إلى تبسيط الإجراءات الضريبية، وهذا لتحسين العلاقة بين دافعي الضرائب وإدارة الضرائب، وكذلك لتشجيع إدماج الأنشطة غير الرسمية في الاقتصاد الرسمي.
- تحسين مستوى الإيرادات الضريبية للدولة، وترشيد سلوك نفقات الموازنة وتسهيل الإجراءات الضريبية.
- تشجيع الاستثمار والنهوض بالإنتاج المحلي المنتج للثروة والعمالة، والعمل على تنويع الاقتصاد الوطني.

أولا: تحليل الإيرادات العامة (2015-2018):

لأول مرة منذ سنوات عديدة، تجاوزت نسبة إيرادات الضرائب (الجباية العادية) نسبة إيرادات الجباية البترولية (الجباية غير العادية)، فوفقا للأرقام القياسية الصادرة عن وزارة المالية فإن نسبة الجباية العادية من ضرائب ورسوم بلغت أكثر من 50 % من إجمالي الإيرادات، حيث شهدت نموا مضطردا منذ سنة 2015، أما فيما يتعلق بالجباية البترولية فقد شهدت تذبذبا من فترة إلى أخرى، وهذا بسبب تقلبات أسعار النفط في الأسواق العالمية، والتي أثرت بشكل مباشر عليها. والجدول التالي يبين أهم التطورات المسجلة في الإيرادات العامة بمختلف أشكالها:

[1]Ministère de finance, « Rapport de présentation du projet de la loi de finances pour 2016 »,op.cit,pp.10-18.

الجدول 05: تطور الإيرادات العامة 2015- 2018:

الإيرادات	2015	2016	2017	2018
إيرادات الجباية البترولية	1722,9	1682,6	2200,1	2957,1
إيرادات الضرائب	2354,6	2482,2	2761,1	3335,2
الإيرادات غير الضريبية	247,5	177,2	100,0	110,0
مجموع الإيرادات	4552,5	5011,6	6080,2	7002,4

المصدر: Ministère de finance, Rapport de Présentation du Projet de la Loi de Finances pour 2018 » P 44, 03/02/2019, http : //www.dgpp-mf.gov.dz/images/stories/PDF/RPLF/aplf2018.pdf.

الشكل 11: تطور الإيرادات العامة (2015- 2018)

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على معطيات الجدول رقم 05.

مما سبق نلاحظ أن نسبة الجباية العادية بلغت 50% من الإيرادات سنة 2015، أي ما يعادل 2354,6 مليار دينار، وهي في تطور مستمر من سنة إلى أخرى، حيث بلغت أعلى نسبة لها سنة 2018 ب 3335,2 مليار دينار، أي بنسبة تطور بلغت 70 %، وهذا يعكس حجم الإجراءات الضريبية المتخذة من قبل الدولة في إطار السياسة المالية المتبعة، أما فيما يتعلق بالجباية البترولية فنلاحظ من خلال الجدول أعلاه أنها شكلت ثاني مورد بعد الجباية العادية بنسبة تفوق 35%.

ثانيا: تحليل النفقات العامة (2015- 2018):

في إطار السياسة المالية التي انتهجتها الجزائر خلال هذه الفترة، والمتمثلة في ترشيد النفقات العامة، اتخذت عدة إجراءات مست الموازنة العامة لسنوات فترة الدراسة، والتي مست كل من نفقات التسيير والتجهيز، حيث عرفت نفقات التسيير انخفاضا طوال السنوات الثلاثة الأولى لفترة الدراسة، وذلك من أجل المحافظة على التوازنات المالية، والجدول التالي يبين تطور نفقات التسيير والتجهيز ونسبتهما من الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة 2015-2018.

الجدول 06: تطور النفقات العامة ونسبتها من الناتج المحلي الإجمالي (2015- 2018):

النفقات	2015		2016		2017		2018	
	المبلغ	%	المبلغ	%	المبلغ	%	المبلغ	%
نفقات التجهيز	4617	22,6	4585,6	26,3	4591,8	23,7	4584,5	21,9
نفقات التسيير	3039,3	18,2	2711,9	15,5	2523,8	13	4043,3	19,3
المجموع	7656,3	40,8	7297,5	41,9	7115,6	36,8	8627,8	41,2

المصدر: Ministère de finance, Rapport de Présentation du Projet de la Loi de Finances pour 2018 » P 44, 03/02/2019, http : //www.dgpp-mf.gov.dz/images/stories/PDF/RPLF/aplf2018.pdf.

الشكل 12: تطور النفقات العامة كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي (2015- 2018)

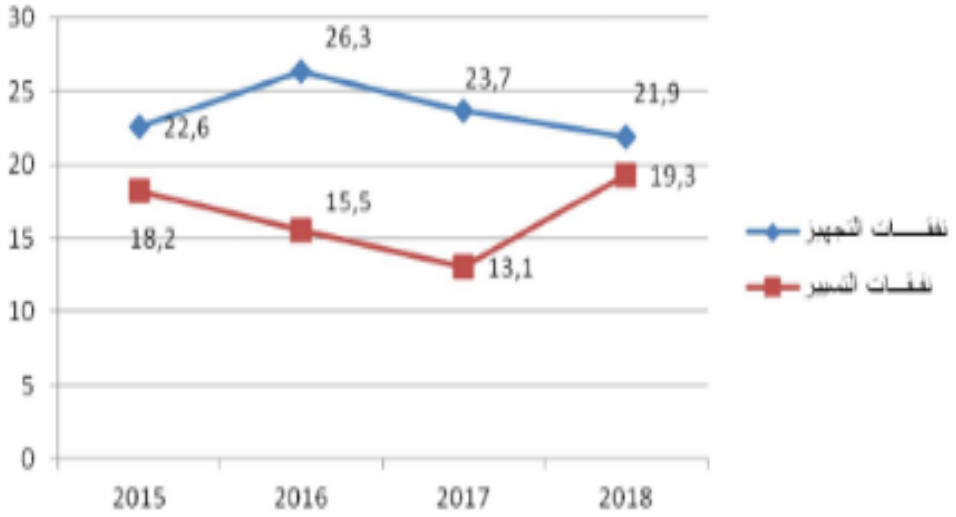

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على الجدول رقم 06.

مما سبق، نلاحظ انخفاض في مجموع النفقات العامة خلال الفترة 2015-2017، حيث انخفضت من 7656,3 مليار دينار سنة 2015 إلى 7115,6 مليار دينار سنة 2017، أي بمعدل انخفاض يقارب 7%، وهذا راجع إلى الإجراءات والتدابير التي اتخذتها الحكومة في مجال ترشيد الإنفاق العام للحفاظ على التوازنات العامة، وهذا بعد الانخفاض الحاد في أسعار النفط وانخفاض الموارد المالية، والتدني الكبير الذي عرفته المدخرات المالية للبلاد، ففي هذا السياق قارب العجز الموازني سنة 2016 حوالي (-13.13%) من الناتج المحلي الإجمالي، أي ما يعادل – 2285,9 مليار دينار مقارنة ب 2015، أين بلغ -3103.8 أي ما يعادل- 18.58 %، أما سنة 2017 انخفض العجز الموازني إلى (-1035.4) مليار دينار، أي ما يعادل(-5.36%) من الناتج المحلي الإجمالي.

أما سنة 2018 فقد عادت النفقات العامة لترتفع مرة أخرى إلى 8627,8 مليار دينار، وهذا مرده إلى الارتفاع المحسوس الذي شهدته نفقات التسيير والذي بلغ 4043.3 مليار دينار، أي ما يعادل 19.3% من الناتج المحلي الإجمالي، وهو الأمر الذي يعكس السياسة الإنفاقية التي اتبعتها الجزائر خلال هذه الفترة. ولزيادة توضيح صورة تطورات النفقات العامة خلال هذه الفترة، ارتأينا إدراج الشكل التالي الذي يبين لنا تطور النفقات العامة كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي [1]خلال هذه الفترة:

[1]Ministère de finance, « Rapport de présentation du projet de la loi de finances pour 2018 », pp. 44-46, 03/02/2019, http://www.dgpp-mf.gov.dz/images/stories/PDF/RPLF/aplf2018.pdf

ثالثا: تقييم تدابير وإجراءات السياسة المالية المتخذة (2018-2015):

بعد التراجع الكبير والمتواصل لعائدات النفط والغاز، وارتفاع فاتورة الواردات، اتخذت السلطات منذ نهاية سنة 2014، مجموعة من الإجراءات والتدابير التصحيحية عن طريق قوانين المالية، وذلك من أجل تشجيع الاستثمار وتحسين مداخيل الجباية العادية، وزيادة ترشيد النفقات العامة، وقد كان على رأس هذه التدابير والإجراءات ما يلي:

❖ **تدابير السياسة المالية لتشجيع الاستثمار:**

من أجل تشجيع الاستثمار والنهوض بالإنتاج المحلي، اتخذت الحكومة العديد من الحوافز الضريبية تمثلت فيما يلي[1]:

- ✓ منح مزايا ضريبية للاستثمارات المتعلقة بالأنشطة في القطاعات الصناعية،حيث تستفيد هذه الاستثمارات من إعفاء IBS أو IRG و TAP لمدة خمس سنوات، وتستفيد هذه الأنشطة نفسها من تخفيض بنسبة 3% في أسعار الفائدة المطبقة على القروض الصرفية.
- ✓ الإعفاء من رسوم التسجيل وضريبة تسجيل الأراضي ومنح الامتياز للعقارات المبنية وغير المطورة الممنوحة بموجب الأمر 08-04 ل 01 سبتمبر 2008.
- ✓ تقديم مزايا ضريبية(الإعفاء من الرسم على القيمة المضافة والرسوم الجمركية) وتحفيزات إدارية للاستثمارات التي تقوم بها المؤسسات في القطاع الصناعي في مجال البحث والتطوير.
- ✓ مراجعة طريقة حساب رسوم الإيجار السنوية(33/1 بدل 20/1)، على امتيازات الأراضي المملوكة للمجال الخاص للدولة المقصود منها إنجاز المشاريع الاستثمارية.
- ✓ التمديد حتى 31 ديسمبر 2019 فيما يتعلق بتطبيق المخفض للرسوم الجمركية على اقتناء المعدات والمفروشات لتجهيز الفنادق، والتي لا يتم إنتاجها محليا والتي تقع في إطار تحديث العمليات.

[1] « Ministère de finance, « Rapport de présentation du projet de la loi de finances pour 2017 »,op.cit, p.22
- القانون 16-14 المؤرخ في 28 ربيع الأول 1438 هـ الموافق ل 28 ديسمبر 2016 م المتضمن قانون المالية 2017، (الجريدة الرسمية، العدد 77-2016 م)، المواد 83، 88، و 110.

- ✓ دعم المؤسسات التي تعمل في مجال صناعات التجميع والتركيب من النظام التفضيلي وذلك حسب المنتوج المعني لفائدة المجموعات الموجهة للصناعات التركيبية والمسمات CKD والتي تلتزم لشروط محددة لتحقيق الاستثمار وخلق فرص العمل.
- ✓ إعفاء من الرسوم الجمركية وضريبة القيمة المضافة لمدة خمس(5) سنوات اعتبارا من 01 جانفي 2017، بالنسبة للمكونات والمواد الأولية المستوردة أو المكتسبة محليا من قبل المتعاملين من الباطن في إطار أنشطتهم الموجهة لمنتجات وتجهيزات الصناعات الميكانيكية والكهربائية والإلكترونية.
- ✓ تمديد الإعفاءات المشمولة من قانون المالية لسنة 2014 لمداخيل السندات التي تستحق خلال ثلاث سنوات إلى 5 سنوات، والتي تندرج في إطار القروض الوطنية الصادرة من طرف الخزينة العمومية من الضريبة على أرباح المؤسسات.
- ✓ إلغاء رسوم التسجيل الإضافية المطبقة على بيع الأسهم أو الحصص التي استفادت من إعادة التقييم التنظيمية، ويهدف هذا الإجراء إلى إدخال المرونة في معاملات رأس المال للمؤسسات، وبالتالي تشجيع عمليات الاستثمار في هذا المجال.
- ✓ وخفض معدل الرسوم الجمركية على مدخلات تصنيع السجاد من 15 إلى 5%، ويهدف هذا الإجراء إلى تعزيز الإنتاج الوطني للسجاد، مما يسمح للصناعيين في القطاع بأن يكونوا على نفس المستوى مع المنافسين الأجانب.

❖ **تدابير السياسة المالية لتحسين المداخيل وتوسيع القاعدة الضريبية:**

من أجل تحسين موارد الدولة ومواجهة الانخفاض الكبير في أسعار المحروقات، قامت الحكومة بمجموعة من الإجراءات كان أهمها[1]:

[1] ارجع: « Ministère de finance, « Rapport de présentation du projet de la loi de finances pour 2017 »,op.cit, p.23, – القانون 16-14، مرجع سبق ذكره، المواد 05، 23 و 24.

- ✓ زيادة رسوم التسجيل من 500 إلى 1500 دينار، والتي تنطبق على جميع الأعمال التي لا تغطيها أي مادة من قانون التسجيل والتي لا يمكن أن تؤدي إلى دفع رسوم تناسبية مثل أعمال إيجار المباني.
- ✓ إخضاع البضائع المستعملة لضريبة القيمة المضافة، من أجل تأطير السوق المستعملة.
- ✓ إخضاع مداخلات تربية الدواجن لضريبة القيمة المضافة بمعدل 7 % بدلا من الإعفاء.
- ✓ زيادة رسوم الدمغة على جوازات السفر من 2000 إلى 10000 دينار مع زيادة صلاحيتها (10 سنوات بدلا من 5 سنوات).
- ✓ تعديل ضريبة الاستهلاك على منتجات التبغ بإدخال ضريبة ب 10% تنطبق على القيمة بالإضافة إلى رسم ثابت يسري على الكميات.
- ✓ زيادة في مبلغ الحد الأدنى للضريبة من 5000 إلى 10 آلاف دينار لدافعي الضرائب في إطار IRG أو IBS.
- ✓ تأسيس ضريبة المكلفين بالضريبة الذين يحققون فوائض القيمة الناتجة عن التنازل بمقابل عن العقارات المبنية أو غير المبنية للضريبة على الدخل الإجمالي بمعدل 5%.
- ✓ إخضاع للرسم على القيمة المضافة المبالغ التي تتحصل عليها المؤسسات الأجنبية التي لا تملك إقامة دائمة بالجزائر وتنشط في إطار عقد تأدية الخدمات الخاضع للاقتطاع من المصدر بنسبة 24% عندما يستفيد وعاء الحساب من تخفيض للمعدل أو من التخفيضات.
- ✓ إلغاء الإعفاء الممنوح لمعاملات منتوجات طاقوية خاصة تستخدم فقط من قبل مؤسسات النفط وإخضاعه لمعدل مخفض بنسبة 9%، يهدف المواءمة مع منتوجات أخرى مثل البيوتان والبروبان وغاز البترول المسال التي تخضع لمعدل مخفض بنسبة 9% من ضريبة الرسم على القيمة المضافة.
- ✓ زيادة معدل ضريبة الرسم على القيمة المضافة بنقطتين على المعدل الطبيعي من 17 إلى 19 % والمخفض من 7 إلى 9%.

- ✓ إخضاع المداخيل المتأتية من الإيجار المدني للأملاك العقارية ذات الاستعمال السكني للضريبة على الدخل الإجمالي بنسبة 7 % من مبلغ الإيجار والإجمالي بالنسبة للمداخيل المتأتية من إيجار السكنات ذات الاستعمال الجماعي، و 10 % من إيجار السكنات ذات الاستعمال الفردي و 15 % للمداخيل المتأتية من إيجار المحلات ذات الاستعمال التجاري.
- ✓ إعادة النظر في ضريبة المنتوجات النفطية (TPP) بقيمة 0.01 لتر للدينار حاليا (5 دينار للتر البنزين الخالي من الرصاص، و4 دينار للتر البنزين العادي). وكذلك إعادة النظر في TPP على الديزل من 0.01 دينار للتر إلى 2 دينار للتر، ويهدف هذا الإجراء إلى دفع المستخدمين على أن يكونوا أكثر عقلانية بشأن استهلاك منتوجات الطاقة.[1]

المبحث الثالث: السياسة المالية في ظل جائحة كورونا للفترة 2019- 2021:

لقد أدت النفقات العامة دورا محوريا في تنفيذ مختلف البرامج الاقتصادية الجزائرية، إذ اعتمدت السلطات العمومية باختلاف مناهجها الاقتصادية المتبعة على هذه الأداة لتحقيق مختلف أهدافها التنموية، لكن مع تفشي فيروس كورونا من المتوقع تدني النفقات العامة وهذا ما سندرسه خلال هذا المحور.

المطلب الأول: تطور نفقات التسيير خلال 2019- 2021 حسب كل دائرة وزارية:

جدول7: تطور نفقات التسيير خلال 2019- 2021:

الوحدة دج

الدوائر الوزارية	المبلغ دج 2019	المبلغ دج 2020	المبلغ دج 2021
رئاسة الجمهورية	8 222 221 000	8 273 807 000	9 180 694 000
مصالح الوزير الأول	4 497 060 000	4 326 911 000	4 498 985 000
الدفاع الوطني	1 230 000 000 000	1 230 330 000 000	1 230 000 000 000
الشؤون الخارجية	38 066 300 000	38 383 000 000	39 843 200 000

[1]Ministère de finance, « Rapport de présentation du projet de la loi de finances pour 2016 », op.cit, p.18.

الداخلية والجماعات المحلية والتهيئة العمرانية	418 409 273 000	431 994 418 000	555 565 924 000
العدل	75 862 145 000	77 529 605 000	82 385 764 000
المالية	86 980 203 000	86 615 374 000	88 844 915 000
الطاقة	50 800 596 000	59 844 836 000	62 212 609 00
الانتقال الطاقوي والطاقات المتجددة			268 450 000
المجاهدين	224 959 977 000	230 754 424 000	235 317 071 000
الشؤون الدينية والأوقاف	25 284 704 000	25 360 349 000	27 453 234 000
التربية الوطنية	709 558 540 000	724 681 708 000	771 349 354 000
التعليم العالي والبحث العلمي	317 336 878 000	364 283 132 000	370 596 356 000
التكوين والتعليم المهنيين	47 840 500 000	49 936 401 000	51 568 735 000
الثقافة	15 284 380 000	14 903 360 000	15 241 761 000
الرقمنة والإحصائيات			150 000 000
البريد والمواصلات السلكية واللاسلكية	2 321 296 000	2 304 381 000	2 288 950 000
الشباب والرياضة	35 462 228 000	36 518 016 000	38 060 439 000
التضامن الوطني والأسرة وقضايا المرأة	67 385 008 000	82 173 251 000	132 651 092 000
الصناعة والمناجم	4 727 613 000	4 685 200 000	6 633 924 000

الفلاحة والتنمية الريفية والصيد البحري	235 295 108 000	225 179 207 000	226 784 895 000
السكن والعمران والمدينة	16 281 000 000	16 238 221 000	17 484 735 000
التجارة	18 378 207 000	17 527 751 000	16 224 651 000
الاتصال	21 008 144 000	18 360 897 000	18 179 761 000
الأشغال العمومية والنقل	49 959 375 000	24 655 965 000	24 231 351 000
الموارد المائية	14 145 239 000	13 685 429 000	13 929 430 000
السياحة والصناعة التقليدية	3 202 041 000	3 117 974 000	3 244 688 000
الصحة والسكانوإصلاح المستشفيات	398 970 409 000	408 282 838 000	163 123 879 000
العمل والتشغيل والضمان الاجتماعي	153 695 039 000	197 595 537 000	163 123 879 000
العلاقات مع البرلمان	231 760 000	223 629 000	228 953 000
البيئة والطاقات المتجددة	2 136 204 000	2 108 927 000	2 426 351 000
الصناعة الصيدلانية			327 000 000
التكاليف المشتركة	687 184 088 000	493 567 547 000	693 537 202 000
مجموع ميزانية التسيير	4 954 476 536 000	4 893 439 095 000	5 314 506 529 000

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على قانون مالية 2019- 2021

من خلال الجدول نلاحظ نقص في ميزانية التسيير لسنة 2020 مقارنة بسنة 2019 وهذا راجع لمجموعة من التدابير التي اتخذتها الدولة من أجل ترشيد وعقلنة الإنفاق حيث خفضت من اعتمادات تسيير بعض الوزارات من أبرزها وزارة المالية والشؤون الخارجية والثقافة والشباب والرياضة والاتصال والأشغال العمومية وذلك راجع لإجراءات الحجر الصحي التي اتبعتها الدولة خلال سنة 2020 والتأثير المباشر لجائحة كورونا على هذه الوزارات الذي جعلها تخفض من نشاطاتها المتعددة، والملاحظ من الجدول هو زيادة الإنفاق في بعض القطاعات من بينها الصحة والسكان وإصلاح المستشفيات، وهو راجع للتأثر المباشر بفيروس كورونا والإجراءات الوقائية المتخذة في توفير احتياجات القطاع من كمامات ومعقمات وقفازات وأدوية وفي سنة 2021 وللصفقات العمومية التي قامت بها الدولة الجزائرية من أجل توفير اللقاحات التي خصت لها الجزائر مبلغا يفوق 12 مليار دج (1200 مليار سنتيم) حسب المرسوم الرئاسي الصادر في الجريدة الرسمية رقم 30 ويتعلق الأمر بالمرسوم الرئاسي 21- 143 المؤرخ في 15 أفريل من طرف رئيس الجمهورية والمتعلق بتحويل اعتماد إلى ميزانية التسيير لوزارة الصحة والسكان، ووفقا لهذا النص يخصص لميزانية سنة 2021 اعتماد قدره 12.737.461.000 دج ويقيد في ميزانية تسيير وزارة الصحة والسكان وإصلاح المستشفيات وفق الباب 07-44:

- مساهمات استثنائية لمعهد باستور في الجزائر بعنوان شراء لحساب الدولة لقاح ضد كورونا (لقاح كورونا) حيث تم استقبال الدفعة الأولى من لقاح سبوتنيك الروسي الذي بالإضافة إلى اللقاح البريطاني استرازينيكا واللقاح الصيني سينوفارم. و تسعى الجزائر لاقتناء 40 مليون جرعة من لقاح المضاد لكورونا من أجل تطعيم 20 مليون شخص على الأقل للتوصل إلى المناعة الجماعية في بلد يقدر عدد سكانه نحو 45 مليون نسمة. حيث بلغت قيمة الجرعة الواحدة من اللقاحات التي وقعت عليها الجزائر عقودا لاقتنائها(لقاح سينوفاك الصيني 1800 دج، لقاح استرازينيكا- أكسوفورد البريطاني 520 دج، لقاح موديرنا 4396 دج، لقاح سبوتنيك 2383 دج، لقاح فايرز 2500 دج).[1]

المطلب الثاني: تطور نفقات التجهيز حسب القطاعات 2019-2021:

جدول09 : تطور نفقات التجهيز حسب القطاعات 2019-2021:

القطاعات	اعتمادات الدفع 2019	اعتمادات الدفع 2020	اعتمادات الدفع 2020
الصناعة	61 242 919	8 228 690	3 692 317
المناجم والطاقة	_	_	1 820 000
الفلاحة والري	235 599 403	209 534 228	214 972 239
دعم الخدمات المنتجة	72 755 609	55 251 322	54 615 196
المنشآت القاعدية الاقتصادية والإدارية	635 781 484	602 151 806	588 064 297
التربية والتكوين	162 893 838	155 759 022	122 154 192
المنشآت القاعدية الاجتماعية والثقافية	146 522 448	12 933 016	116 718 336
دعم الحصول على السكن	423 428 891	329 950 660	434 244 266
مواضيع مختلفة	600 000 000	600 000 000	600 000 000
المخططات البلدية للتنمية	100 000 000	40 000 000	100 000 000
المجموع الفرعي للاستثمار	2 438 254 592	2 130 208 744	236 280 843
دعم النشاط الاقتصاديتخصيصات لحسابات التخصيص	671 953 450	643 307 287	395 583 535

الخاص وخفض نسب الفوائد			
احتياطي النفقات غير المتوقعة	362 473 900	156 157 200	166 660 545
تسوية الديون المستحقة على الدولة	100 000 000	–	–
إعادة رسملة البنوك	30 000 000	–	–
المجموع الفرعي لعمليات برأس المال	1 164 427 350	799 464 487	562 244 080
مجموع ميزانية التجهيز	3 602 681 942	2 929 673 231	2 798 524 923

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على قانون المالية 2019-2021

يبين الجدول أعلاه أن ميزانية التجهيز لسنة 2020 شهدت انخفاضا بقيمة 673008711 دج ويرجع هذا الانخفاض لسياسة التقشف التي اتبعتها الجزائر خلال سنة 2020 ومن أهم القطاعات التي شهدت انخفاضا في الإنفاق العام نلاحظ قطاع الصناعة شهد انخفاضا بمبلغ قدره 53014229 دج، ويرجع السبب إلى نقص عائدات القطاع وتسريح 50% من العمال، ممّا أدى إلى انخفاض الطاقة الإنتاجية وتعطيل حركة التصنيع، كما نلاحظ انخفاضا بقيمة 26065175 دج في قطاع الفلاحة والري على الرغم من مساهمة قطاع الفلاحة في الناتج الداخلي الخام ب 25 مليار دولار إلا أن الدولة الجزائرية خفضت من الإنفاق على هذا القطاع ويرجع سبب التخفيض إلى إجراءات الحجر الصحي المتبعة من طرف الدولة، بينما نلاحظ زيادة في الإنفاق في قطاعات أخرى من بينها قطاع التربية والتكوين بقيمة 7134816 دج وهذا راجع إلى التدابير الوقائية المتبعة من توفير مستلزمات الوقاية لهذا القطاع.

والجدول التالي يوضح تطور نفقات التجهيز والتسيير في الجزائر خلال 2019-2021:

جدول 10: يوضح تطور نفقات التجهيز ونفقات التسيير خلال 2019- 2021:

السنوات	النفقات العامة	نسبة التطور	نفقات التسيير	نسبة التطوير	نفقات التجهيز	نسبة التطوير
2019	8557.1	-	4954.47	-	3602.68	-
2020	7823.1	-0.09	4893.43	-0.012	2929.67	-0.019
2021	8113	0.03	5314.5	0.086	2798.5	-0.044

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على قانون المالية 2019- 2021.

الشكل 13: تغير النفقات العامة في ظل جائحة كورونا:

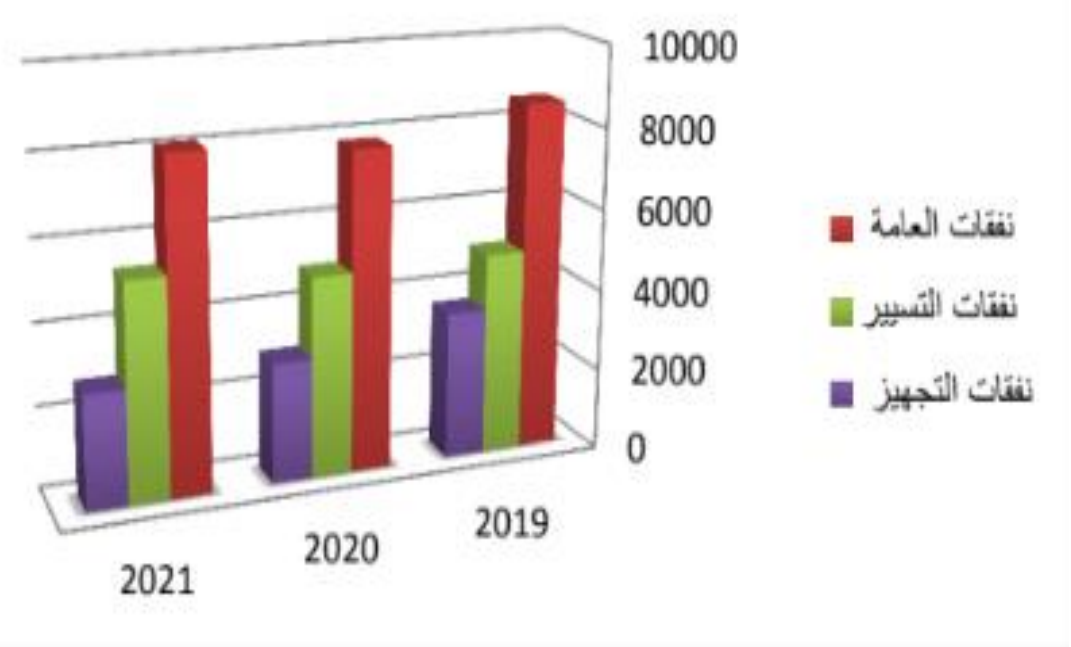

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على قوانين المالية 2019- 2021.

من خلال الجدول أعلاه أن النفقات العامة شهدت انخفاضا سنة 2020 وذلك راجع لسياسة التقشف وترشيد النفقات العامة التي اتبعتها الدولة الجزائرية من خلال الإجراءات والتدابير والمتمثلة في الحد من الإسراف في استخدام الموارد وعقلنة نفقات والتجهيز عن طريق القضاء على مصادر التبذير والإسراف والنفقات التي ليس لها تأثير كبير على تحسين معيشة المواطن، مع تعزيز احتياطي الصرف من خلال إضفاء حركية

على التنمية الاقتصادية وترقية الاقتصاد والإبقاء على التزامات الدولة في مجال تمويل التنمية[1]، كما خططت الحكومة لضمان تموين السوق الوطنية بشكل منتظم بالمنتجات الأساسية والمواد الأولية، وكذا تفعيل إجراءات قانونية قاعدية ضرورية لتحسين مناخ الأعمال وإعادة بعث الاستثمار ذو القيمة المضافة العالية بشكل يكفل تحسين وضعية ميزان المدفوعات، وذلك من خلال الانفتاح على الاستثمارات الأجنبية، كما أدرجت ضمن أهدافها أيضا تحسين المردود الجبائي للدولة بالتركيز أساس على إنشاء الشركات الناشئة وتطويرها بمنحها جملة من الامتيازات الجبائية وتنويع أدوات التمويل الموجهة لها [2]، كما أسفرت الاجتماعات الدورية للحكومة على توسيع دائرة هذه الأهداف بما يكفل تحقيق حوكمة حقيقة للاستثمار تقوم على الشفافية والفعالية والنجاعة والتي من شأنها إثراء البلاد بالموارد المتولدة عنها وبمساهمتها التكنولوجية، مع تحسين مرونة الاقتصاد والحفاظ على احتياطي الصرف وتطوير الاستثمار. كما نلاحظ زيادة تطور النفقات العامة في سنة 2021 نتيجة لسياسة المتبعة من طرف الدولة حيث تطورت نسبة نفقات التسيير ب 0.086 لسنة 2021 بينما تم تسجيل نقص في تطور نفقات التجهيز وذلك بسبب تخفيض المشروعات التنموية خلال نفس السنة.

نلاحظ من خلال الشكل أعلاه أن النفقات العمومية في الجزائر بلغت (8557.1) سنة 2019 وهي أعلى قيمة مقارنة بسنتي 2020 و 2021 التي تأثرت بجائحة كورونا، إلا أنه في سنة 2021 بلغت نفقات التسيير أعلى قيمة لها ب 5314.5 مليار دج مقارنة بسنتي 2019-2020 وذلك راجع إلى المخصصات المالية التي اعتمدتها لمجابهة فيروس كورونا على عكس نفقات التجهيز التي تناقصت من 2019- 2021 لتبلغ أقل قيمة لها سنة 2021 وهذا راجع إلى تقليص الدولة من حجم المشاريع التنموية وهو ما يؤثر سلبا على التنمية الاقتصادية.[3]

[1] وزارة الاتصال الجزائرية (03/12/ 2020)، تمويل الأعمال المستعجلة وذات الأولوية، تاريخ الاسترداد 05/2/ 2022، من الموقع الرسمي لوزارة الاتصال الجزائرية.http://www.ministerecommunication.gov.dz/ar/node/8573

[2] الوزارة الأولى (2020/04/26)، الوزير الأول يترأس اجتماع الحكومة بتقنية التحاضر عن بعد 2020/04/26، تاريخ الاسترداد 2020/05/8، من الموقع الرسمي للوزارة الأولى

[3] وزارة الاتصال ، اجتماع الحكومة، تاريخ الاسترداد 2020/05/9، من الموقع الرسمي لوزارة الاتصال:http://www.ministerecommunication.gov.dz/ar/node/8659

خاتمة الفصل الثاني:

من خلال ما سبق يمكن القول أن الجزائر من الدول النامية التي تعتمد على قطاع المحروقات لإنعاش اقتصادها، ومع بداية تفشي جائحة كورونا كوفيد- 19 أثرت على جميع قطاعاتها خاصة انهيار أسعار النفط في الأسواق العالمية وتأثير على سياسة الإنفاق العام، حيث سارعت الحكومة الجزائرية إلى الاستجابة لتداعيات هذه الجائحة وتسخير سياستها المالية لدعم الأفراد والمؤسسات الاقتصادية وضمان الاستقرار الاقتصادي والنقدي، مع الأخذ بعين الاعتبار الظروف المالية الصعبة التي تمر بها الخزينة جراء الإختلالات الكبيرة خلال الحقبة السابقة.

ويعتبر تطور السياسة المالية في الجزائر ما هو إلا نتيجة تطور دور الدولة في كل عصر من العصور حيث كانت هذه الأخيرة محايدة لتصبح متدخلة بسبب التطورات الاقتصادية والأحداث المتعددة التي أجبرتها على التخلي على مفهوم التحايد، والتي لا يمكن استخدامها بمعزل عن السياسات الأخرى تفاديا للتعارض الممكن حدوثه في الأهداف من جهة وضمان التكامل بين أدواتها من جهة أخرى.

خاتمة

خاتمة:

من خلال بحثنا حاولنا أن نعرض إلى أي مدى أثرت جائحة كورونا (كوفيد 19) على الاقتصاد العالمي والتي أدت إلى دخوله في صدمة كبيرة وآثار وخيمة انعكست سلبا على معدلات النمو العالمي بشكل حاد عام 2020.

ما وجب على الدول وضع سياسات جوهرية توجه لمساعدة الاقتصاديات على تجاوز فترة انتشار وخطر هذا الفيروس مع الحفاظ على شبكة العلاقات الاقتصادية والمالية بين العاملين ومؤسسات الأعمال وغيرها، والجزائر من بين هذه الدول التي تأثر اقتصادها بشكل رهيب جراء اعتمادها على قطاع المحروقات حيث قامت هذه الأخيرة بوضع عدة أهداف لإنعاش اقتصادها، ومن بينها اللجوء إلى السياسة المالية وتفعيل مختلف أدواتها حيث قمنا بدراسة قياسية وتحليلية لتطور السياسة المالية في الجزائر ما قبل الجائحة في الفترة 2010– 2018 م بالإضافة إلى انعكاسات جائحة كورونا (كوفيد 19) على السياسة المالية في الفترة 2019–2021.

1) اختبار صحة الفرضيات:

انطلاقا من الإشكالية الرئيسية لهذه الدراسة والتي مفادها:

ما هي انعكاسات جائحة كورونا (كوفيد 19) على السياسة المالية في الجزائر خلال الفترة 2010–2021؟

وكمحاولة للإجابة عنها تم وضع مجموعة من الفرضيات التي تم سبق ذكرها في المقدمة العامة، وفي ختام الدراسة تم التوصل إلى النتائج الآتية المتعلقة بما تم افتراضه سابقا:

- **بالنسبة للفرضية الأولى:** هي فرضية صحيحة حيث أثبتت معظم قطاعات الصحة العالمية أن فيروس كورونا سلالة واسعة من الفيروسات التي تتسبب للحيوان والإنسان بأمراض تنفسية.
- **بالنسبة للفرضية الثانية:** هي فرضية صحيحة حيث أثر هذا الفيروس على دول العالم وتسبب لها في خسائر كبيرة خاصة انهيار أسعار النفط.
- **بالنسبة للفرضية الثالثة:** هي فرضية صحيحة حيث السياسة المالية هي مجموعة من الإجراءات التي تتبناها الدولة للتأثير على الاقتصاد والمجتمع بهدف المحافظة على الاستقرار العام ومواجهة كل الظروف المتغيرة.
- **بالنسبة للفرضية الرابعة:** أثر فيروس كورونا على النفقات والإيرادات العامة للسياسة المالية وهي فرضية صحيحة من خلال زيادة النفقات العامة 2020 وانخفاض الإيرادات.
- **بالنسبة للفرضية الخامسة:** كان هناك تطور للنفقات والإيرادات العامة خلال الفترة 2010–2018 حيث شهدت الإيرادات العامة والنفقات نموا كبيرا وذلك راجع إلى ارتفاع أسعار النفط في الأسواق العالمية بينما

شهدت فترة 2015-2018 ارتفاع ملحوظ في الإيرادات وانخفاض في النفقات وذلك راجع إلى الإجراءات التي اتخذتها الحكومة في مجال ترشيد الإنفاق العام للحفاظ على التوازنات العامة.

❖ **اختبار الفرضية السادسة:**

قامت مختلف اقتصاديات العالم بتنفيذ مختلف البرامج الاقتصادية، إذ اعتمدت السلطات والحكومات بمختلف مناهجها الاقتصادية المتبعة بتأثر عن جائحة كورونا العالمية (كوفيد 19) من خلال المشاريع التنموية والسياسات المتبعة التي خففت من آثارها الوخيمة.

2) **نتائج الدراسة:**بالإضافة إلى نتائج اختبار الفرضيات فقد أفضت هذه الدراسة إلى الخروج بجملة من النتائج الأخرى المتمثلة في الأتي:

– لقد تسببت جائحة كورونا في أزمة منقطعة النظير على اقتصاديات كل دول العالم أدت إلى تراجع معدلات نموها الاقتصادي سبب حالة الركود والكساد التي نتجت عن تداعيات هذه الجائحة مما أدى إلى تكبيد الاقتصاد العالمي خسائر ضخمة.

– تعتبر السياسة المالية من أهم السياسات الاقتصادية المعتمدة في التأثير على النشاط الاقتصادي وخاصة في الدول النامية، وذلك لسهولة استعمال أدواتها المتمثلة في الإيرادات والنفقات وكذا التأثير المباشر على المتغيرات الاقتصادية الكلية.

– تعد الإيرادات والنفقات المالية العامة من أهم أدوات السياسة المالية التي تأثر بشكل فعال على مختلف المتغيرات الاقتصادية.

– ويمكن القول أن السياسة المالية تعمل على أهم الأهداف تتلخص في:

- ✓ الوصول إلى مستوى التشغيل الكامل.
- ✓ الوصول إلى معدلات نمو مرتفع.
- ✓ العمل على رفاهية المجتمع وإعادة توزيع الدخل بشكل عادل.

– شهدت الجزائر كغيرها من دول العالم بداية 2020 تعثرا اقتصاديا بتراجع سعر النفط الذي كان من أسباب تدهوره المنافسة السعودية الروسية على الزيادة في إنتاج النفط والسبب الأخير في انتشار فيروس كوفيد 19 الذي أوقف أغلب الأنشطة الاقتصادية والتجارية مؤثرا على الشركات والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

3) **الاقتراحات:**

خاتمة:

– بعد استعراض النتائج المتوصل إليها يمكن إبداء الاقتراحات التالية:

- العمل على تنويع الاقتصاد عن طريق النهوض بالقطاعات الرائدة كالصناعة والسياحة والزراعة.
- ضرورة وجود هيئة حكومية تعمل على تطبيق سياسة الإنعاش على أرض الواقع.
- استغلال الموارد الاقتصادية التي تملكها الجزائر بشكل كفئ مما يساهم في تفعيل مصادر الدخل الغير النفطية من خلال إحداث تغيرات جوهرية شرط توفر الإرادة السياسية القوية.
- إعادة إعطاء فرصة في ظل هذه الأزمة لإنقاض القطاع الصحي من إعداد وتنفيذ مخططات للنهوض بالإصلاح المالي والاقتصادي.

4) أفاق الدراسة:

انطلاقا مما ذكر سابقا من نتائج وكذا التوصيات التي تصب في إطار معالجة أثر انعكاسات جائحة كورونا كوفيد 19 على السياسة المالية فإنه ولتكملة موضوع هذه الدراسة، فإننا نقترح دراسة:

– أثر الجائحة العالمية كوفيد 19 على النمو الاقتصادي العالمي.

– السياسة المالية ودورها في تخفيف الأزمات الاقتصادية.

– أهمية السياسة المالية في التنويع الاقتصادي خارج قطاع المحروقات.

قائمة المصادر والمراجع

قائمة المصادر والمراجع:

1- والمراجع:

أولا: المراجع باللغة العربية:

أ- الكتب:

1. أعمر يحياوي،**مساهمة في دراسة المالية العامة، النظرية العامة وفقا للتطورات الراهنة**، دار هومة للنشر والتوزيع، الجزائر، 2005.
2. برحماني محفوظ، **المالية العامة في التشريع الجزائري**، دار الجامعة الجديدة، الاسكندرية، 2015.
3. جهاد سعيد خصاونة،**علم المالية العامة والتشريع الضريبي (بين النظرية والتطبيق)**، العملي دار وائل لنشر والتوزيع، الأردن، 2010.
4. حياة بن إسماعيل، **تطوير إيرادات الموازنة العامة**، أتراك للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، 2009
5. خالد شحادة الخطيب وأحمد زهير شامية،**أسس المالية العامة**، دار وائل للنشر والتوزيع، الأردن، ط 3، 2007.
6. خالد واصف الوزني و أحمد حسن الرفاعي نمادي،**الاقتصاد الكلي بين النظرية والتطبيق**، دار وائل لنشر والتوزيع، عمان،الطبعة 11، 2014 .
7. خبابة عبد الله، **الاقتصاد المالي بين النظرية والتطبيق**، دار الجامعة الجديدة، الأزاربطة، الإسكندرية، 1994.
8. خليفي عيسى، **هيكل الموازنة العامة للدولة**، دار النفائس للنشر والتوزيع، الأردن ،2011.
9. سعيد علي العبيدي، **اقتصاديات المالية العامة** ، دار دجلة لنشر والتوزيع، عمان، 2001.
10. سوزي علي ناشد، **أساسيات المالية العامة**، منشورات الحلبي الحقوقية، لبنان ، 2009.
11. عادل علي، **المالية العامة والقانون المالي الضريبي (الجزء الأول)**، دار إثراء النشر والتوزيع، الأردن، ط 2، 2011.
12. عاطف وليم، أندرواس، **الاقتصاد المالي العام في ظل التحولات الاقتصادية المعاصرة (تطور الدور الاقتصادي الحكومي- الضرائب- الإنفاق العام- الموازنة العامة)**، دار الفكر الجامعين الإسكندرية، دون سنة نشر.
13. عزمي يوسف خطاب، **الضرائب ومحاسبتها**، دار الإعصار العلمي لنشر والتوزيع، الأردن، 2010.
14. فليح حسن خلف،**المالية العامة**، عالم الكتب الحديث لنشر والتوزيع، الأردن، 2008.

15.مجدي شهاب، **أصول الاقتصاد العام، المالية العامة**، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، 2004، ص 2010.

16.محمد شاكر عصفور،**أصول الموازنة العامة**، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان، ط 5، 2013.

17.محمد طاقة وهدى العزاوي، **اقتصاديات المالية العامة**، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان، ط 2، 2010.

18.محمد عباس محرزي، **اقتصاديات المالية العامة**، النفقات العامة، الإيرادات العامة، الموازنة العامة، ديوان المطبوعات الجامعية، ط 4، 2010.

19.محمود الكفراوي، **السياسة المالية والنقدية في ظل الاقتصاد الإسلامي**، مكتبة الإشعاع للطباعة والنشر والتوزيع، 1997.

20.محمود حسن الوادي، كاظم جاسم العيساوي، **الاقتصاد الكلي (تحليل نظري وتطبيقي)**، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان، 2007، ص 125.

ب-الرسائل وأطروحات الدكتوراه:

1. أريا الله محمد، السياسة المالية ودورها في تفعيل الاستثمار – حلة الجزائر- مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص التحليل الاقتصادي، جامعة الجزائر 3، 2010-2011.
2. بصديق محمد، النفقات العامة للجزائر في ظل الإصلاحات الاقتصادية، مذكرة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص التحليل الاقتصادي، جامعة الجزائر، 2008 – 2009.
3. بن الشيهب سهام، قطيش أحلام وآخرون، السياسة المالية ودورها في مكافحة التضخم حالة الجزائر، مذكرة لنيل شهادة ليسانس LMD، جامعة عبد بوالصوف، 2010-2011.
4. حسيبة سكفال، دور السياسة المالية في سوق العمل- دراسة حالة الجزائر 2001-2014، مذكرة لنيل شهادة الماستر في علوم التسيير، تخصص مالية وبنوك، جامعة عبد الحفيظ بوصوف، 2015-2016.
5. درواسي مسعود، السياسة المالية ودورها في تحقيق التوازن الاقتصادي، حالة الجزائر 1990-2004 أطروحة الدكتوراه في علوم الاقتصادي، جامعة الجزائر 2005-2006.
6. سالكي سعاد، دور السياسة المالية في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر – دراسة بعض دول المغرب العربي، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص مالية دولية، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، 2010/2011.
7. الشريف محمد، السياسة الجبائية ودورها في تحقيق التوازن الاقتصادي، مذكرة ماجيستير في العلوم الاقتصادية، تخصص تسيير المالية العامة، جامعة أبو بكر بلقايد، تلمسان، 2009- 2010.

8. علا فاطمة، عبد الله نصيرة، أثر السياسة المالية على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 1990- 2016، مذكرة لنيل شهادة الماستر، تخصص مالية وبنوك، جامعة أحمد دراية، أدرار، 2016-2017.
9. عماري الياقوت، أثر السياسة المالية التوسعية على النمو الاقتصادي –حالة الجزائر، جامعة البويرة، مذكرة لنيل شهادة الماستر في العلوم التجارية، تخصص مالية المؤسسة 2014-2015.
10. قاشي يوسف، فعالية النظام الضريبي في ظل إفرازات العولمة الاقتصادية، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاديات المالية والبنوك، جامعة أحمد بوقرة بومرداس، 2008- 2009.
11. قطوش بشرى،الاتجاهات العامة للسياسة المالية وسياسة سعر الصرف في الجزائر خلال الفترة 1990-2007، مذكرة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص تحليل اقتصادي، جامعة بن يوسف بن خدة الجزائر، 2008- 2009.
12. مبعوج كريمة، دحمان نوال، آثر انخفاض أسعار البترول على السياسة المالية حالة الجزائر، مذكرة لنيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد نقدي وبنكي، جامعة عبد الحفيظ بالوصوف، 2017-2018.

ت-المجلات والمداخلات والجرائد الرسمية:

1- المجلات:

1. أحمد فايز الهرش، أزمة الإغلاق الكبير: الآثار الاقتصادية لفيروس كورونا- 19، مجلة بحوث الإدارة والاقتصاد، المجلد2، العدد 2، خاص 2020، جامعة اسطنبول للعلوم الاجتماعية.
2. بوشيخي أحمد، وسالمي رشيد، تأثير جائحة كورونا على تزايد النفقات العامة وانعكاساتها على التنمية الاقتصادية في الجزائر 2019- 2021، مجلة الاجتهاد للدراسات القانونية والاقتصادية، المجلد 11، العدد 1، جامعة تمنراست(الجزائر).
3. حسن أحمد عبد العليم ، اتجاهات تغير أدوار الدول القوية في مرحلة ما بعد كورونا، لمستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة، الإمارات، العدد 6، 2020.
4. كرغلي أسماء، بلوناس عبد الله، آثر جائحة كورونا على عمليات الدفع الالكتروني، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا جامعة الشلف المجلد 17/العدد 25، جامعة أكلي محند ولحاج البويرة، وجامعة أمحمد بوقرة ببومرداس، السنة 2021.
5. نسرين يحياوي، الاقتصاد الموازي في الجزائر، الحجم ، الأسباب والنتائج، مجلة الدراسات المالية والإدارية.
6. هشام دغموم، وحمزة ضويفي، تحليل السياسة المالية في الجزائر، 2010- 2018، مجلة الدراسات في الاقتصاد والتجارة والمالية مخبر الصناعات التقليدية، المجلد 9، العدد 1، جامعة الجزائر 3، 2020.

2- المداخلات:

1. أبو الرُّب أسامة ، كورونا جائحة ...وصف غريب ومرعب فهل حان وقت الهلع. (11 مارس 2020)متاح على الموقع: HTTPS:// www.ALJAZEERA.NET/NEWS/HEALTHMEDICINE/2020/3/12 (CONSULTÉ LE 25/05/2022 À .(17 :00)
2. أشرف سمر. ما مدا فعالية الحجر الصحي والتدابير الوقائية في مواجهة جائحة كورونا، ،(9 ماي 2020)متاح على الموقع HTTPS:// WWW.CAMERICAN.COM/ARABIC/ARTICULES/NEWS/HOW-EFFECTIVE(CONSULTE LE 30/03/ 2022 A (17 :36)
3. صلاح علي، ملامح جديدة للاقتصاد العالمي في مرحلة ما بعد الكورونا، دراسة صادرة عن المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة، الإمارات، العدد 4، 2020.
4. طلحة الوليد. التداعيات الاقتصادية لفيروس كورونا المستجد على الدول العربية، 12 أفريل 2020 متاح على موقع صندوق النقد العربي HTTPS://WWW.AMF.ORG.AE/AR/CONTENT/cOvID–19–cONS Q–ARB –CNTR–(CONSULTÉ LE 23/03/2022 À 17 :45).
5. النصراوي، س ج القطاع السياحي العالمي في خضم أزمة covid 19 CONSULTÉ LE 05 SUR 2020 11 كلية الإدارة والاقتصاد– جامعة كربلاء، متاح على الموقع HTTPS:// BUSINESS.UOKERBALA.EDU.iQ /WP/
6. هاني عبد اللطيف. آثار كورونا الاقتصادية، خسائر فادحة ومكاسب ضئيلة ومؤقتة، مركز الجزيرة للدراسات،(24 مارس 2020).

3- الجرائد الرسمية:

1. القانون 16–14 المؤرخ في 28 ربيع الأول 1438 هـ الموافق ل 28 ديسمبر 2016 م المتضمن قانون المالية 2017، (الجريدة الرسمية، العدد 77–2016 م)، المواد 83، 88، و110.
2. قانون الضرائب المباشرة والرسوم المتماثلة لسنة 2019، المواد 2، 6، 36، 138.

ث- التقارير:

1. منظمة الصحة العالمية. الملاحظات التي أدلى بها المدير العام لمنظمة الصحة العالمية في الإحاطة الإعلامية بشأن مرض كوفيد 19،.(11 مارس، 2020) متاح على الموقع(HTTPS:// WWW.WHO.INT/AR/DG/SPEECHES/DETAIL CONSULTÉ LE20/03/ 2022 À 15:30.

2. تقرير مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية ، 50 مليار دولار، خسائر تأثيرات كورونا على قطاع التصدير عالميا،(4 مارس 2020) – تقرير أممي، تاريخ الاسترداد ماي 2020، من موقع الأمم المتحدة HTTPS://news.in.org/ar/story/2020/3/1050531
3. وكالة الأنباء الجزائرية، الأزمة الصحية الحالية أدت إلى خسائر من ب 50 % من رقم أعمال المجمع الجزائري للنقل البحري، تاريخ الاسترداد 05/16/ 2020، من الموقع الرسمي لوكالة الأنباء الجزائرية:http://www.aps.dz/ar/economie/86258-50
4. وزارة الاتصال الجزائري، تمويل الأعمال المستعجلة وذات الأولوية، تاريخ الاسترداد 2020/05/2، من الموقع الرسمي لوزارة الاتصال الجزائرية: http://www.ministerecommunication.gov.dz/ar/node/8573
5. الوزارة الأولى، الوزير الأول يترأس اجتماع الحكومة بتقنية التحاضر عن بعد، تاريخ الاسترداد 05/8/ 2020، من الموقع الرسمي للوزارة الأولى:-http://www.premier ministre.gov.dz/ar/gouvernement/reunions-et-conseils/com-26-04-2020-ar-2.html
6. الحكومة الجزائرية، بيان اجتماع مجلس الوزراء، متاح على الموقع الرسمي للوزارة الأولى، تاريخ الاسترداد 13 /05/ 2020: http://www.premier-ministre.gov.dz/
7. الحكومة الجزائرية(02/16/ 2020)، مخطط عمل الحكومة من أجل تنفيذ برنامج رئيس الجمهورية.
8. تقرير مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (4 مارس 2020)، 50 مليار دولار، من الموقع: HTTPS://news.in.org/ar/story/2020/3/1050531
9. وزارة الاتصال الجزائرية (03/12/ 2020)، تمويل الأعمال المستعجلة وذات الأولوية، تاريخ الاسترداد 05/2/ 2022، من الموقع الرسمي لوزارة الاتصال الجزائرية.http://www.ministerecommunication.gov.dz/ar/node/8573
10. الوزارة الأولى (2020/04/26)، الوزير الأول يترأس اجتماع الحكومة بتقنية التحاضر عن بعد 2020/04/26، تاريخ الاسترداد 2020/05/8، من الموقع الرسمي للوزارة الأولى
11. وزارة الاتصال ، اجتماع الحكومة، تاريخ الاسترداد 2020/05/9، من الموقع الرسمي لوزارة الاتصال:http://www.ministerecommunication.gov.dz/ar/node/8659
12. وزارة الاتصال الجزائري، اجتماع الحكومة، تاريخ الاسترداد 2020/05/9، من الموقع الرسمي لوزارة الاتصال الجزائرية:http://www.ministerecommunication.gov.dz/ar/node/8659
13.أخبار الأمم المتحدة، (08 2020,04) منظمة العمل بسبب جائحة كورونا، سيخسر العالم ما يعادل 195 مليون وظيفة بدوام كامل، من بينها 5 ملايين في الدول العربية، تاريخ الاسترداد 10

05 2020، من موقع أخبار الأمم المتحدة
HTTPS://NEWS.UN.org/ar/story/2020/04/10529322
14. وكالة الأنباء الجزائرية، مؤسسة مطار الجزائر تسجيل خسائر ب 1,3 مليار دينار منذ مارس، تاريخ الاسترداد، 17. 05. 2020 من موقع وكالة الأنباء الجزائرية https:// 86839-19-3-1 www.ops.dz/az/economie/

ثانيا: باللغة الفرنسية:

1) Chinese government. (2020, 04 15). Review of China's Foreign Trade in the First Quarter of 2020. Consulté le 05 18, 2020, sur official website of General Administration of Customs People's Republic of China: http://english.customs.gov.cn/Statics/83de367c-d30f-4734-aba9-2046ab9b8a19.html.
2) cOMMODITYmARKETSoUTLOOK 2020,4 cOMMODITYmARKETSoUTLOOKlmclicationsoscovid−19 of cOMMODITÉScONFULTo LE 5/12/2020 SUR WEBSUTE OF WERLDBANK : HTTPS:// OPENKNOWLEDGE.WORLDBANK.ORG/BITSTROAN/HANDLE/10986/33624/tno−aCRIL −2020. pdf

https://www. dgpp-mf.gov.dz/images/stories/PDF/RPLF_2017_francais.pdf
HTTPS://WWW.ILO.ORG/WCMSP5/GRPOUPS/PUBLIC/@DGREPORTS/

@DCOMM/DOCUMENTS/BRIEFINGNOTE/WCMS- 743146.PDF

3) ilomONITOR 3.(2020, 04 29). covid -19 AND THE WORLD OF WORK. tHIRD EDITION uPDATED ESTIMATES AND ANALYSIS.cONSULTÉ LE 05 05, 2020, SUR WEBSITE OF INTERNATIONAL LBOUR ORGANIZATION
4) ilomONITOR 3.(2020.04.07)covid.19 AND THE WORD OF WORK.sECAND EDITION uPDATED ESTIMATES AND ANALYSIS.cONSULTÉ LE 05 07,2020 SUR WEBSITE OF iNTERNATIONALlBOUR oRGANIZATION://WWW.ILO.ORG/WCMSP5/GROUPS/PUBLIC/---DGREPORTS/---DCOMM/DOCUMENTS/BRIEFINGNOTE/WCMS-740877.PDF
5) manila, P.(2020 04 29), covid-19 eCONOMICiMPACTcOULDrEACH s8.8 tRILLIONgLOBALLY__ nEWadbrEPORT CONSULTÉ LE 05 15,2020, SUR WEBESITE OF aSIANdEVELOPMENTbAN : HTTPS://WWW.ADB.ORG/NEWS/covid-19 ECONOMIC-IMPACT-COULD-REACH-8-8- TRILLION-GLOBALLY-NEW-ADB-REPORT.
6) Ministère de finance, « La note de présentation du projet de la loi de finances pour 2014 », p.32,03/02/2019, https://www.dgpp-mf.gof.dz/imges/sories/PDF/RPLF/NLF%202014.pdf

7) Ministère de finance, « Rapport de présentation du projet de la loi de finances pour 2017 »,p.32,03/02/2019,

8) Ministère de finance, « Rapport de présentation du projet de la loi de finances pour 2016 »,op.cit,pp.10-18.

9) Ministère de finance, « Rapport de présentation du projet de la loi de finances pour 2018 », pp. 44-46, 03/02/2019, http://www.dgpp-mf.gov.dz/images/stories/PDF/RPLF/aplf2018.pdf

10) Ministère de finance, « Rapport de présentation du projet de la loi de finances pour 2016 », op.cit, p.18.

11) Ministère de finance, « rapport de présentation du projot de la loi de finances pour 2017 », p.32, 03/02/2019, http://www.dgpp-mf.gov.dz/images/stories/PDF/RPLF2016.pdf

12) oRGANIZATION, iNTERNATIONALlBOUR.(2020 04 20). covid-19 CAUSE DEVASTATING LOSSES IN WORKING HOURS AND EMPLOYMENT . cONSULTÉ LE 05 03, 2020, SUR WEBSITE OF INTERNATIONAL lBOURoRGANIZATION :HTTPS://WWW.ILO.ORG/GLOBAL/ABOUT-THE-ILO/NEWSROOM/NEWS/wcms-740893 /LONG-EN/INDEX.HTM

13) world bank(2020,04 20), oILFOR LESS THAN nOTHING ؟HERE'S hOWtHAThAPPENED, cONSULTÉ LE 05 02,2020, SUR WEBSITE OF INTERNATIONAL NEWS AGENCY bLOOMBERGmARKETS : HTTPS://WWW.BLOOMBERG.COM/NEWS/ARTICLES/2020-04-20/NEGATIVE-PRICES-FOR-OIL-HERE-S-WHAT-THAT-MEANS-QUICKTAKE.

ارجع: « Ministère de finance, « Rapport de présentation du projet de la loi de finances pour 2017 »,op.cit, p.22,

ثالثا: المواقع الإلكترونية:

1) الموقع الالكتروني: WWW.aLJAZEERA.NET